الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب
عبد القادر بدرة

إشراف الدكتور
مأمون حمدان

2015

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تطبيقية)

تمت مناقشة هذه الرسالة وإجازتها بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٥ ، استناداً إلى قرار البحث العلمي والدراسات العليا رقم /٢٦٠٩/ بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٥ والمؤلفة من السادة الأساتذة:

الدكتور نضال العربيد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق ..... عضواً	
الدكتور مأمون حمدان الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق ..... عضواً مشرفاً	
الدكتورة سمر حبيب المدرسة في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق ..... عضواً	

تصريح

أصّرح بأنَّ هذه الدراسة بعنوان "تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية" غير مقتبسة من أي عمل علمي منشور سابقاً، ولم يسبق أن قُبِلَتْ للحصول على أي شهادة علمية.

الباحث

عبد القادر بدرة

وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن توصلت إلى هذه النهاية التي طالما تمنيتها إلا أن أشكر الله بحانه و تعالى ، صاحب الفضل الذي أعانني علي انجاز هذا العمل، يسَّر لي كل ما أحتاجه لإتمام هذه الدراسة فله الحمد و له الشكر.

و انطلاقا من قول رسولنا الكريم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" بداية أتوجه بعبارات الشكر إلى الدكتور مأمون حمدان لما بذله من جهد كبير في الإشراف علي إعداد هذه الرسالة، وكان لي خير موجه و دعمني بعلمه وخبراته و إرشاداته القيمة و توجيهاته الكريمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

د. نضال العربيد

د. مأمون حمدان

د. سمر حبيب

لتكبدهم عناء تقويم هذه الرسالة فلهم كل الاحترام والتقدير

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم ومد يد العون لتذليل الصعاب في طريقي ومساعدتي في إعداد هذه الرسالة

الإهداء

إلى من بذلوا كل غالٍ ونفيس في سبيل نجاحي .....

إلى أغلى وأحب الناس إلى قلبي .....

إلى من علمني التحدي رغم الصعاب .....

والدي ووالدتي

إلى من أتمنى لهم حياة دافئة وأيام سعيدة مليئة بالنجاح والتوفيق .....

إلى سندي وعوني في الحياة .....

إخوتي

إلى من عشت معهم أصدق لحظات حياتي وأمتعها .....

إلى من سرنا معاً بأجمل محطات لا يمكن تكرارها .....

إلى الذين أحبهم كثيراً ولن أنساهم .....

أصدقائي

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	**مخطط البحث**
ب	المقدمة
ج	مشكلة البحث
د	أهمية البحث
د	أهداف البحث
د	الدراسات السابقة
ل	فرضيات البحث
ل	منهجية البحث
1	**الفصل الأول: آثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الشركات المساهمة**
2	**المبحث الأول: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على القياس المحاسبي للدخل**
2	المطلب الأول: مفهوم الدخل
7	المطلب الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية التي تحكم قياس الدخل في ظل ارتفاع مستوى الأسعار
13	المطلب الثالث: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على العناصر الرئيسية لقائمة الدخل
17	**المبحث الثاني: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قائمة المركز المالي**
25	**المبحث الثالث: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قرارات مستخدمي البيانات المالية**
25	المطلب الأول: أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الإدارة
29	المطلب الثاني: أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الدائنين والمساهمين
33	**الفصل الثاني: المداخل النظرية لبدائل محاسبة التكلفة التاريخيّة**
34	المبحث الأول: مدخل محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة
48	المبحث الثاني: مدخل محاسبة القيمة الجارية
56	**الفصل الثالث: بدائل محاسبة التكلفة التاريخية ضمن معايير المحاسبة الدولية**
57	المبحث الأول: اسلوب إعادة العرض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين
68	المبحث الثاني: نماذج القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية
80	**الفصل الرابع: الدراسة التحليلية**
82	تعريف بالشركة
84	إعادة عرض البيانات المالية
131	اختبار الفرضيات
141	النتائج والتوصيات
155	المراجع والملاحق

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار المختلفة لارتفاع المستوى العام للأسعار على كل من قياس الدخل والمركز المالي وعلى قرارات مستخدمي البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على البيانات المالية المنشورة للشركة الأهلية للزيوت النباتية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وكذلك على البيانات المالية المقترنة وذلك استناداً إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية للتعرّف على آثار ارتفاع المستوى العام للأسعار على هذه البيانات. كما تم تصميم استبانة تتعلق بتطبيق نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتم توزيعها على عينة من المدققين الداخليين والمحاسبين الموظفين لدى عدد من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، و من ثم تحليل الاستبانة باستخدام برنامج SPSS بهدف الوصول إلى استنتاجات تدعم موضوع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثراً جوهرياً لارتفاع المستوى العام للأسعار على المركز المالي في البيانات المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية ، فضلاً عن تشويه قياس الدخل والإفصاح عنه في البيانات المالية بصورة مبالغ فيها مما يؤدي إلى تناقص القيمة المادية لرأس المال ويؤثر سلباً على قدرة الشركة على المحافظة على طاقتها الإنتاجية.

كما توصلت الدراسة من وجهة نظر العينة المأخوذة إلى أن تبنّي نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يساهم في إنتاج بيانات مالية أقرب إلى الواقع بحيث تمكن الشركات من استبدال أصولها والمحافظة على طاقتها الإنتاجية وقياس تكاليف الإنتاج على نحو ملائم، وبالتالي تساعد المستخدمين المختلفين لهذه البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

مخطط البحث

المقدمة:

نشأت المحاسبة وتطورت بتأثير الحاجة إلى المعلومات لدى مستخدمي البيانات المالية ذوي المصالح المختلفة في الشركات، وقد أثرت في الحاجة إلى المعلومات المحاسبية مجموعة من العوامل منها التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع البشري والتطور العلمي والتقني.

ومع ازدياد الحاجة إلى المعلومات ظهرت الحاجة إلى إجراء المقارنات بغية الحصول على معلومات إضافية تساعد مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ قرارات سليمة، كما توسعت الحاجة إلى أن تتوفر في هذه المعلومات مجموعة من الخصائص لا تتوفر إلا إذا كانت المعلومات المحاسبية معدة استناداً إلى أسس علمية منطقية من جهة وأن تكون قريبة من الواقع من جهة أخرى، وغالباً ما كانت هذه الأسس ترتكز على فرض ثبات الوحدة النقدية، وبموجب هذا الفرض تعتبر القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي ثابتة ويتم إثبات كافة العمليات المحاسبية على هذا الأساس، كما استندت المحاسبة إلى مدخل التكلفة التاريخية الذي يتطلب بأن تقوم الشركات بتسجيل أصولها على أساس المبلغ النقدي للمقابل المعطى بتاريخ الشراء أو ما يعادله بالقيمة العادلة بتاريخ الحصول عليها.

وجدت التكلفة التاريخية في البداية تأييداً كبيراً بسبب اعتمادها على أسس قوية تتمثل بسهولتها وإمكانية التحقق من البيانات ظراً لتوفر المستندات والأدلة، إلا أنه في فترات التضخم حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود، وترتفع أسعار السلع والخدمات، وتحقق الشركات أرباحاً إضافية، مما يؤدي إلى إظهار الأرباح بصورة مبالغ فيها نتيجة المقابلة بين تكاليف قديمة بأسعار منخفضة وإيرادات حديثة بأسعار مرتفعة، كما تجد الشركات نفسها غير قادرة على شراء الكمية نفسها من المخزون التي كانت لديها في بداية العام، وكذلك تجد نفسها غير قادرة على استبدال أصولها المادية طويلة الأجل في الوقت المناسب، لأن مخصصات الاستهلاك المحتسبة على أساس مدخل التكلفة التاريخية لا تكفي لشراء أصول جديدة.

وهذا ما أدى إلى تعرض التكلفة التاريخية إلى الانتقادات لأن الاعتماد عليها في فترات التضخم يجعل القوائم المالية لا تمثل الواقع الاقتصادي. الأمر الذي دفع مستخدمي البيانات المالية إلى المطالبة بمداخل أخرى للقياس تتناسب مع فترات التضخم، مما أدّى إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث في الفكر المحاسبي التي هدفت إلى إيجاد مداخل محاسبية بديلة تعمل على تلافي عيوب التكلفة التاريخية وتحسين دقة القياس والمحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال وتوفير معلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.

وفي هذا الصدد اقترحت لجنة المعايير المحاسبية (ASC) في انكلترا عام ١٩٧٤ استخدام وحدة نقد ثابتة لإعداد التقارير المالية، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام ١٩٧٩ البيان رقم ٣٣ بعنوان "إعداد التقارير المالية وتقلبات الأسعار" حيث طالب الشركات المساهمة بإصدار ملحقات معدة على أساس وحدة نقد ثابتة ترفق مع قوائمها المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية.

وقد تم تطوير العديد من معايير المحاسبة الدولية التي ساهمت في التوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجه الشركات التي تعمل في اقتصاديات ذات معدل تضخم مرتفع، حيث تطالب معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين (IAS29) بأن تقوم الشركات بتعديل قوائمها المالية كما أن معيار المحاسبة الدولي السادس عشر تضمن نموذجاً لإعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بعد الاعتراف، كذلك الأمر بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري في المرحلة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في المستوى العام للأسعار نتيجة لمجموعة من الأسباب، وفي ظل هذا الارتفاع في مستوى الأسعار تواجه الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مشكلات عديدة تتعلق بتقييم أصولها وتحديد تكلفة منتجاتها وقياس نتيجة أعمالها وبالتالي تقييم أدائها.

تنحصر مشكلة البحث في التوصل إلى مدى انعكاس أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي يجب أن يظهر في القوائم المالية لتلك الشركات، حيث أن عدم تطبيق بدائل محاسبة التكلفة التاريخية الواردة في معايير المحاسبة الدولية سيؤدي بلا شك إلى ابتعاد هذه القوائم عن الواقع، لذلك لابد من تحديد هذا الأثر بتطبيق ما ورد في معايير المحاسبة الدولية.

أهمية البحث:

تتأثر البيانات المالية للشركات التي تعمل في اقتصاديات ذات معدل تضخم مرتفع إلى حد كبير بالارتفاع في المستوى العام للأسعار، وفي سورية ونظراً للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لابد من البحث عن بدائل تمكن الشركات من إعداد بياناتها المالية بحيث تكون ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين ومن هنا يستمد هذا البحث أهميته من خلال توضيح كيفية تطبيق بدائل محاسبة التكلفة التاريخية الواردة في معايير المحاسبة الدولية وبيان ضرورة تطبيقها في ظل ارتفاع مستوى الأسعار، وبيان أثار عدم تطبيقها على قياس الدخل والمركز المالي.

هدف البحث:

بيان الآثار المختلفة لارتفاع المستوى العام للأسعار على الشركات المساهمة ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

أ. بيان آثر ارتفاع المستوى العام للأسعار في قياس الدخل.

ب. بيان آثر ارتفاع المستوى العام للأسعار في المركز المالي.

ج. بيان آثر ارتفاع المستوى العام للأسعار في قرارات المستخدمين المختلفين للبيانات المالية.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة التي تناولت مشكلات المحاسبة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتلك المتعلقة بضرورة تطبيق بدائل محاسبة التكلفة التاريخية الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وأثرها في قياس الدخل والمركز المالي وقرارات المستخدمين المختلفين للبيانات المالية في ما يأتي:

١ - دراسة KARAPINAR et al 2012 "أثر تطبيق محاسبة التضخم على النسب المالية الأساسية"[١]

تمت هذه الدراسة بالاستناد إلى عينة مؤلفة من ١٣٢ شركة من الشركات المدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية ISE ، التي لا تعمل في القطاع المالي وذلك لغرض الحصول على بيانات مالية تتميز بغلبة العناصر غير النقدية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر تطبيق محاسبة التضخم على البيانات المالية ، واكتشاف ما إذا كان هناك فرق جوهري بين النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية المعدلة وفق محاسبة التضخم وتلك المستخرجة من البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

تمت الدراسة من خلال تقسيم البيانات المالية لشركات العينة إلى مجموعتين، حيث تضمنت المجموعة الأولى القوائم المالية غير المعدلة لتلك الشركات عن عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ، أما المجموعة الثانية فتكونت من القوائم المالية المعدلة عن عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

تم احتساب نسب السيولة ومعدلات الدوران ونسب الربحية ونسب المديونية لكل من المجموعتين.
ومن خلال مقارنة النسب المالية للمجموعتين، توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك فرق جوهري بين نسب معدلات الدوران ونسب الربحية ونسب الهيكل المالي المستخرجة من البيانات المالية المعدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية وبين مثيلاتها المستخرجة من البيانات المالية المعدلة وفقاً لقواعد محاسبة التضخم.
وفيما يتعلق بنسب التداول وجدت الدراسة أنه لا يوجد فرق جوهري بين النسب المستخرجة من البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية والنسب المعدلة وذلك بسبب غلبة العناصر النقدية والتي لا يتم تعديلها وفقاً للمستوى العام للأسعار.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تعديل البيانات المالية بالمستوى العام للأسعار حتى في ظل معدلات التضخم المنخفضة وذلك للحصول على تقييم أفضل للأصول غير النقدية بحيث يكون أقرب إلى الواقع، والتغلب على الآثار السلبية للتضخم على البيانات المالية.

[1] Aydın KARAPINAR ،Figen ZAİF ،Rıdvan BAYIRLI ،"Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios" ،Journal of Business Research ،2012

٢- دراسة Moradpoul et al 2012 "دراسة آثار إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظروف التضخم على أسعار الأسهم في سوق طهران للأوراق المالية"[٢]

تمت هذه الدراسة بالاستناد إلى عينة مؤلفة من ١١٠ شركات مسجلة في سوق طهران للأوراق المالية (TSE) خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ، وهدفت إلى بيان آثار إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل التضخم على كل من تكلفة المنتج وصافي الدخل والضريبة وعلى أسعار أسهم الشركات وقرارات المستثمرين، وتوصلت إلى عدة استنتاجات أهمها:

إن إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظروف التضخم تساهم في المحافظة على رأسمال الشركات وذلك لأن احتساب قسط الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية لايكفي لاستبدال الأصول وشراء أصول جديدة.

وأكدت الدراسة على أن إعادة تقييم الأصول الثابتة خلال فترات التضخم يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع مصروف الاستهلاك الناتج عن إعادة التقييم، وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض أرباح الشركات وبالتالي تخفيض الضرائب على الدخل، وأن الإفصاح عن أرباح أقل في القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض الطلب على أسهم الشركات وبالتالي انخفاض أسعارها في السوق المالية.

كما وجدت الدراسة أنه وفقاً لقانون الضرائب الإيراني تعتبر التكلفة التاريخية للأصول الأساس عند احتساب مصروف الاستهلاك، لذلك فإن فائض إعادة التقييم وزيادة مصروف الاستهلاك ممارسات غير مقبولة وفق قانون الضرائب الإيراني، ولهذا السبب لا تقوم معظم الشركات الإيرانية بإعادة تقييم أصولها.

أوصت الدراسة بضرورة سن قوانين ضريبية جديدة بحيث تلزم الشركات بإعادة تقييم أصولها مع فرض معدل ضريبة منخفض على إعادة التقييم ، وضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لكي تساعد بشكل أفضل في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[2] Mojtaba Moradpour ،Meirza Mohammad ،Leyla Ghassabmaher ،"A study on effects of fixed asset revaluation in the inflation conditions on stock prices in Tahran stock exchange (TSE)" ،Basic and applied scientific research ،www.textroad.com

٣- دراسة عابدين ٢٠١١ "مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم "[٣]

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الأساليب المتبعة في إعداد القوائم المالية لتصبح أكثر مصداقية وأقرب إلى الواقع ما أمكن ذلك، وبيان ماهية التضخم وكيفية التعامل معه، والتعرف على أثر التضخم على عدالة وموثوقية القوائم المالية المعدة والمنشورة في الأردن.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية في إعداد بياناتها المالية، وأن الاستمرار في تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي.
كما وجدت الدراسة أن محاسبة التضخم قد تؤدي إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تساعد في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن، وأن عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر سليماً في الشركة.
وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتضخم والتعامل معه كظاهرة محاسبية وذلك لما له من اثر هام على القياس والإفصاح المحاسبي، وضرورة أن يتضمن تقرير المدقق الخارجي رأيه في القوائم المالية المعدلة ومدى إفصاحها عن حقيقة نشاط المنشأة ومركزها المالي، حتى يساعد مستخدمي القوائم المالية في الحكم السليم على آثار التضخم على المنشأة .

٤- دراسة العبد ٢٠١٠ "التحول في القياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية"[٤]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج قادر على تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية بحيث تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم وقابلة للمقارنة، وإعداد بيانات مالية تقابل متطلبات العرض العادل والتمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث في ظل التغيرات في مستوى الأسعار.

وتوصلت إلى أن إهمال أثر تغيرات الأسعار على المعلومات المحاسبية عند إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية يؤثر سلباً على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم

---

[٣] عابدين ،حمد خضر محمد "مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم"، الملتقى العلمي الدولي حول ": الإصلاح المحاسبي في الجزائر" يومي ٣٠ و٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١ جامعة الإسراء الجزائر ٢٠١١

[٤] العبد الله، منال علي، " التحول في القياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية" جامعة حلب، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير ٢٠١٠

وقابليتها للمقارنة، فالمعلومات المالية التي تهمل أثر تغيرات الأسعار تضلل مستخدمي البيانات المالية ولا تساعد في تحديد المركز المالي الحقيقي للمنشأة وبالتالي تنخفض درجة الدقة لهذه المعلومات مما يجعلها غير مفيدة للمستخدمين وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بمستقبل المنشأة لذلك فإنه عند إعداد البيانات المالية للشركة لابد من أخذ ظاهرة التضخم بعين الاعتبار حفاظاً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين.

كما دلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تظهر في البيانات المالية وتعديلها وفقاً للأسعار الجارية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشأة وأيضاً القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للمنشأة كما تساعد في تحديد التكاليف اللازمة للإنتاج، وأن إعداد البيانات المالية التي تعبر عن الوضع الراهن والحقيقي في ظل معايير المحاسبة الدولية يكفل المحافظة على قدرة الوحدة الاقتصادية على إعادة استبدال أصولها دون الحاجة إلى الحصول على أموال جديدة تتطلبها عملية الاستبدال.

وأشارت هذه الدراسة إلى ضرورة إلزام الشركات بإجراء تعديلات للبيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وفقاً للمستوى العام للأسعار وبما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية وضرورة تعديل التشريع الضريبي بما يتوافق مع محاسبة التكلفة الجارية لتحديد الوعاء الضريبي المناسب وبما ينسجم مع التطورات التي حصلت في معايير المحاسبة الدولية لزيادة التوافق بين القانون والمعايير.

٥ - دراسة Bello2009 "جودة المعلومات المالية والإفصاح عن محاسبة التضخم في صناعة الإسمنت النيجيرية"[٥]

تمت هذه الدراسة بالاستناد إلى عينة من الشركات التي تعمل في مجال الاسمنت في نيجيريا، حيث تم الحصول على البيانات المالية لشركات العينة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ والتي تعتبر من أكثر الفترات ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار في نيجيريا.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الإفصاحات الإضافية التي تتضمن تعديل الأرقام المحاسبية بالمستوى العام للأسعار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وأشارت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تساعد المستخدمين المختلفين في عملية صنع القرارات، وبما أن عملية صنع القرارات تعتمد على الأحداث المستقبلية فإن البيانات المالية المعدة

[5] Dr. Ahmad Bello،" Financial Information Quality and Inflation Accounting Disclosure in Nigerian Cement Industry" ،University of Zaria ،Nigeria

وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والتي تستند إلى مدخل التكلفة التاريخية تقابل احتياجات المستخدمين في عملية صنع القرارات فقط خلال الفترات التي تتسم باستقرار المستوى العام للأسعار.
أما في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار والتي غالباً ما تحدث في الدول النامية فأن جودة المعلومات المحاسبية المبنية على أساس مدخل التكلفة التاريخية قد تفقد الكثير من قيمتها.
وأشارت هذه الدراسة إلى وجود دليل جوهري على أن الإفصاحات الإضافية التي تعكس البيانات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار تساهم في تحسين ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات المستقبلية.
توصلت الدراسة إلى أن الأصول الثابتة وحقوق الملكية تزداد بزيادة معدل التضخم كما أن الأصول المتداولة تزداد بسبب زيادة المخزون وذلك لأنه عنصر غير نقدي.
وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر قائمة الدخل حيث تزداد باستثناء صافي الدخل وذلك لأن الزيادة في تكلفة المبيعات ومصاريف التشغيل تتجاوز الزيادة في المبيعات.

٦ - دراسة دهبي ٢٠٠٧ بعنوان "مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية" [٦]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ضرورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، وتوضيح مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، وعرض المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيقها، فضلاً عن تقديم اقتراحات وحلول لتجاوز تلك المعوقات.
وقد توصلت هذه الدراسة إلى انه يوجد ضرورات اقتصادية وضرورات القياس والإفصاح وضرورات تشريعية ومالية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وقامت الدراسة بتحديد معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحصرها بعدة عوامل بيئية داخلية وعوامل ثقافية وقد تمثلت بعدم وجود قانون للشركات أو قانون للتجارة يتوافق مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
وبانتشار الشركات العائلية وغلبتها على الشركات المساهمة وبوجود قوانين ضريبية لا تنسجم ممارستها مع ممارسات معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى وجود مجموعة من السياسات تعيق تطبيق المعايير الدولية كالسياسة النقدية والمالية والسياسة الخارجية وسياسة الصرف بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بدرجة تطور مهنة المحاسبة وتطور سوق الأوراق المالية وعدم وجود هيئة تعتمد تطبيق المعايير الدولية واختلاف درجات التطور المهني وتباين التأهيل العلمي للمدققين والمحاسبين وعدم توافر الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

---

[٦] دهبي، دينا موفق "مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية " جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧

٧ - دراسة الصيح ٢٠٠٥ "أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية" [٧]

عرضت هذه الدراسة أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، وذلك من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية والمتمثلين في المساهمين والمقرضين والإدارة.

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود حالة التضخم في الاقتصاد اليمني التي تؤثر على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية.

وقد ظهر ذلك بشكل واضح من خلال اختبار العينة التي قضت معظمها بعدم صلاحية مدخل التكلفة التاريخية لإعداد البيانات المالية حيث يجب أن تتضمن هذه البيانات تعديلات تعكس أثر المستوى العام للأسعار.

كما بينت هذه الدراسة ضرورة أعطاء مدخل التكلفة التاريخية المعدلة أهمية أكثر من مدخل التكلفة الجارية، ويرجع تقديرهم إلى رغبة أفراد العينة في أن تعكس البيانات المالية أثر التضخم دون التأثير بشكل كبير على مدى الثقة في المعلومات المحاسبية.

٨ - دراسة (سليطين، ٢٠٠١) بعنوان: "مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار"[٨]

اعتمدت هذه الدراسة على جانبين في المنهجية، حيث اعتمدت في الجانب الأول على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل المشكلة، وفي الجانب الآخر تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يتم من خلاله اشتقاق النتائج واقتراح طرق القياس والتقييم المناسبة، وتمت الدراسة بالاعتماد على البيانات المالية لثلاث شركات صناعية من الشركات العاملة في قطاع الغزل والنسيج في سوريا.

وهدفت هذه الدراسة إلى كيفية معالجة استهلاك الأصول وفقاً مدخل التكلفة التاريخية وتعديله في ظل محاسبة التغيرات في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتحديد رأس المال وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية.

---

[٧] الصيح ،عبد الحميد مانع، "أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية"، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين ٢٠٠٥

[٨] سليطين، سهام حسن "مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار "،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠١.

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي، أن احتساب مصروف الاستهلاك على أساس مدخل التكلفة التاريخية في ظروف ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى تضخيم الدخل وذلك بسبب مقابلة الإيرادات بأسعار حديثة مع التكاليف بأسعار قديمة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الضرائب على الدخل وتوزيع أرباح وهمية على المساهمين. وإن عدم اخذ الارتفاع في المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر في الشركة.

من خلال تحليل الدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

١- إن إهمال أثر التغيرات في مستوى الأسعار على المعلومات المحاسبية لدى إعداد البيانات المالية على أساس مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر سلباً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢- يؤدي تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى تضليل المستخدمين المختلفين للبيانات المالية.

٣- تبني بدائل التكلفة التاريخية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٤- يساعد تطبيق بدائل التكلفة التاريخية في استبدال الأصول الثابتة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو بيان كيفية تطبيق أسلوب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة الحالية ولفترة مقارنة سابقة واحدة بشكل ملائم وتوضيح كيفية معالجة الفوارق المؤقتة بين المبالغ المرحلة للأصول والإلتزامات وقواعدها الضريبية الناتجة عن إعادة العرض، لكي تكون مرجعاً مناسباً للباحثين الأكاديميين والشركات التي ترغب بتطبيق المعيار التاسع والعشرين.

فرضيات البحث:

يستند هذا البحث إلى عدة فرضيات من أجل اختبارها والتوصل إلى نتائج البحث:

١. يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على قياس الدخل والمركز المالي.
٢. يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات.
٣. يوجد دلالة إحصائية لمساهمة نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات المالية أقرب إلى الواقع.

منهجية البحث:

في ضوء مشكلة البحث واختبار الفرضيات، حتى يتم التوصل إلى نتائج وتقديم توصيات في هذا المجال تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

١- الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بموضوع البحث والمجلات والدوريات المهنية المتخصصة.
٢- الحصول على البيانات المالية من إحدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وإعادة عرضها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين والتوصل إلى استنتاجات في هذا المجال.
٣- تجميع البيانات المطلوبة لاختبار الفرضية الثالثة من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من المدققين والمحاسبين الموظفين لدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفصل الأول
أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار
على الشركات المساهمة

المبحث الأول: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على القياس المحاسبي للدخل.

المطلب الأول: مفهوم الدخل

المطلب الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية التي تحكم قياس الدخل في ظل ارتفاع مستوى الأسعار.

المطلب الثالث: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على العناصر الرئيسية لقائمة الدخل.

المبحث الثاني: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قائمة المركز المالي.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

المطلب الثاني: أثر ارتفاع مستوى الأسعار على عناصر قائمة المركز المالي

المبحث الثالث: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

المطلب الأول: أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الإدارة.

المطلب الثاني: أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الدائنين والمساهمين.

المبحث الأول

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على القياس المحاسبي للدخل

المطلب الأول: مفهوم الدخل

أولاً : الدخل المحاسبي:

يعرف الدخل وفقاً لوجهة النظر المحاسبية على أنه "الفرق بين الإيرادات المحققة الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال الفترة، والتكاليف التاريخية المرتبطة بها والمستنفذة خلال نفس الفترة". (١)
كما يعرف على أنه "زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، على شكل تدفقات نقدية داخلة أو تعزيزات في الأصول أو تسويات للالتزامات، ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية، باستثناء تلك الزيادة المتعلقة بمساهمات المشاركين في حقوق الملكية". (٢)

وفيما يلي بعض خصائص الدخل المحاسبي:

١- يتم قياس الدخل المحاسبي بناء على عمليات تبادل فعلية.
٢- يتلاءم الدخل المحاسبي مع فرض الدورية ويعبر عن أداء الشركة خلال فترة زمنية معينة.
٣- يقوم الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد، حيث يتم الاعتراف به عند نقطة البيع الناتجة عن عملية تبادل فعلية مع أطراف خارجية.
٤- يتماشى مفهوم الدخل المحاسبي مع سياسة الحيطة والحذر، وذلك لأنه لا يتم الإعتراف به إلا عندما يتحقق فعلاً. (٣)

يعد قياس الدخل من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين، لأن قياس الدخل بعدالة وفقاً للمبادئ أو المعايير المطبقة، يمكّن المستثمرين المختلفين من تقويم أداء الشركة خلال فترة زمنية معينة، كما يسمح بإجراء مقارنات بين أداء تلك الشركة خلال الفترات السابقة أو مع أداء الشركات الأخرى، ويساعد الدائنين في توجيه ومراقبة الموارد المالية التي كانوا قد أقرضوها للشركة، كما أن الإدارة تعتمد على صافي الدخل في تقويم أداء العمليات ووضع خطط وأدوات ووسائل الرقابة. (٤)

---

[1] Belkaoui, A R, Accounting Theory, 5th Ed, Thomson, 2005, P48

[٢] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، ٢٠١٢

[٣] مطر، محمد، السويطي، موسى (٢٠٠٨)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، عمان، دار وائل للنشر، ص٢٠٧

[٤] إسماعيل، إسماعيل، وآخرون (٢٠٠٩)، المحاسبة المتوسطة ١،دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص٩٦

ويعتمد المحاسبون في قياسهم للدخل على حركة الأنشطة التي تحدث خلال الفترة المحاسبية، من خلال مقابلة الإيرادات التي اكتسبتها الشركة خلال هذه الفترة مع المصروفات المستنفذة في هذه الفترة، كما أنهم يتمسكون بمدخل التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وبذلك يعدّ صافي دخل الفترة مقياساً موضوعياً لأداء الشركة وجهود الإدارة عن أنشطة وعمليات حدثت فعلاً.[١]

يرى الباحث أنه إذا كانت الشركة تعمل في ظل اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع، فلا يمكن للدخل المحاسبي أن يعبِّر عن نتيجة الأعمال خلال الفترة المحاسبية بموضوعية، لأن القياس المحاسبي للدخل يعتمد على فرض ثبات الوحدة النقدية في فترات لا تتسم فيها تلك الوحدة بالثبات، كما أن التمسك بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم عناصر التكاليف المختلفة، في حين يتم تقييم الإيرادات بقيمتها الجارية في تاريخ البيع يجعل مقارنة الإيرادات مع التكاليف عملية لا معنى لها.

ثانياً: الدخل الاقتصادي:

يختلف مفهوم الدخل من الناحية الاقتصادية عن الدخل المحاسبي حيث يعرفه الاقتصاديون على أنه "الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة وذلك دون أن تؤثر هذه الزيادة على قيمة رأس المال". [٢]

وبهذا المعنى نجد أن الاقتصاديون يركزون في وجهة نظرهم للدخل على النتيجة الصافية دون الاهتمام بالأنشطة التي أدت إلى تحقيق الدخل، وقد كان آدم سميث أول من عالج المفهوم الاقتصادي للدخل حيث عرّف الدخل بأنه "ذلك المبلغ الذي يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة زمنية معينة دون المساس برأس المال"، ثم تبعه زميله الاقتصادي هيكس فعرف الدخل على أنه "القيمة القصوى التي يمكن للفرد أن يستهلكها خلال فترة معينة، ويظلّ على نفس درجة الرفاهية في نهاية هذه الفترة كما كانت عليه في بدايتها، وهو يمثّل الفرق بين ثروة الفرد في نهاية الفترة وثروته في بداية الفترة " [٣]

ومع أن كل من آدم سميث وهيكس ركّزا على الدخل الفردي، إلا أنه بالقياس يمكن استخدام نفس التعريف كأساس لقياس الدخل الدوري للشركة بالمقارنة بين قيمة صافي أصولها في نهاية الفترة وقيمة صافي أصولها في بداية الفترة، مع مراعاة أي تغير في حقوق الملكية يحدث نتيجة زيادة أو

---

[١] مطر، محمد، السويطي، موسى (٢٠٠٨)، مرجع سابق ذكره ص٢٠٧

[٢] الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٧)، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص ٤٢

[٣] مطر، محمد، السويطي، موسى (٢٠٠٨)، مرجع سابق ذكره ص٢٠٧

تخفيض رأس المال، ويتمثل صافي الأصول بالفرق بين قيمة الأصول والالتزامات في لحظة معينة محتسبة على أساس القيمة الجارية.
وقد أعاد بلقاوي صياغة تعريف الدخل الاقتصادي حيث اعتبر أن الدخل الاقتصادي يتمثل في " الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للفرد أن يستهلكها خلال فترة معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بدايتها" [١]

ويؤيد الباحث ما ذهب إليه بعض الكتّاب في تعريف الدخل الاقتصادي على أنه، زيادة القيمة الجارية لصافي أصول الشركة في نهاية فترة زمنية معينة، عن تلك القيمة في بداية الفترة، بعد استبعاد جميع العمليات المتعلقة بالمساهمين خلال الفترة من إضافات أو توزيعات للأرباح.
وبذلك فإن مفهوم الدخل الاقتصادي يشتمل على كل ما يحدث من زيادة في قيمة أصول الشركة سواء تم بيعها فعلاً أم بقيت لدى الشركة، بينما تعترف المحاسبة بالزيادة التي تتحقق فقط عن طريق المبادلة مع أطراف أخرى، ولا تعترف بأية زيادة غير محققة في قيم الأصول، إلا أنه يتم الاعتراف بالخسائر في حال انخفاض قيم هذه الأصول.

ورغم أن الدخل الاقتصادي هو الأكثر تعبيراً عن الزيادة في صافي أصول الشركة، يرى الباحث أنه يتناقض مع مبدأ الحيطة والحذر وذلك لأنه يعترف بالأرباح غير المحققة الناتجة عن زيادة القيمة الجارية لصافي أصول المنشأة دون حدوث عملية تبادل فعلية مع أطراف خارجية.

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الدخل الاقتصادي يتماشى مع ما يعرف لدى الاقتصاديين بمفهوم الحفاظ على رأس المال والذي يكتسب أهمية خاصة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تسعى الشركات في مثل هذه الظروف إلى الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأسمالها وليس على قيمته الاسمية المتمثلة فقط بعدد من وحدات النقد، ومن هنا تصبح مشكلة قياس الدخل في هذه الأحوال أكثر تعقيداً بسبب الصعوبات التي تنشأ لدى قياس القيمة الحقيقية لكل من الأصول والالتزامات، لأن جميع هذه البنود يتم قياسها بوحدات نقد ذات قوى شرائية مختلفة رغم افتراض ثبات وحدة النقد.

وفقاً لإطار المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاص بإعداد التقارير المالية هناك مفهومان للحفاظ على رأس المال: [٢]

---

[1] Belkaoui, A R, Accounting Theory, 5th Ed, Thomson, 2005, P48

[٢] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، ٢٠١٢

١- الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال:

يقتضي مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال بأن يتم قياس رأسمال الشركة بوحدة النقد المتداولة، مع إهمال أية تغيرات في القوة الشرائية لهذه الوحدة.

يتحقق الربح وفقاً لهذا المفهوم إذا كان المبلغ (أو النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين، أو أية مساهمات منهم خلال الفترة.

وفقاً لمفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الإسمية، فإن الربح يتمثل في زيادة رأس المال النقدي خلال الفترة، وعليه تعتبر الزيادة في قيمة صافي الأصول أثناء الفترة مكاسب حيازة ولا يتم الإعتراف بها إلا عندما يتم استبعاد الأصول في عملية تبادل فعلية.

وعندما يعرف رأس المال وفقاً لهذا المفهوم على أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، فإن الربح يتمثل في الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة. وعليه فإن ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في قيمة صافي الأصول التي تتجاوز الزيادة في المستوى العام للأسعار. ويعتبر الجزء الآخر من الزيادة في قيمة صافي الأصول كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية

ويرى الباحث أن تجاهل أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار وفقاً لمفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال، يؤدي إلى الإفصاح عن أرباح إضافية لا تعكس نتيجة الأعمال الحقيقية للشركة مما يؤدي إلى زيادة مصروف ضريبة الدخل، وبالتالي فأن توزيع هذه الأرباح ودفع المزيد من الضرائب يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال.

٢- الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال:

يرتكز هذا المفهوم على الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للشركة، ويتحقق الربح وفقاً لهذا المفهوم فقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو القدرة التشغيلية) للشركة (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المساهمين وأية مساهمات منهم خلال الفترة.

ويفترض هذا المفهوم أن تحافظ الشركة على طاقتها الإنتاجية التي تضمن لها الاستمرار في نشاطها الإنتاجي دون أن تؤدي توزيعات الأرباح إلى تخفيض مستوى الطاقة الانتاجية، كما يتطلب هذا المفهوم أن تسجل جميع الأصول والالتزامات على أساس القيمة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية. ولذلك يتم إعداد البيانات المالية بموجب هذا المفهوم وفقاً لمدخل القيمة الجارية الذي يراعي التغيرات

الحاصلة في الأسعار الخاصة لأصول الشركة خلال الفترة المحاسبية وليس التغير في المستوى العام للأسعار، وبذلك فإن صافي الربح أو الخسارة يقاس بالفرق بين القيمة الجارية لصافي أصول الشركة في نهاية الفترة والقيمة الجارية لصافي الأصول في بداية الفترة.

يرى الباحث أنّ إعداد البيانات المالية وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية يتنافى مع مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال، لأنه يلغي حقيقة تقلب القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث يتمّ في واقع الأمر قياس قيمة الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى المنشأة في بداية الفترة المحاسبية وتلك المتوفرة في نهايتها بوحدتي قياس مختلفتي القيمة، وبذلك تصبح الأرقام الواردة في تلك القوائم غير ذات دلالة، ويظهر صافي الدخل مضخّماً عن قيمته الحقيقية، بحيث تؤدي أية توزيعات للدخل على المساهمين إلى عدم الحفاظ على القيمة الماديّة لرأس المال.

المطلب الثاني

المبادئ والفروض المحاسبية التي تحكم قياس الدخل في ظل ارتفاع مستوى الأسعار

١- الوحدة النقدية (Monetary unit) :

تحتوي البيانات الماليّة على مجموعة من العناصر غير المتجانسة، ولذلك لابدّ من إيجاد وحدة قياس ملائمة يتم بموجبها تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصاديّة والإفصاح عن نتائج أعمال الشركة خلال فترة زمنية معينة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة قياس لعناصر البيانات الماليّة باعتبارها أداة متعارف عليها لقياس القيم الاقتصاديّة للسلع والخدمات.[١]

تعتبر النقود وفقاً لفرضية وحدة النقد المقياس العام للأنشطة الاقتصاديّة وتقدّم اساساً ملائماً للقياس المحاسبي وتحليل البيانات المالية، كما تعتبر الأداة الأكثر فعالية في التعبير عن التغيرات في حقوق الملكية وعمليات بيع السلع والخدمات، وتمتاز بسهولتها إضافة إلى أنها ذات أهميّة في الإفصاح عن المعلومات الاقتصاديّة لمستخدمي البيانات الماليّة، وتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات [٢]

وتعرف فرضية وحدة النقد على أنها "قياس مالي للعمليات والأحداث والظروف الأخرى الخاصة بوحدة اقتصادية معينة، حيث يتم الاعتراف بها وإثباتها في السجلات المحاسبية وفقاً لنظام القيد المزدوج، وبذلك فإن هذه الفرضية تُسْتَبعِد من مجال الإثبات المحاسبي العمليات غير القابلة للقياس النقدي. ".[٣]

إنّ السمة الأساسية التي يجب إن تتصف بها وحدات القياس المستخدمة في كافة المجالات هي الثبات. غير إن وحدة القياس النقدي لا تتسم بالثبات، حيث تتغيّر قوتها الشرائية ارتفاعاً أو انخفاضاً، كما أنّ هذه الفرضيّة تثير كثيراً من الجدل حول مدى صلاحية استخدام وحدة النقد كمقياساً للقيمة وأساساً لإعداد البيانات المالية خاصة في ظل التغير في مستويات الأسعار.[٤]

إنّ وحدة النقد المستخدمة في القياس المحاسبي كأي وحدة قياس أخرى لا تمثل قيماً مطلقة لا تتأثر بالزمان والمكان، بل أن وحدة القياس تنسب إلى نظام القياس نفسه والعوامل المؤثرة فيه، وقد تمكن الفيزيائي الكبير آينشتاين من تحديد أثر البعد الزمني في نظام القياس الفيزيائي وأكد أن المسافات تتغير زيادةً أو نقصاناً بفعل مرور الزمن على أساس سرعات كبيرة، وإذا كان الحال كذلك في القياس الفيزيائي، حيث تمثل وحدة القياس مقداراً ثابتاً نسبياً. فإن الوضع أكثر تعقيداً في القياس المحاسبي،

---

[١] الحيالي، وليد ناجي ، ٢٠٠٧، مرجع سابق ذكره، ص٦٥

[2] Kieso ،Donald ،et al ،Intermediate Accounting ،14th editio ،John Wiley & Sons ،Inc. 2012, P57

[٣] حنان، محمد رضوان حلوه، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، دار وائل،عمان، الأردن، ٢٠٠٣. ص ٣٦٠

[٤] هطر، محمد، و السويطي، موسى، مرجع سابق ذكره، ص٥٥

حيث تمثل وحدة القياس تجريداً منطقياً يعكس العلاقات الاجتماعيّة في لحظة معينة ويكون أثر بعد الزمن أكثر أهميّة بالنسبة لوحدة القود التي تمثل وحدة القياس المحاسبي، حيث يكون بعد الزمن مجموعة من المتغيرات الاقتصاديّة التي تؤثر في تشكل السعر، وبذلك فإن القياس المحاسبي التقليدي إنّما يعتمد على افتراضات معينة قد تبتعد عن الواقع، وأن الشك في صحّة هذه الافتراضات نفسها يحمل في طيّاته شكوكاً في جميع القيم التي تنطوي عليها البيانات الماليّة في لحظة معينة [١]

ويرى الباحث أن اعتماد وحدة النقد كمقياس للتعبير عن نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي في ظل ارتفاع مستوى الأسعار لا ينتج عنه عرضاً عادلاً، حيث أنّ وحدة النقد تفقد موضوعيتها وقدرتها على قياس المعاملات والأحداث الاقتصادية والتمثيل الصحيح للبنود الواردة في البيانات المالية خاصة تلك المتعلّقة بقياس نتائج أعمال المشروع، حيث يتم مقارنة إيرادات مع مصاريف لا تعكس نفس مستوى الأسعار، وبالتالي لابدّ من البحث عن بدائل أخرى لقياس نتائج الأعمال والمركز المالي.

٢- التكلفة التاريخيّة (Historical cost):

يعتبر مدخل التكلفة التاريخيّة من أهم المداخل المحاسبيّة التي يتم الاعتماد عليها لدى تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية، حيث أنّه وفقاً لهذا المدخل يتم تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي المدفوع أو القيمة العادلة للمقابل المعطى وذلك في تاريخ الحصول على الأصل، حيث أنّ تسجيل المعاملات الاقتصادية يستند إلى الوثائق والمستندات التي تؤيّد حدوثها، ويتم تجاهل أيّة تغيرات تطرأ على الأسعار بعد إثبات المعاملات انطلاقاً من فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

يرى مؤيدو التكلفة التاريخية بأنّها مرتبطة بالوظيفة الرقابية التي تؤديها المحاسبة، إذ أنه لا يمكن للرقابة المحاسبية أن تستقيم إلا إذا كانت القيود المحاسبية مرتبطة بتاريخ حدوثها، وإلا اضحت أحداثاً مطلقة يصعب رسم معالمها وتحديد المسؤولية عن حدوثها ومتابعتها، هذه المسؤولية التي تقتضي وجود مستندات تثبت الأحداث الاقتصاديّة التي تبرر القيود المحاسبية. وأنّ وجود المستندات الموضوعيّة هي التي تمكن المستويات الإداريّة المختلفة من إثبات أمانتها في الحفاظ على الأموال الموضوعة تحت تصرفها، وأن هذه المستندات التي تمثل أساس التسجيل المحاسبي، تطابق بأرقام معينة لا يمكن للمحاسب الخروج عنها، إذ أنّ هذه المستندات وليدة صفقات بين المشروع والأطراف الأخرى من خلال قواعد السوق، لذا فهي تمثّل قيماً اقتصادية بالنسبة للأطراف البائعة أو المشترية، فإذا كان المشروع بائعاً، مثّلت هذه المستندات قيم خروج أو مبيعات تثبت في الدفاتر على أساس الأسعار التي أملتها قواعد الصفقة، وإذا كان المشروع مشترياً فإن هذه المستندات تمثل تكلفة تاريخية

[١] القاضي، حسين، و حمدان، مأمون (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص٢٨٩

معززة بمستندات قابلة للتحقق، لذا نرى أن المحاسب يتمسك بمدخل التكلفة التاريخية إلى أن يتم التخلي عن الأصل الذي تم شراؤه، وإن تعديل التكلفة التاريخية قبل التخلي عن الأصل أو بيعه، يفسح المجال أمام تسجيل قيم وهمية بهدف إظهار المشروع على انه رابح بشكل مخالف للواقع لمحاولة تأجيل إفلاسه أو خروجه من السوق، وإقناع الآخرين من المستثمرين بشراء أسهم جديدة لتعويض نقص التمويل ودفع الديون المترتبة على المشروع، وعلى العكس قد يتم اللجوء إلى تخفيض القيم التاريخية بهدف تخفيض الأرباح والتهرب من دفع الضرائب، وفي كلتا الحالتين فإن المحاسب سيتعرض إلى ضغوط الإدارة التي يعمل موظفاً لديها لتبنّي السياسات المحاسبية. وهو يستند إلى معايير المحاسبة الدولية التي لا يقبل المدقق أن تعالج البيانات المحاسبية بغيرها، لكن ضبابية هذه المعايير ومرونتها وسماحها بالعديد من الممارسات البديلة تفسح المجال للإدارة للتحكم بنتائج المشروع.

لذا فإن العديد من الأطراف وفي طليعتها المحاسب يرون بأن المحاسبة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة هي النموذج الوحيد المنسجم نظرياً وعملياً مع طبيعتها التاريخية ووظيفتها الرقابية، فالدوائر الضريبية تؤيد القياس التاريخي وما يدعمه من مستندات قابلة للتحقق تمكنها من فرض الضريبة وضمان حقوق خزانة الدولة.

إلّا أنّه في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنها من تحقيق ارباح إضافيّة ناتجة عن مقابلة تكاليف قديمة بأسعار منخفضة مع مبيعات حديثة بأسعار مرتفعة، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تحقق المزيد من الضرائب بحيث تتناسب مع الأرباح، كما أن المشروع يجد نفسه غير قادر على استبدال الأصول المادية طويلة الأجل في الوقت المناسب، وذلك لأنّ مخصصات الاستهلاك المحتسبة على اساس التكلفة التاريخية لا تكفي لشراء أصول جديدة، وهذا ما أدى إلى تعرض مدخل التكلفة التاريخية إلى الكثير من الانتقادات من قبل الأطراف المختلفة، طالما أنه أصبح مدمراً لمستقبل المشروعات الاقتصاديّة ويهدد استقرار الأسواق المالية، ويجعل البيانات المالية المعدة وفقاً لهذا المدخل لا تمثل الواقع الاقتصادي، ممّا أدّى إلى ضرورة البحث عن بدائل للتكلفة التاريخية بحيث تكون أكثر ملاءمة في فترات التضخم الاقتصادي مثل التكلفة التاريخيّة المعدّلة التي تهدف إلى استبعاد أثر تغيّر المستوى العام للأسعار على عناصر البيانات المالية، والتكلفة الجارية التي يتم وفقاً لها قياس المركز المالي بقيم جارية كتكلفة الاستبدال.

ومع ذلك فإن المجتمع المالي والمحاسبين أصروا على التمسك بمدخل التكلفة التاريخية نظراً لعدم اقتناعهم بالمداخل المطروحة، بالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تبنى البيان الثالث والثلاثون (SFAS33) عام ١٩٧٩ الخاص بفترات التضخم، كما أن

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أصدر المعيار التاسع والعشرين (IAS29) عام ١٩٨٨ المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

والواقع أن الانتقادات التي تعرضت لها التكلفة التاريخية قد تراجعت في الفترة الأخيرة نظراً لانتقال الاقتصاد العالمي من مرحلة التضخم إلى مرحلة الكساد، أمّا الدول التي لا تزال تعاني من الضغوط التضخمية فيعود لها تطبيق المعايير الخاصة بها مما يدّل على بقاء مدخل التكلفة التاريخية كأساس راسخ للقياس المحاسبي وذلك نتيجة لعدد من الأسباب أهمها: [١]

١- الأسس القوية التي تستند إليها التكلفة التاريخية واعتياد المحاسبين عليها.

٢- عدم توازن البدائل المطروحة وعدم الاتفاق على أحدها.

٣- تباين مصالح مستخدمي البيانات الماليّة، فليسوا جميعاً متفقين على الخروج عن التكلفة التاريخية، وأنّ فئات منهم مازالت تدافع عنها.

٤- تباين المستويات الثقافيّة لمستخدمي البيانات الماليّة وعدم استيعاب الكثير منهم للبدائل المطروحة.

يرى الباحث أنه في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تفقد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية الكثير من خصائصها النوعيه مثل خاصية الملاءمة والعرض العادل بحيث تصبح الأرقام الواردة في البيانات المالية غير معبّرة عن القيم الحقيقية لعناصر تلك البيانات، حيث أن عناصر الأصول تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية، ويزداد هذا الفرق بين القيمة الحقيقية للأصول وقيمتها المسجلة بزيادة معدل التضخم وطول الفترة التي يتم خلالها الاحتفاظ بالأصل، كما أن صافي الدخل لا يظهر بقيمته الحقيقية في قائمة الدخل، بحيث لا يعكس نتائج أعمال الشركة، وبالتالي فإن البيانات المالية المعدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار لا تساعد في تقيم الأداء وتحليل البيانات المالية وصنع القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين المختلفين لهذه البيانات.

---

[١] القاضي، حسين؛ و د.حمدان، ٢٠٠٤، مرجع سابق ذكره، ص ١١٥

٣- الاعتراف بالإيراد (Revenue recognition):

يرتبط الاعتراف بالإيراد بتوقيت إثباته، ويشترط لكي يتم الاعتراف به وقوع حدث يتمّ الاعتماد عليه كدليل على تحقّق الإيراد حتى يتمكن المحاسب من الاعتراف بهذا الإيراد، حيث يوفّر وقوع الحدث أدلّة الإثبات التي تحقّق الموضوعية مثل مستندات البيع.

وقد اختلف الباحثون حول طبيعة الحدث الذي يؤدي إلى تحقّق الإيراد، لكن الرأي الأرجح هو اعتبار أن الإيراد يتحقّق عند نقطة البيع، وحصول عمليّة تبادل فعليّة بين الشركة وأطراف خارجية. فيتحقّق الإيراد ببيع السلعة أو تقديم الخدمة عندما يتم استلام القيمة التبادلية نقداً، كما يكون الإيراد قابلاً للتحقق عندما تكون القيمة التبادلية قابلة للتحقق بصيغة نقد عند اتمام البيع الفعلي وحصول الوعد بالدفع عند الاستحقاق وفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين. إذ يمكن اعتبار أنَّ الإيراد على هذا النحو يكون قد تم اكتسابه واكتمل من الناحية الجوهرية. [١]

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي الثامن عشر "الإيراد" خمسة شروط للاعتراف بالإيراد وهي: [٢]

١) قيام المنشأة بتحويل معظم مخاطر ومنافع الملكيّة إلى المشتري.
٢) ألا تحتفظ المنشأة بأي دور إداري أو أيّة رقابة فعليّة على السلع المباعة.
٣) إمكانية قياس مقدار الإيراد بطريقة موثوق بها.
٤) من المتوقع حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية .
٥) إمكانية قياس التكاليف المترتبة أو التي سوف تترتب نتيجة للعملية بدرجة موثوق بها.

يرى الباحث أنه ينتج عن مبدأ تحقق الايراد خلال فترات الارتفاع في المستوى العام للأسعار مشكلات عديدة تتعلق بتوقيت الإعتراف بالإيرادات، وذلك لأنه لا يتم الاعتراف بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن آثار ارتفاع المستوى العام للأسعار إلا في حالة التصرف بأصول الشركة من خلال البيع، علماً أنّ هذه الأرباح تكون قد تحققت خلال فترات حيازة تلك الأصول، وبالتالي سوف تستفيد منها فترة واحدة فقط مع أنها تتعلق بفترات أخرى سابقة، مما يجعل صافي الدخل الخاص بالفترة التي تحقق فيها بيع الأصل مضخّماً عن صافي الدخل في الفترات السابقة التي حصل فيها ارتفاع مستوى الأسعار، وهذا ما يؤثّر سلباً على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات، وبالتالي فأن تطبيق مبدأ تحقق الإيراد في فترات ارتفاع مستوى الأسعار يترتب عليه الكثير من أخطاء القياس المحاسبي وبالتالي تكون نتائج القياس غير موضوعيّة، وهذا من شأنه ايضاً أن يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستخدمين المختلفين للبيانات المالية.

---

[١] مطر، محمد، و السويطي، موسى، مرجع سابق ذكره، ص٥٧

[٢] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، ٢٠١٢

٤- مقابلة الإيرادات مع المصاريف:

تقتضي مقابلة الإيرادات مع المصاريف ضرورة مقابلة الإيرادات التي تحققت خلال الفترة المحاسبية مع المصاريف المستنفذة التي تم تكبدها في سبيل الحصول على تلك الإيرادات، وذلك تمهيداً لقياس نتيجة أعمال الفترة من ربح أو خسارة. ويرتبط هذا المبدأ مع فرضية الدورية المتعلقة بتقسيم فترة حياة الشركة إلى فترات زمنية أو ما تعرف بالسنوات المالية، وذلك بغرض استخراج نتائج أعمال الشركة عن كل فترة محاسبية وتحديد المركز المالي لهذه الشركة في نهاية كل فترة.

كما يرتبط هذا المبدأ مع مبدأ الاعتراف بالإيراد باعتباره الأساس في تحديد الإيرادات التي تخص كل فترة مالية، والتعرف على المصروفات التي تم تكبدها في سبيل تحقيق الإيرادات، ويسعى المحاسب للتحقق من شمول مصاريف الفترة المحاسبيّة كل ما أنفقته المنشأة في سبيل الحصول على الإيرادات بما في ذلك نصيبها من مصاريف استهلاك الأصول المادية طويلة الأجل ومقدار الديون المعدومة التي ثبت عدم امكانية تحصيلها، مع ملاحظة أن هناك مصروفات ترتبط بتوليد الإيرادات بشكل مباشر كتكلفة البضاعة المباعة، كما أن هناك مصروفات لا ترتبط مع إيرادات معينة وإنما توزع على الفترات التي تستفيد منها بشكل منتظم كمصاريف استهلاك الأصول المادية طويلة الأجل.

ويتطلب هذا المبدأ إجراء التسويات الجردية اللازمة في نهاية كل فترة مالية، وضرورة الفصل بين إيرادات ومصاريف الفترات المحاسبية المختلفة، دون النظر إلى تاريخ دفع المصروف أو موعد استلام النقدية من الإيرادات وذلك تماشياً مع أساس الاستحقاق المحاسبي. [1]

ويرى الباحث أنّ تطبيق مبدأ المقابلة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى مقابلة إيرادات معبّر عنها بعدد من وحدات النقد ذات قوّة شرائيّة معينة مع مصاريف يتم قياسها بوحدات نقد ذات قوّة شرائيّة مختلفة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تشويه قياس الدخل والإفصاح عنه بصورة مبالغ فيها بسبب تضمينه أرباح إضافية ناتجة تغيّر القوّة الشرائيّة لوحدة النقد المستخدمة، وهذا بدوره يؤثّر على ملاءمة البيانات المالية ويجعلها مضللة للمستخدمين المختلفين بحيث تؤثر بشكل سلبي في عملية اتخاذ القرارات الاقتصاديّة.

[1] هطر، محمد، و السويطي، موسى، مرجع سابق ذكره، ص٦١

المطلب الثالث

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على العناصر الرئيسية لقائمة الدخل

أولاً: الإيرادات:

يهدف المستثمر عند إقامة اي مشروع اقتصادي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، حيث يعد هذا الهدف من الأهداف الرئيسية للمشروع، ويتمثل الربح الذي يسعى إليه المستثمر بالفرق بين الإيرادات والمصاريف السنوية، وبذلك فإن المشروع يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من إيراد المبيعات عن طريق تصريف أكبر كميّة ممكنة من السلع أو الخدمات وزيادة سعر المنتج وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة. (١)

وكما هو معروف أن زيادة الطلب على المنتجات في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تؤدي إلى زيادة سعر المنتج حيث تعتمد سياسة تسعير المنتجات على مستويات الأسعار واتجاهاتها. (٢)

وبالتالي فإنّ ارتفاع سعر بيع وحدة المنتج الناتج عن التضخم سوف يؤدي إلى تضخيم إيراد المبيعات، وهو ما يؤثر بدوره على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات ، حيث أنّ ارتفاع رقم المبيعات يعود لسبب واحد فقط وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار وليس نتيجة لتحسن أداء الشركة أو زيادة جودة المنتجات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية وبالتالي التأثير على قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

ثانياً: تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح:

يختلف تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار على تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح باختلاف طريقة تقويم المخزون المطبقة، ففي حال تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً Fifo فإنّ تكلفة البضاعة المباعة تتكوّن من خليط من تكلفة مخزون أوّل المدة والمشتريات خلال المدّة، أمّا مخزون آخر المدة فيكون مقوماً على أساس أسعار أحدث المشتريات، أمّا في حال اتباع طريقة المتوسّط المرجّح فإنّ كل من تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون آخر المدة تكون مقومة على أساس متوسّط أسعار مخزون أوّل المدّة وأسعار المشتريات خلال المدّة. وسنقوم فيما يلي باستعراض أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على كلّ من تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح في حال تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً وفي حال تطبيق طريقة المتوسط المرجح:

---

[١] الخطيب، خالدشحادة، ود.الحلبي، نبيل، ود.المهايني، محمد خالد، تقويم المشروعات، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص٢٥

[٢] معلا، ناجي، توفيق، رائف، اصول التسويق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، ٢٠٠٣، ص٤٣

- **طريقة الوارد أوّلاً صادر أوّلاً FIFO:**

يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة على أساس مخزون أوّل المدّة مقوّماً بالأسعار السائدة آنذاك مضافاً إليه جزء من تكلفة المشتريات خلال المدّة مقوّمة بأسعار مختلفة خلال المدّة، أمّا مخزون آخر المدّة فإنّه يقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات. [١]

وفي فترات ارتفاع مستوى الأسعار يظهر مخزون أوّل المدّة بأسعار منخفضة بالمقارنة مع الأسعار السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية، وبالتالي فإنّ الالتزام بالتكلفة التاريخيّة في ظلّ ارتفاع المستوى العام للأسعار يظهر مخزون أوّل المدّة بأقلّ من قيمته الحقيقيّة بتاريخ إعداد البيانات المالية.

أمّا القسم الآخر من تكلفة البضاعة المباعة وهو عبارة عن المشتريات خلال المدّة مطروحاً منها مخزون آخر المدة، حيث يتمّ تقويم المشتريات بالأسعار السائدة خلال العام وهو ما يجعلها مقومة بأسعار منخفضة نسبيّاً بالمقارنة مع الأسعار السائدة في نهاية العام، أما مخزون آخر المدّة فيتم تقويمه بالأسعار السائدة في نهاية العام وتظهر قيمته مرتفعة بالمقارنة مع المشتريات ومخزون أول المدة.

يرى الباحث أنّ تطبيق طريقة الوارد أوّلاً صادر أوّلاً (FIFO) في ظلّ ارتفاع المستوى العام للأسعار ومع الالتزام بتطبيق مدخل التكلفة التاريخية، يظهر تكلفة البضاعة المباعة بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك بسبب تقويم جزء منها بالأسعار السائدة أوّل المدّة والجزء الأخر بمتوسط الأسعار السائدة خلال العام، ولدى مقارنة إيرادات المبيعات بأسعار مرتفعة مع تكلفة البضاعة المباعة بأسعار منخفضة، نجد أنّ ارتفاع المستوى العام للأسعار يضخّم رقم مجمل الربح عن قيمته الحقيقية، وهو من شأنه أن يؤثّر على احتساب بعض النسب المالية مثل معدل دوران المخزون ونسبة هامش الربح وبالتالي تضليل المستثمرين لدى اتخاذهم القرارات الاقتصاديّة.

- **طريقة المتوسّط المرجّح:**

تقوم هذه الطريقة على افتراض ضمني هو أنّ مخزون أوّل المدّة يندمج كليّاً مع المشتريات، وبالتالي فإنّ تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر المدة يتمّ تقويمهما على أساس متوسّط التكلفة، وفي ظل ارتفاع مستوى الأسعار فأنّ تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون أوّل المدة تبنى على أساس متوسّط مستويات الأسعار السائدة خلال السنة.

ويرى الباحث أنّ تطبيق طريقة المتوسّط المرجح في ظل ارتفاع مستوى الأسعار يخفف من آثار التضخم على تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي على مجمل الربح إلّا أنه لا يلغي هذه الآثار بشكل نهائي، وذلك لأنّه من المعروف أنّ المستوى العام للأسعار في آخر المدّة أعلى من متوسط مستويات الأسعار السائدة خلال المدة.

---

[١] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤، ص٣٩٣

ثالثاً: مصاريف التشغيل بخلاف استهلاك الأصول طويلة الأجل:

وتقسم هذه المصاريف عادة إلى قسمين: المصاريف الإداريّة والعموميّة ومصاريف البيع والتوزيع، تشمل المصاريف الإداريّة والعموميّة المصاريف التي تنفقها المنشأة على أنشطتها الإداريّة العامة، كما تشمل رواتب موظفي الإدارة وإيجارات المباني ومصاريف التأمين المرتبطة بمراكز الخدمات الإدارية في المنشأة، أمّا مصاريف البيع والتوزيع فتشمل كل المصاريف المرتبطة بمراكز الخدمات التسويقية مثل مصاريف الدعاية والإعلان ورواتب وعمولات موظفي المبيعات وغيرها من المصاريف المتعلقة بعمليات البيع والتوزيع.

وفي ظلّ ارتفاع المستوى العام للأسعار تظهر هذه المجموعة المصاريف في السنة التي يحدث فيها ارتفاع مستوى الأسعار بما يزيد عمّا يماثلها في السنوات السابقة، وبالتالي التأثير على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات.

رابعاً: مصاريف استهلاك الأصول طويلة الأجل:

يقتضي مدخل التكلفة التاريخيّة تسجيل الأصول طويلة الأجل بالمبلغ النقدي المتفق عليه أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم التخلي عنه للحصول على تلك الأصول وذلك بتاريخ حدوث المعاملة دون الأخذ بالاعتبار أثر التغيّرات التي من الممكن أن تطرأ على القوة الشرائيّة للنقود فيما بعد وذلك استناداً إلى فرض ثبات وحدة النقد.

إنّ تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في تقويم الأصول طويلة الأجل والمحاسبة عن الاستهلاك الخاص بها يحقق النتائج المرجوة في ظل الاستقرار الاقتصادي حيث تبقى مستويات الأسعار ثابتة نسبياً. أمّا في ظروف التضخم الاقتصادي حيث ترتفع مستويات الأسعار فإنّ اعتماد مدخل التكلفة التاريخيّة في المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل واستهلاكها يؤدي إلى نتائج خطيرة حيث تظهر تلك الأصول بما يقل عن قيمتها الحقيقيّة ويزداد هذا الفرق بين القيمة الحقيقية لتلك الأصول وقيمتها المسجّلة كلما ازداد معدل التضخم، وكلما زادت الفترة منذ بداية اقتناء الأصل وحتّى تاريخ بيعه أو استهلاكه كليّاً، مما ينعكس بدوره على مصاريف الاستهلاك حيث تظهر في قائمة الدخل بأقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة صافي الربح.

من خلال ما تمت مناقشته في الصفحات السابقة نجد أن الالتزام بمدخل التكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه الدخل والإفصاح عنه في البيانات المالية بصورة مبالغ فيها وذلك بسبب مقارنة إيرادات بأسعار حديثة مرتفعة نسبياً مع مصاريف بأسعار قديمة منخفضة وهو ما يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يؤثر على احتساب النسب

الماليّة المتعلقة بالربحية وبالتالي التأثير على قرارات المستخدمين المختلفين للبيانات المالية، وكذلك نجد أنّ صافي الدخل يحتوى على ارباح رأسمالية ناتجة عن تقويم المخزون والأصول طويلة الأجل بأسعار تقل عن مستويات الأسعار السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية.

يرى الباحث أن تحقيق هذه الأرباح الإضافية الناتجة عن التضخم يؤدي إلى توزيعات إضافية للأرباح كما يؤدي إلى دفع المزيد من ضرائب الدخل تطرح على رأس مال الشركة، وهكذا تجد الشركات نفسها غير قادرة على المحافظة على طاقتها الإنتاجية وهو ما يؤثر في النهاية على استمراريتها الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن بدائل لمدخل التكلفة التاريخية بحيث تتناسب مع فترات الارتفاع في المستوى العام للأسعار طالما أنه أصبح مدمراً لمستقبل الشركات ويجعل البيانات المالية المعدّة وفقاً لهذا المدخل لا تمثل الواقع الاقتصادي.

المبحث الثاني

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قائمة المركز المالي

تعريف قائمة المركز المالي:

تختلف تعريفات قائمة المركز المالي في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى هذه القائمة من خلالها.

فتعرّف قائمة المركز المالي من الزاوية القانونيّة على أنها تمثل ممتلكات الشركة والالتزامات القانونية على هذه الشركة.

كما تعرّف من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنّها حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفترياً على أساس القيد المزدوج، أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة بدفتر الأستاذ، وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر، ولكنها تحوي رصيد هذا الحساب.

أمّا من الزاوية الاقتصادية فتعرّف على أنها توازن لأصول معينة تمثّل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرّف شركة معيّنة، وخصوم تمثل مصادر تمويل هذه الأصول. [١]

ويعرفها (Kieso) على أنّها "تقرير مالي يعرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكيّة لشركة معينة بتاريخ محدد، حيث تقدم هذه القائمة المالية معلومات عن طبيعة ومبالغ الاستثمارات في موارد الشركة، والالتزامات تجاه الدائنين، وحقوق المساهمين في صافي تلك الموارد، لذلك فهي تساعد على التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والشكوك المتعلقة بتلك التدفقات ". [٢]

ويمكننا التمييز بين قائمة المركز المالي كفكرة تهدف إلى وصف الحالة الاقتصاديّة لشركة معيّنة، وبين قائمة المركز المالي المعدّة من قبل معظم الشركات والتي قد تبتعد عن الواقع بحسب مدى تأثرها بالتقديرات الشخصية، فضلاً عن تأثرّها بتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في قياس بنود هذه القائمة. [٣]

إن تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يترك آثاراً ملحوظةً على العناصر المكونة لقائمة المركز المالي، وللتعرف على مدى تأثير ارتفاع مستوى الأسعار على قائمة المركز المالي لا بد من التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية لهذه القائمة. [٤]

---

[١] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، مرجع سابق ذكره ، ص٢٨٨

[2] Kieso ،Donald ،et al ،Intermediate Accounting ،14th editio ،2012.P214

[٣] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، مرجع سابق ذكره ، ص٢٨٩

[٤] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، ٢٠١٢

أ- مجموعة البنود النقدية:

عرفت لجنة وضع المعايير المحاسبية المتفرعة عن مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا وويلز في الفقرة ٢٨ من التقرير السابع البنود النقدية بأنها الأصول أو الالتزامات التي تحدّد بقيمة ثابتة في عقد أو ظلم أسلبي، في صورة عدد محدد من الوحدات النقدية بغض النظر عن التغير في القوة الشرائية لهذه الوحدات.[١]

وتشتمل هذه المجموعة على الأصول النقدية والالتزامات النقدية. وتحتوى الأصول النقدية على النقدية في الصندوق والمصارف، والذمم المدينة والتي تمثل في حقوق تعاقدية للمنشأة على أطراف خارجية بما فيها قيمة أوراق القبض، إضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مثل السندات. [٢]

أما الالتزامات النقدية فتتضمن السندات والقروض طويلة الأجل والذمم الدائنة وأوراق الدفع وحساب المصرف (السحب على المكشوف)، إضافة إلى المصاريف المستحقة.

تتميز البنود النقدية سواء كانت أصول أو التزامات بعدم تغير قيمتها بتغير القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أنه يترتب عليها أرباحاً أو خسائراً في القوة الشرائية، فخسائر القوة الشرائية تترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك لأن تلك البنود تقوّم على أساس عدد محدد من وحدات النقد تتناقص قيمتها أو قوتها الشرائية مع مرور الزمن والسبب في ذلك هو أن القدر نفسه من عدد وحدات النقد يصبح عاجزاً عن شراء نفس الكمية من السلع والخدمات الذي كان يشتريها سابقاً. فلو أن إحدى الشركات باعت بضاعة على الحساب لزبائنها في بداية العام بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ وحدة نقدية وتم التسديد بعد ثلاثة اشهر حيث ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل ٥٠%، وبذلك فإن الشركة بتاريخ استلام النقدية لم تعد قادرة على شراء نفس الكمية من المخزون التي كانت تستطيع شرائها بالتاريخ الذي تم فيه البيع بسبب ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة القد، أي أن مبلغ ٢٤٠,٠٠٠ وحدة نقدية بتاريخ البيع قد أصبح يعادل ٣٦٠,٠٠٠ وحدة نقدية بتاريخ تحصيل النقدية وأن الشركة لم تستلم إلا مبلغ ٢٤٠,٠٠٠ وحدة نقدية وبالتالي فإنها تكون قد حققت خسارة في القوة الشرائية مقدارها ١٢٠,٠٠٠ وحدة نقدية، نتيجة لبيعها بضاعة على الحساب في فترة تتسم بارتفاع مستوى الأسعار. لذلك لابد من تخفيض حجم الأصول النقدية في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار، من أجل تجنب وقوع خسائر كبيرة في القوة الشرائية.

---

[١] عليان وادي، مدحت فوزي "أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)، الجامعة الاسلامية- غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦ ص١٢٥.

[٢] هطر والسويطي ، ٢٠٠٨، ص١٧٦

ومن ناحية أخرى فإن حيازة الالتزامات النقدية في ظل ارتفاع مستوى الأسعار ينجم عنها تحقيق مكاسب في القوة الشرائية، وذلك لأن الشركة ستكون ملزمة بسداد عدد محدد من وحدات النقد ذات قوة شرائية متناقصة مع مرور الزمن، أي أنه بتاريخ استحقاق الالتزامات النقدية سيتم تسديد قوة شرائية اقل من تلك التي كانت سائدة في تاريخ نشوء الالتزام، فإذا قامت إحدى الشركات بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠ وحدة نقدية على أن يتم سداد كامل المبلغ بعد ٦٠ يوم، وبتاريخ الاستحقاق ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل ٢٥% وبالتالي فإن قيمة ٣٢٠,٠٠٠ وحدة نقدية بتاريخ الشراء قد أصبحت تعادل ٤٠٠,٠٠٠ وحدة نقدية بتاريخ الاستحقاق، وأن الشركة ملزمة فقط بدفع مبلغ ٣٢٠,٠٠٠ وحدة نقدية وبالتالي فإن الشركة تكون قد حققت مكاسب في القوة الشرائية مقدارها ٨٠,٠٠٠ وحدة نقدية نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار.

ب- مجموعة البنود غير النقدية:

تعرّف البنود غير النقدية على أنّها مجموعة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ذات القيمة السوقية المتغيّرة مع التغيّرات في مستوى الأسعار، بحيث لا يمكن التعبير عنها بعدد ثابت من وحدات النقد.

وتشتمل البنود غير النقدية على الأصول غير النقدية والالتزامات غير النقدية وجميع عناصر حقوق الملكية باستثناء الأسهم الممتازة.[١]

فالأصول غير النقدية هي الأصول التي تتغير قيمها بتغير مستوى الأسعار ولا تمثل الحق في استلام عدد معين من وحدات النقد وإنما استلام سلع أو خدمات تتغير أسعارها بتغير مستويات الأسعار.

تحتوي الأصول غير النقدية على عناصر الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والمخزون السلعي بكافة مراحله والاستثمارات في الأسهم كما تشمل أيضاً المصاريف المدفوعة مقدماً والنقدية بالعملات الأجنبية.

أمّا الالتزامات غير النقدية فهي تضحيات مستقبلية لمنافع اقتصادية تتغيّر قيمتها بتغيّر مستويات الأسعار وتعتبر تعهداً من قبل الشركة بتقديم سلع أو خدمات متغيرة القيمة، ولا تمثل التزاماً بسداد عدد محدد من وحدات النقد بتاريخ الاستحقاق. و تشتمل الالتزامات غير النقدية على الإيرادات المحصلة مقدماً، والذمم الدائنة والقروض بالعملات الأجنبية.

---

[١] هطر والسويطي ، ٢٠٠٨، ص١٧٦

أولاً: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الأصول غير النقدية:

١- الممتلكات والمصانع والمعدات:

تعرّف الممتلكات والمصانع والمعدات على أنها أصول ملموسة، يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاستخدام في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو للإيجار للغير أو للأغراض الإدارية، ومن المتوقع أن يتم الاستفادة منها لأكثر من فترة مالية واحدة. [١]

يتمّ الاعتراف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات في البيانات المالية إذا كان من المتوقع أن ينتج عن حيازة تلك البنود تدفق منافع اقتصادية مستقبلية وأن تكون هناك إمكانيّة لقياس تكلفة هذه البنود بطريقة موثوق بها، حيث تتحدّد تكلفة الحصول على هذه البنود من خلال عملية تبادل فعلية مع أطراف خارجية، ويتم قياس الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً للتكلفة التاريخية التي تتكون من ثمن شراء الأصل بما في ذلك الرسوم الجمركيّة على الواردات في حال الاستيراد، وضرائب المشتريات غير المستردة، ومصاريف التأمين أثناء النقل إضافة إلى التكاليف المباشرة التي تتحمّلها الشركة ليصبح الأصل جاهزاً للاستخدام المحدد له.

إنّ المحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة في فترات ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى آثار خطيرة على هذه البنود وعلى البنود الأخرى المرتبطة بها، حيث تظهر الممتلكات والمصانع والمعدات وبخاصة تلك المقتناة منذ فترة زمنية طويلة بتكلفة تبتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية وذلك بسبب مرور زمن طويل على اقتنائها وارتفاع مستوى الأسعار خلال ذلك الزمن. [٢]

يرى الباحث أنّ الإفصاح عن بنود الممتلكات والمصانع والمعدات في قائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخيّة التي تختلف عن قيمتها الجارية في فترات ارتفاع مستوى الأسعار سيؤثر بدوره على مصاريف استهلاك تلك البنود ومخصصات الاستهلاك التي يتم اقتطاعها سنوياً لأغراض استبدالها والمحافظة على الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظهور مصاريف التشغيل في قائمة الدخل بأقل من قيمتها الحقيقية وبالتالي التأثير بشكل سلبي على قياس الدخل، كما أنّ مخصصات الاستهلاك التي يتم احتسابها وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة سوف تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية، ممّا يؤثر في النهاية على قدرة الشركة على استبدال تلك الأصول بأصول جديدة تضمن لها استمرارها في ممارسة أنشطتها.

---

[١] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، ٢٠١٢

[٢] مشكور، سعود جايد، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص٦٢

٢- المخزون:

يعتبر المخزون السلعي أحد العناصر الرئيسية للأصول المتداولة التي يتم الاحتفاظ بها لغايات البيع في سياق النشاط العادي للمشروع، أو من أجل استخدامه أو استهلاكه في إنتاج السلع لغرض البيع. [١] يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وتشمل تكاليف المخزون سعر شراء المخزون ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى غير المستردة ومصاريف النقل والمناولة والتأمين على المخزون أثناء النقل إضافة إلى تكاليف التحويل والمصاريف الأخرى التي تتحملها الشركة في سبيل إحضار المخزون ووضعه في مكانه وحالته الملائمين.

وفي فترات التضخم حيث يكون لارتفاع المستوى العام للأسعار آثاره السلبية على المخزون ويتوقف أثر التضخم على المخزون السلعي على عدة عوامل مثل معدل التضخم وسرعة دوران المخزون وطريقة صرف المخزون المتّبعة من قبل الشركة، حيث أنّه كلما ازدادت سرعة دوران المخزون كما هو الحال في صناعات السلع الاستهلاكية تصبح المدة التي يتمّ خلالها الاحتفاظ بالمخزون أقل وبالتالي تكون تأثيرات التضخم على عنصر المخزون طفيفة، أمّا في صناعات السلع المعمرة فتميل سرعة دوران المخزون إلى الانخفاض وبالتالي ترتفع مدة الاحتفاظ بالمخزون، مما يجعله أكثر تعرضاً لتأثيرات ارتفاع مستوى الأسعار، ويظهر في البيانات المالية بقيمة مخالفة للواقع إلى حد كبير. [٢]

أما فيما يتعلق بطرق صرف المخزون فأنه وفقاً لطريقة الوارد أوّلاً صادر أوّلاً (Fifo) يظهر المخزون في البيانات المالية مقوّماً بأحدث أسعار المشتريات وبالتالي فإنّ تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار يكون محدوداً، أمّا إذا كانت الشركة تطبّق طريقة المتوسط المرجح فإنّه يتم تقويم مخزون آخر المدة بناء على متوسط أسعار مخزون أوّل المدة والمشتريات خلال المدة أي أنه يكون مقوماً في ظل التضخم بأسعار تقل عن مستويات الأسعار السائدة في نهاية العام، وبالتالي فإنّ المخزون يظهر في البيانات المالية بمبلغ يقل عن قيمته السائدة في السوق.

يرى الباحث إن تسجيل قيمة المخزون في البيانات المالية بالاستناد إلى مدخل التكلفة التاريخية من شأنه أن يُظهر المخزون في قائمة المركز المالي بما يقل قيمته الحقيقية، وهو ما يؤدّي إلى آثار سلبية على الشركة، حيث تجد الإدارة نفسها غير قادرة على شراء نفس الكمية من المخزون التي كانت لديها في بداية المدة، لذلك لابد من تقويم المخزون بقيمته الجارية في فترات التضخم الأمر الذي يمكن الشركات من إعادة شراء نفس الكمية من المخزون والاستمرار في أداء أنشطتها المختلفة.

---

[١] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٨، ص٢٣٧

[٢] حماد،طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص٢٤١

٣- الأصول غير الملموسة:

تعرف الأصول غير الملموسة على أنّها أصول غير نقدية قابلة للتحديد تفتقر للوجود المادي ويتمّ الاحتفاظ بها لغرض استخدامها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو تأجيرها لأطراف أخرى أو للأغراض الإدارية. [١]

ومن الأمثلة على هذه المجموعة من الأصول الشهرة وبراءة الإختراع وحقوق النشر فضلاً عن برامج الكمبيوتر باستثناء أنظمة التشغيل التي لا يمكن لجهاز الكمبيوتر أن يعمل بدونها حيث تعتبر جزءاً من تكلفة الجهاز.

يتمّ قياس الأصول غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة التي تشتمل على سعر الشراء الخاص بالأصل غير الملموس بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد اقتطاع الحسومات التجارية، إضافة إلى أية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود.

وإذا ما استمرت الشركة بتقييم الأصول غير الملموسة على أساس تكلفتها التاريخية في فترات التضخم، فإنّها سوف تظهر في قائمة المركز المالي بأقلّ من قيمتها السائدة في السوق بتاريخ إعداد البيانات المالية وهو ما ينعكس على مصاريف إطفاء هذه الأصول إذ تظهر منخفضة في قائمة الدخل، وهو ما يؤدّي في النهاية إلى تحقيق أرباح إضافية وتوزيع جزء منها على المساهمين وتآكل رأسمال الشركة ومن ثم عدم قدرة الشركة على شراء أصول غير ملموسة جديدة تضمن لها الاستمرار في نشاطها الاقتصادي.

لذلك يرى الباحث أنّه من الضروري في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار أن تقوم الشركات بتبني نموذج إعادة التقييم وتسجيل الأصول غير الملموسة بقيمتها العادلة الأمر الذي يضمن لها المحافظة على طاقتها الإنتاجية والاستمرار في أداء أنشطتها الاقتصادية.

٤- المصاريف المدفوعة مقدماً:

تعرف المصاريف المدفوعة مقدماً على أنها مبالغ نقدية يتم دفعها لأطراف خارجية وتسجيلها كأصول في قائمة المركز المالي قبل أن يتم استخدامها أو استهلاكها.[٢]

ومن الأمثلة على المصاريف المدفوعة مقدماً الإيجار المدفوع مقدماً وأقساط التأمين، وتمثل المصاريف المدفوعة مقدماً حقاً لتلقي خدمة في المستقبل، ولا تمثل حقاً في استلام عدد محدد من

---

[1] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٨، ص٢١٥

[2] Kieso ،Donald ،et al ،Intermediate Accounting ،14th editio ،2012.P101

وحدات النقد، فضلاً عن أنّ الأسعار السوقية لتلك الخدمات قد تتغيّر نتيجة التغير في مستويات الأسعار.[١]

وفي فترات التضخم سوف ترتفع القيمة السوقية لهذه الخدمات بينما تظهر المصاريف المدفوعة مقدماً في قائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية أي بعدد ثابت من وحدات النقد بتاريخ الدفع.

ويرى الباحث إن المحاسبة عن المصاريف المدفوعة مقدماً وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بمبلغ يختلف عن قيمتها الحقيقية، كما أنه عند استهلاكها أو استخدامها في الإنتاج في الفترة اللاحقة، سوف يؤدي ذلك إلى الاعتراف بالمصروف بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي التأثير على القياس الملائم للدخل.

ثانياً: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الالتزامات غير النقدية:

الإيرادات المحّصلة مقدماً:

تعد الإيرادات المحصلة مقدماً من أبرز الأمثلة عن الالتزامات غير النقديّة، وهي عبارة عن مبالغ نقدية تم تحصيلها من العملاء، مقابل الالتزام بتقديم خدمات أو توريد بضائع في المستقبل ويتم تسجيلها كالتزامات في قائمة المركز المالي قبل أن يتحقق الإيراد.

وبما أن هذه البنود تمثل التزاماً بأداء خدمات أو تقديم سلع في المستقبل وليس التزاماً بدفع عدد محدد من وحدات النقد، وباعتبار أنّ أسعار هذه السلع أو الخدمات سوف ترتفع في فترات التضخم وبالتالي فإنّ قيمتها الحقيقية سوف تختلف عن المبلغ المسجل كالتزام في البيانات الماليّة.

يرى الباحث أنّ المحاسبة عن الإيرادات المحصلة مقدّماً وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة سوف يُظهر الالتزامات في قائمة المركز المالي بما يقل عن قيمتها الحقيقية، كما أنه عندما يتم تقديم الخدمات ويتحقق الإيراد في الفترة اللاحقة سوف يظهر ذلك الإيراد الناتج عن تقديم الخدمات بأقل من قيمة تلك الخدمات مما يؤثر بدوره على القياس الملائم للدخل عند تحققه.

القروض بالعملات الأجنبية:

تعتبر القروض بالعملات الأجنبية ذات أثر سلبي كبير على الوحدات الاقتصادية خلال فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار وما يرافقها من انخفاض في القوة الشرائيّة للعملة المستخدمة في إعداد التقارير الماليّة، يزداد هذا الأثر كلما كان معدل ارتفاع مستوى الأسعار أعلى وكلما كانت مدّة القرض أطول.

---

[١] القاضي، حسين، و د.حمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، ٢٠٠٤، ص٤٠٥

لدى الحصول على القرض بالعملة الأجنبية يتم تسجيل القرض بعملة التقرير باستخدام سعر الصرف بين عملة القرض وعملة التقرير بتاريخ الحصول على القرض، إلّا أن الشركة ستكون ملزمة بسداد القرض على أساس العملة الأجنبية (عملة القرض)، لذلك في نهاية كل فترة يتعين عليها أن تقوم بتعديل مبلغ القرض وفقاً لأسعار الإقفال، الأمر الذي يعرضها لخسائر كبيرة تزداد كلما ازداد الفرق بين سعر الصرف بتاريخ الحصول على القرض وسعر الإقفال.

وهذا ما حدث في شركة اسمنت البادية في سورية التي حصلت على قرض طويل الأجل بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٣٠-٦-٢٠١١ حيث كان سعر الصرف السائد بذلك التاريخ (٤٧.٤٥ ليرة سورية للدولار الواحد)، وخلال الفترة الواقعة بين تاريخ الحصول على القرض وحتى نهاية فترة إعداد التقارير المالية لعام ٢٠١٣ ارتفع سعر الصرف بين الدولار والليرة السورية بشكل كبير ليصل إلى ١٤٤.٧٧ ليرة لكل دولار، الأمر الذي جعل الشركة تحقق خسائر كبيرة في القوة الشرائية حيث بلغت (٣,٦٨١,٩٤٢,١٤٩ ل.س) وهي تمثل ما يزيد عن ٨٥% من خسارة السنة، في حين بلغت الخسائر المتراكمة حتى ٣١-١٢-٢٠١٣ (٦,١١١,٨٢٧,٢١٩ ل.س) أي ما يزيد عن ٥٠% من رأس المال، الأمر الذي يستدعي تغطية الخسارة أو تخفيض رأس المال أو تصفية الشركة.
ونتيجة للتضخم فإن البيانات المالية لشركة اسمنت البادية لا تعكس القيم الاقتصادية الفعلية، وخاصة فيما يتعلق بعناصر الأصول طويلة الأجل التي تظهر بالتكلفة التاريخية والتي يقابلها التزامات ناتجة جزئياً أو كلياً عن التمويل بالعملات الأجنبية والتي نتج عنها فروقات أسعار صرف أثرت سلباً على الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين.

يرى الباحث أنّ إعادة تقييم الأصول وفقاً لمعياري المحاسبة الدوليين السادس عشر والثامن والثلاثين، قد تخفف من حدة آثار فروقات أسعار الصرف على حقوق المساهمين، ففي حين تؤدي خسائر فروقات أسعار الصرف إلى تخفيض حقوق المساهمين فإن فائض إعادة التقييم الناتج عن إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حقوق المساهمين، وهو ما يؤدي إلى عرض البيانات المالية بحيث تعكس الواقع الاقتصادي للشركة بشكل أفضل.

المبحث الثالث

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على قرارات مستخدمي البيانات المالية

المطلب الأول

أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الإدارة

تعتبر عملية اتخاذ القرارات أحد أهم الوظائف التي تقوم بها إدارة الشركة، غالباً ما تواجه الإدارة مواقف وحالات تتطلب اتخاذ القرار والاختيار بين العديد من البدائل المتاحة. وأنّ عملية اتخاذ القرار تتطلب معلومات ملائمة تستطيع الإدارة من خلالها تقييم البدائل المتاحة وتحديد التكاليف والإيرادات وطرق التمويل والنتائج المترتبة على كل منها.

تبدأ عملية اتخاذ القرار بتحديد المشكلة الواجب حلها، وهو ما يؤدّي إلى تحديد الهدف الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه، ومن ثم تحديد البدائل الممكنة والمفاضلة بين هذه البدائل واختيار البديل الأمثل.[١] ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار، ففي فترات ارتفاع مستوى الأسعار وما يرافقها من الإفصاح عن بيانات مالية مضللة بسبب اعداد تلك البيانات وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، فإن إدارة الشركة تتأثر في قراراتها بهذه البيانات المالية، وهذا ما يجعل الإدارة تواجه العديد من الصعوبات لدى اتخاذها القرارات المتعلقة بسير عمل الشركة ومن أهم هذه القرارات:

١- قرارات تسعير المنتجات:

يعتبر تسعير المنتجات من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة، فإذا كان السعر مرتفع جداً لن يتوفر الطلب الكافي لتصريف المنتجات. وإن كان السعر منخفضا جداً، سينتج عنه ارباحاً أقل مما يمكن تحقيقه. [٢]

عند تسعير أي منتج لا بد من احتساب تكلفة ذلك المنتج حيث يتم تحميل هذه التكلفة بعناصر التكاليف على اختلاف أنواعها من مواد أولية وأجور وتكاليف صناعية غير مباشرة بما فيها مصاريف استهلاك الأصول الإنتاجية وذلك للتوصل إلى التكلفة الفعلية للمنتج ومن ثم إضافة هامش الربح المستهدف إلى التكلفة للوصول إلى سعر بيع منتج.[٣]

---

[1] فلوح، صافي، وآخرون، المحاسبة الإدارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٩

[2] Weetman, Pauline, Management Accounting, Second edition, Pearson Education Limited, 2010, 243

٣ عليان وادي، مدحت فوزي ، ٢٠٠٦، مرجع سابق ذكره، ص١٣٩

فعند تجاهل أثر ارتفاع مستوى الأسعار يتم جمع التكاليف في فترات زمنية مختلفة، وبالتالي لن تكون بنفس القوة الشرائية. كما أنه يتم تحميل تكلفة المنتج بجزء من أقساط استهلاك الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وكما وجدنا أن هذه الأصول تتأثر بارتفاع مستوى الأسعار أكثر من غيرها نظراً لطول فترة الاحتفاظ بها، مما ينعكس بدوره على احتساب تكلفة المنتج بحيث تظهر بأقل مما هي عليه فعلاً وبالتالي التأثير على قرارات تسعير المنتجات.

يرى الباحث أن الاستمرار في المحاسبة على أساس مدخل التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع مستوى الأسعار سيؤدي إلى إظهار تكلفة الإنتاج ممثلة بمبالغ غير متجانسة في قوتها الشرائية، وهو ما سوف ينعكس على قرارات تسعير المنتجات، وحتى تتمكن إدارة الشركة من تسعير منتجاتها على نحو ملائم بحيث تضمن استرداد كافة التكاليف الثابتة والمتغيرة وتحقيق هامش ربح مناسب والاستمرار في اداء أنشطتها المختلفة لابد من تحديد تكلفة الإنتاج على نحو ملائم، من خلال أخذ التغيرات في مستويات الأسعار بعين الاعتبار.

٢- إعداد الموازنات التخطيطية:

تعرّف الموازنة التخطيطية على أنّها "خطّة تفصيلية شاملة يتمّ وفقاً لها تقدير الدخل والنفقات المتعلقة بفترة مستقبلية معبّر عنها بعدد من وحدات القد، حيث يتم إعدادها مسبقاً بما يتفق مع الأهداف المحددة إلى جانب الاستراتيجية المخططة لتحقيق تلك الأهداف" [١]

يعتمد إعداد الموازنة التخطيطية على مجموعة من المعايير والأسس العلمية والخبرة العملية لأداء الأنشطة، وذلك لضمان الوصول إلى أعلى مستويات ممكنة من الأداء من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وتعتبر الموازنة التخطيطية أداة رقابة يتم من خلالها متابعة وتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية لأنها تساعد في تحديد الانحرافات التي تحدث أثناء التنفيذ ومعرفة طبيعتها وأسبابها والجهات المسؤولة عن حدوثها، وتساعد ايضاً في اتخاذ القرارات السليمة لمعالجة هذه الانحرافات للتوصل في النهاية إلى الكفاية الانتاجية القصوى من خلال ضبط الأداء ليساير البيانات المخططة في ضوء الإمكانيّات المتاحة. [٢]

وفي ظل الارتفاع في مستوى الأسعار تواجه الشركات العديد من المشكلات لدى إعداد الموازنات التخطيطيّة التي تتناول النشاطات المختلفة للمنشأة من المبيعات والإنتاج ومستلزماته المختلفة من المواد الأوليّة والأجور مباشرة والمصاريف الصناعيّة غير المباشرة وصولاً إلى إعداد القوائم المالية

---

[1] Weetman, Pauline, 2010, P 317

[٢] فلوح، صافي، وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص١٤٧

التقديريّة. حيث تجد الإدارة صعوبات في معرفة الاتجاه العام للمبيعات وبالتالي تقدير أسعار بيع المنتجات للفترة القادمة. كذلك الأمر بالنسبة لمستلزمات الانتاج، حيث تنشأ مشكلات لدى تقدير أسعار شراء المواد الأولية والتكاليف الصناعية غير المباشرة خاصة ما يتعلق باحتساب مصاريف استهلاك آلات ومعدّات الانتاج المسجّلة في القوائم الماليّة الفعليّة بتكلفتها التاريخية. وبالتالي سوف تواجه الإدارة في النهاية مشكلات تتعلّق بالمقارنة بين البيانات الفعليّة والبيانات المخطّطة وقياس الانحرافات ومعرفة أسباب هذه الانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطّط وبالتالي تحديد الجهات المسؤولة عن تلك الانحرافات.

يرى الباحث أنّه لا بد من تعديل الأرقام الواردة في البيانات الماليّة الفعليّة التي تتّخذ كأساس لإعداد الموازنات التخطيطية بحيث تتناسب مع الأسعار السائدة بتاريخ إعداد تلك البيانات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموازنات التخطيطية نفسها إذ لابد من تعديلها باستمرار لكي تصبح أقرب ما يمكن إلى الأسعار الجارية، وهو ما يمّكن الإدارة من قياس الانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط على نحو ملائم ومعرفة أسباب تلك الانحرافات والجهات المسؤولة عنها.

٣- التحليل التفاضلي والقرارات قصيرة الأجل:

يعدّ التحليل التفاضلي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها متخذو القرارات الإدارية قصيرة الأجل، حيث يساهم في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرار واختيار البديل المناسب وفقاً للمعطيات المتوفّرة عن هذه البدائل، فإذا كانت عمليّة الاختيار تنصب على المفاضلة بين بديلين فلا شكّ بأن الإدارة سوف تختار البديل الذي يحقق ربحاً صافياً أكبر، ونظراً لأنّ اتخاذ قرار معين سيؤثر على نتائج أعمال الشركة لفترة قادمة فلابدّ من دراسة مستويات النشاط المختلفة، والانتباه إلى أن القرار الذي قد يكون هو الأفضل في ظل مستوى نشاط معين قد يصبح غير ذلك عند مستوى نشاط مختلف، ويستخدم التحليل التفاضلي بشكل عام لاتخاذ القرارات قصيرة الأجل من خلال الاعتماد على مفهوم التكاليف والإيرادات التفاضليّة لهذين البديلين وبالشكل الذي يتناسب مع طبيعة القرار المطلوب اتخاذه. [١]

عندما تعمل الإدارة على اتخاذ قرارات تتعلق بالمفاضلة بين بديلين فإنّها تعتمد على البيانات المالية الفعلية حيث أنّه لكل بديل إيراداته وتكاليفه المتغيرة وتكاليفه الثابتة، وفي فترات ارتفاع مستوى الأسعار تجد الإدارة صعوبة في تحديد إيرادات وتكاليف كل من البديلين وبخاصةً التكاليف الثابتة حيث تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك لأن جزءاً كبيراً من هذه التكاليف يتمثل في مصاريف استهلاك الأصول طويلة الأجل المسجّلة في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، وهو ما يعرض الإدارة

[١] فلوح، صافي، وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص١٢١

لمواجهة مخاطر تتعلق بوضع الخطط واتخاذ القرارات على أساس غير سليم كون القوائم المالية التي تمّ الاعتماد عليها في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار مضللة.

٤- تحديد نقطة التعادل:

تعدّ دراسة تحليل التعادل في غاية من الأهمية لاتخاذ القرارات الإدارية في الوحدات الاقتصادية، وبخاصةً تلك المتعلقة بتخطيط المبيعات والأرباح والاختيار بين البدائل المتاحة كما تشكل وسيلة هامة من وسائل التخطيط والرقابة وإعداد الموازنات التخطيطية، حيث أنّ نقطة التعادل هي مستوى النشاط الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية للشركة.

ينتج عن العناصر المسجلة في البيانات المالية المعدّة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة في ظل ارتفاع مستوى الأسعار تحديداً خاطئاً لكل من الإيرادات الكليّة والتكاليف الثابتة والتكاليف المتغيّرة وهو ما يؤثّر على احتساب نقطة التعادل وبالتالي ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بتحديد حجم الإنتاج والمبيعات الذي يسمح للشركة بتحقيق التعادل بين الإيرادات والتكاليف، وبالتالي التأثير على تخطيط الأرباح وتحديد حجم الانتاج اللازم لتحقيق الربح المخطط.

يرى الباحث أن تعديل البيانات المالية في ظل ارتفاع مستوى الأسعار أصبح أمراً ملحاً، حتى تكون الأرقام الواردة في هذه البيانات أقرب ما يمكن إلى الواقع، وأن تكون ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية، نظراً لأهمية هذه القرارات وتأثيرها على سير عمل الشركة وقدرتها على الاستمرار في أداء نشاطاتها المختلفة.

المطلب الثاني

أثر ارتفاع مستوى الأسعار على قرارات الدائنين والمساهمين

وتشمل فئة الدائنين من متخذي القرارات الاقتصادية الموردين والمقرضين والمصارف وحملة السندات الذين يعتمدون على البيانات المالية للشركة لدى اتخاذهم قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء السندات ، سواء كان ذلك في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

فأصحاب الديون طويلة الأجل يركزون اهتمامهم بالدرجة الأولى على الوضع المالي العام للشركة، وقدرتها على تحقيق الأرباح الكافية التي تمكنها من تسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في المواعيد المحددة. أما أصحاب الديون قصيرة الأجل فيتركز اهتمامهم على حجم رأس المال العامل والسيولة المتوفرة في الأجل القصير.[١]

ولاشك أن اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس علمية يستوجب دراسة وتحليل الوضع المالي للشركة من خلال الاطلاع على البيانات المالية واستخراج بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة، وحتى تكون هذه المؤشرات ذات دلالة وتخدم عملية اتخاذ القرارات، فإنه لا بد من التأكد من أنها تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة والتحقق من خلوها من أية عيوب تفقدها خصائصها النوعية. [٢]

أمَّا فئة المساهمين فتشمل كل من المساهمين الحاليين والمرتقبين، وهم مقدمو رأس المال الحاليون إضافةً إلى أولئك الذين يفكرون جدياً بشراء أسهم الشركة ولديهم القدرة على ذلك، و غالباً ما تشمل هذه الفئة رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أية جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره بأدوات حقوق الملكية [٣].

تتركز اهتمامات هذه الفئة من مستخدمي البيانات المالية على معرفة الطريقة التي يتم فيها استغلال موارد الشركة والعائد المتحقق حالياً والمتوقع تحقيقه مستقبلاً، كذلك الأمر بالنسبة إلى الالتزامات الواجبة السداد والسيولة النقدية المتوفرة ومدى قدرتها على سداد الإلتزامات في مواعيدها المحددة، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في السوق والمنافسة، كما يهتم المساهمون بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال.

---

[١] فلوح، صافي، وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٩

[٢] صيام، وليد، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي، السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧

[٣] الشلتوني، فايز زهدي، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٥، ص٣٢

يستند المستثمرون لدى اتخاذهم القرارات الاقتصادية على تحليل القوائم المالية للشركة بإستخدام أدوات التحليل المالي، وأهم هذه الأدوات النسب المالية، حيث تدرس هذه النسب العلاقة بين بنود القوائم المالية المختلفة، ومن ثم مقارنتها بنفس النسب مع فترات سابقة، أو نسب معيارية للصناعة التى تنتمى إليها الشركة.

ومن أهم النسب المالية التى تستخدم فى التحليل المالي [١]

١- نسب السيولة :

يقوم معيار السيولة بدور هام في تحديد الكفاءة الماليّة، حيث تشير درجة سيولة الشركة إلى مدى قدرتها على الوفاء بالتزماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، والشركة التي تحقّق معدل جيد للسيولة ترتفع كفاءتها المالية وتنخفض مخاطرها الائتمانية، أمّا تلك التي تعاني من تحقيق معدل سيولة سيء فإنها تعاني من أزمات متلاحقة في السيولة وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد إلتزاماتها قصيرة الاجل [٢]

ويتم تقييم السيولة من خلال نسب السيولة التالية:

- نسبة التداول: وهي نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.
- نسبة السيولة السريعة وهي نسبة الأصول المتداولة مطروحاً منها الأصول الأصعب تحولاً إلى نقدية إلى الالتزامات المتداولة.
- نسبة الجاهزية النقدية وهي نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى الالتزامات المتداولة.

ويرى الباحث أنّه في فترات ارتفاع مستوى الأسعار لا يمكن الاعتماد على نسبة التداول في تقييم سيولة الشركة لأن عنصر المخزون المسجل في البيانات المالية بتكلفته التاريخية يعتبر أحد مكونات هذه النسبة مما يضعف من قدرتها على تقييم السيولة وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار أو منح الائتمان.

٢- نسب معدلات الدوران (نسب النشاط):

ويتم استخدامها من قبل المستثمرين لتقويم مدى نجاح الشركة في إدارة أصولها والتزاماتها، أي أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، ومن أهم نسب معدل الدوران التي يستخدمها المستثمرون للحكم على كفاءة الإدارة:

---

[١] حنفى، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار . الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥

[٢] أبو خزانة، إيهاب، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧

- **معدل دوران المخزون**: وهي نسبة تكلفة المبيعات إلى متوسط رصيد المخزون، وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت كان ذلك مؤشراً على كفاءة الشركة، واستناداً إلى معدل دوران المخزون يتم احتساب متوسط فترة التخزين، وكلما انخفضت فترة التخزين كان ذلك أفضل للشركة، حيث تنخفض تكاليف التخزين وتتحسن السيولة، كما يعتبر ذلك مؤشراً على قدرة الإدارة على تصريف منتجاتها وسداد التزاماتها في مواعيدها المحددة.
- **معدل دوران الذمم الدائنة**: وهي نسبة صافي المشتريات الآجلة إلى متوسط رصيد الذمم الدائنة، وتصبح هذه النسبة أكثر دلالة من خلال احتساب متوسط فترة السداد (فترة الائتمان) وهي الفترة الممنوحة للشركة من قبل الدائنين للتسديد، وكلما ارتفعت نسبة معدل دوران الذمم الدائنة تنخفض فترة التسديد وهو مؤشر على كفاءة الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها بمواعيدها المحددة.

إنّ الالتزام بتطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع مستوى الأسعار كما وجدنا يؤدي إلى إظهار معظم العناصر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية التي تختلف إلى حد كبير عن قيمتها الحقيقية وبالتالي يؤثر على احتساب نسب معدل دوران المخزون ومعدل دوران الذمم الدائنة، حيث يجد (Krapinar et al 2012) [1] ان تعديل البيانات المالية من خلال تطبيق محاسبة التضخم يؤدي إلى تخفيض نسبة معدل دوران المخزون وارتفاع متوسط فترة التخزين، كما أن معدل دوران الذمم الدائنة يرتفع بتطبيق محاسبة التضخم.

ويرى الباحث أن لاستخراج نسب معدلات الدوران من البيانات المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية يجعل من هذه النسب غير صالحة لتقويم كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة لديها وبالتالي تضليل المساهمين والدائنين لدى اتخاذهم قرارات الاستثمار أو منح الائتمان.

٣- نسب الربحية:

تعني دراسة الربحية قياس المقدرة الكسبية للشركة وهي تبين درجة كفاءة إنجاز العمليات خلال فترة زمنية معينة، ويلقى مؤشر الربحية اهتماماً متزايداً من قبل الدائنين في تقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح الكافية لسداد الالتزمات، وكذلك الأمر بالنسبة للمساهمين فيما يتعلق بقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتوزيعها، ومن أهم نسب الربحية التي يستخدمها المستثمرون لدى اتخاذ القرارات الاقتصادية معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وهامش ربح النشاط ونسبة ربحية المبيعات، وتعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية الشركة في توليد الأرباح، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشراً ملائماً لتحقيق الهدف الذي يبرر لاستمرار الشركة في أداء أنشطتها المختلفة.

---

[1] Aydın KARAPINAR ،Figen ZAİF ،Rıdvan BAYIRLI ،"Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios" ،Journal of Business Research ،2012

وفي ظل ارتفاع مستوى الأسعار تبدو الشركات التي تمتلك اصول قديمة ذات ربحية أعلى من الشركات التي تمتلك اصول جديدة وهنا تظهر صعوبة المقارنة بين الشركات.[١]
كما يجد (Krapinar et al 2012) أن هناك فروقات جوهرية بين نسب الربحية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وبين مثيلاتها المستخرجة من القوائم المالية المعدلة وفق محاسبة التضخم.

ويرى الباحث إن الاعتماد على هذه النسب لا يساعد المستثمرين في الحكم على كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح الكافية لسداد الالتزامات أو إجراء توزيعات، لأن الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل لا تعبر عن النتيجة الحقيقية لأعمال الشركة، وبالتالي ويؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة بسبب اعتمادها على قوائم ماليّة مضللة.

حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات سليمة يجب أن تتّصف المعلومات المحاسبية بالملائمة والموثوقية وأن تعرض بعدالة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، ولا يتحقق ذلك بطبيعة الحال عند الإفصاح عن الأرباح بصورة مبالغ فيها في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن فشل البيانات المالية المعدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية في إظهار أثر ارتفاع مستوى الأسعار على صافي الربح يؤدي إلى عدم تمكن الشركة من المحافظة على مواردها، كما أن هذه البيانات تضلل المقرضين والمساهمين الحاليين والمرتقبين ظناً منهم بأن أرباح الشركة هي دليل على تحسن أداء الإدارة في تسويق منتجاتها وزيادة نسبة المبيعات. والحقيقة الاقتصادية هي إن هذه الشركات لا تحقق ولا تحتجز الأموال الكافية لاستبدال الطاقة المتاحة لديها وتستمر في عملها بالمستوى الحالي. وبالعكس فإن بعض الشركات قد تقوم بتوزيع رأسمالها المتاح بشكل أرباح موزعة وضرائب سنوية وتكون في طريقها إلى التصفية دون وعي. [٢]

---

[١] خياطة، كندة محمد نوري، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات السورية، جامعة حلب، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨

[٢] الدهراوي، كمال الدين ، مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢

الفصل الثاني

المداخل النظرية لبدائل محاسبة التكلفة التاريخيّة

المبحث الأول: مدخل محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة.

المبحث الثاني: مدخل محاسبة القيمة الجارية.

المبحث الأول
مدخل محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة

تعرّض مدخل التكلفة التاريخيّة إلى الكثير من الانتقادات في ظل ارتفاع مستوى الأسعار بسبب الآثار السلبية التي تنعكس على القياس المحاسبي لنتائج الأعمال والمركز المالي للشركات، ممّا أدّى إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث في الفكر المحاسبي هدفت إلى إيجاد مداخل محاسبية بديلة تعمل على تلافي عيوب مدخل التكلفة التاريخيّة وتحسين القياس المحاسبي والمحافظة على رأس المال المستثمر وتوفير المعلومات المُلائمة لأغراض اتخاذ القرارات. [١]

ظهرت الكتابات الأولى لمشكلة التغيّرات في مستويات الأسعار من قبل أر فنغ فيشر الذي نشر كتاب عام ١٩١١ بعنوان "التغيّرات في القوة الشرائيَّة النقديَّة"، حيث أيّد استخدام الأرقام القياسيّة للتغيّر في مستويات الأسعار لتعديل البيانات الماليَّة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبسبب التضخم طالب الاقتصاديون الألمان بتعديل البيانات الماليَّة باستخدام أرقام قياسيّة معينة حتّى تصبح ذات معنى وأكثر فائدة في التعبير عن النشاط الاقتصادي.

وكان هيرمان سكوفل قد أشار إلى ضرورة اعتراف المحاسبين في الممارسة العملية بالتغيّر في القوة الشرائيَّة للنقود لدى إعداد البيانات الماليَّة، أما باتون فقد أيّد عدم إجراء أي تعديل مباشر للبيانات الماليَّة الأساسية وفقاً للتغيّرات في مستوى الأسعار إلا أنه أكد على ضرورة إعداد قوائم ماليَّة مساعِدة في نهاية كل فترة محاسبية تُظهر أثر التغيّر في مستوى الأسعار. [٢]

ويؤيِّد الباحث ما جاء به باتون وذلك لأنّ تعديل البيانات الماليَّة الأساسية يعتمد إلى حد كبير على التقديرات الشخصية، إلا أنه من الضرورة تقديم بيانات ماليَّة مساعدة تُظهر أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار وتساعد مستخدمي هذه البيانات في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

وفي الستينيات من القرن العشرين ذكر البيان ٣ الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية (APB) عام ١٩٦٩ تحت عنوان "تعديل القوائم الماليَّة وفق تغيّر المستوى العام للأسعار" أنّ قياس التغيّرات في القوة الشرائيَّة العامة للدولار لا يمكن أن يتمّ إلا باستخدام رقم قياسيّ للمستوى العام للأسعار.

---

[١] فخر، نواف، و الرضا، عقبة، و المصري، تيسير (٢٠٠٧)، المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٨٥

[٢] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره، ص ٩٢

وقد اقترحت لجنة المعايير المحاسبية (ASC) في انكلترا عام 1974 استخدام وحدة قياس ثابتة القيمة لإعداد البيانات الماليَّة. كما أصدر المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة الماليَّة (FASB) عام ١٩٧٩ البيان رقم ٣٣ بعنوان " إعداد التقارير الماليَّة وتغيّرات الأسعار"، وقد طالب هذا البيان الشركات المساهمة بإصدار ملاحق مُعدّة على أساس استخدام وحدة نقد ثابتة ترفق بقوائمها الماليَّة الأساسيّة المُعدّة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة. كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة (IASC) عام ١٩٨٩ المعيار (IAS29) بعنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدّل التضخم المرتفع" حيث تطلب هذا المعيار إعادة عرض القوائم الماليَّة للشركات التي تقوم بإعداد بياناتها الماليَّة بعملة اقتصاد ذو معدّل تضخم مرتفع. [١]

طريقة محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة:

تهدف هذه الطريقة إلى التعبير عن أثر التضخّم على البيانات الماليَّة للشركات، حيث أن تغيّر المستوى العام للأسعار يمثل مقياساً للتضخّم ويمكن الاعتماد على هذا المقياس من التخفيف من آثار التضخّم على البيانات الماليَّة، فلو افترضنا أنه في عام ٢٠١٠ كانت القوة الشرائيَّة لوحدة نقد ما تعادل ١٥ وحدة من سلعة معيّنة، وفي عام ٢٠١٣ أصبحت القوة الشرائيَّة لوحدة النقد هذه تعادل ٥ وحدات فقط من نفس السلعة مما يدل على أن القوة الشرائيَّة لوحدة النقد انخفضت إلى ثلث قيمتها خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ ، ومع أن الأسعار قد ترتفع بصورة عامة في فترات التضخّم إلا أننا قد نجد سلعة معينة ارتفعت بمعدّل ١٠٠% وسلعة أخرى ارتفعت بمعدّل ١٥٠% كما أنه قد تبقى أسعار بعض السلع ثابتة بالرغم من ارتفاع المستوى العام للأسعار مثل السلع المدعومة، إلا أن أخذ سلة من السلع والخدمات يؤدّي إلى الوصول إلى مستوى علم للأسعار، وهذا ما يجْعل المستوى العام للأسعار مختلفاً عن الأسعار الخاصة لسلعة معيَّنة. [٢]

ويرى الباحث أن إعادة عرض البيانات الماليَّة للشركات التي تعمل في ظل اقتصاد ذو معدّل تضخم مرتفع باستخدام رقم قياسيّ علم لجميع أسعار السلع والخدمات قد يساهم في التخفيف من آثار التضخُّم على المعلومات المحاسبية، إلا أنه لا ينتج عنه بالضرورة عرضاً عادلاً، وذلك لأن أسعار السلع والخدمات لا ترتفع بنفس المستوى، وأن القيم الواردة في البيانات الماليَّة المعاد عرضها لا تعبر عن القيم الحقيقية لعناصر تلك البيانات.

---

[١] فخر، نوال، مرجع سابق ذكره، ص ٩٣

[٢] القاضي، حسين، و حمدان، مأمون (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٣٨٤

ماهية الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار:

تعتبر ظاهرة التغيّر في مستوى الأسعار من أهم المشاكل البارزة التي تشغل اهتمام المفكرين والباحثين، ولا شك أن تحديد التقلّبات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ينطوي على العديد من المشاكل التي تحتاج إلى بعض الأحكام الشخصيّة لتعديل قيم البنود الواردة في البيانات الماليَّة.

يقصد بالتغيّر في المستوى العام للأسعار الزيادة أو النقص في أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق على مستوى الاقتصاد في دولة معينة، ومن ثم فإن التغيّر في المستوى العام للأسعار قد يحدث بسبب تغيّر المعروض من النقود أوسرعة تداول النقود بدرجة أكبر أو أقل من التغيّرات في المعروض من السلع والخدمات في اقتصاد ما. أو قد يكون نتيجة عدم التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب عليها بصفة عامة، ويتمّ قياس التغيّرات في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسيّة العامة.

إن قياس التغيّر الحاصل في المستوى العام للأسعار يتطلب وجود سوق منتظمة يتم فيها تبادل الوحدات النقديَّة لسنوات مختلفة حيث يوفر ذلك أساساً موضوعياً للتعبير عن التغيّر في المستوى العام للأسعار إلا أنّه من الصعوبة توفُّر مثل هذه السوق، مما يستدعي ضرورة اللجوء إلى طريقة غير مباشرة تعتمد على نسبة التبادل بين الوحدة النقديَّة وبين مجموعة من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها خلال فترات زمنية محددة.

بصفة عامة إن إعداد الأرقام القياسيّة للأسعار يتطلب اتّباع الخطوات التالية:

١- اختيار مجموعة السلع والخدمات التي تدخل في جدول إعداد الرقم القياسيّ للأسعار.

٢- تحديد فترة الأساس التي يتم بعد ذلك قياس التغيّرات في الأسعار بناء عليها.

٣- معرفة أسعار السلع والخدمات المختارة للجدول في فترة الأساس ومن ثم في فترة المقارنة.

٤- إيجاد المتوسط لهذه الأسعار في كل من فترتي الأساس والمقارنة.

تنبع أهمية الأرقام القياسيّة من أنها أداة مستقلة لقياس التغيّرات في المستوى العام للأسعار، وتستخدم في إعادة عرض البيانات الماليَّة المُعدّلة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة بغرض التعبير عن هذه البيانات بالقيمة الشرائيَّة الجارية لوحدة النقد في تاريخ معين. حيث يقيس الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار التغيّرات في القوة الشرائيَّة للنقود من خلال نسبة مؤشر المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة إلى مؤشر المستوى العام للأسعار في سنة الأساس.

هناك العديد من المشاكل التي تواجه المحاسب أثناء اختيار الرقم القياسيّ المناسب والقيم المحاسبية الواجب إعادة عرضها، ودرجة الموضوعية التي توفرها البيانات الماليَّة المعاد عرضها ومدى دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها في اختيار ذلك الرقم. ورغم ذلك فإن مشكلة المحاسبة عن التقلّبات في مستوى الأسعار أصبحت من الأهمية بمكان يجعل أي حل لها ولو كان جزئياً أمراً مرغوباً.

لدى إعادة عرض البيانات الماليَّة وفق محاسبة المستوى العام للأسعار يجب على المحاسب اختيار رقم قياسيّ عام معين ليكون مؤشراً لقياس تغيّرات القوة الشرائيَّة لوحدة النقد. وأهم الأرقام القياسيّة المستخدمة في إعادة عرض البيانات الماليَّة [1]

١- الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك (The customer Price Index):

وهو عبارة عن متوسط عدّة أرقام لقياس نفقات المعيشة، حيث يرتبط عادة بمعدّلات التغيّر في نفقة المعيشة، وذلك استناداً إلى التغيّرات التي تطرأ على سلة سوقية من السلع والخدمات يتم اختيارها بأسلوب المعاينة الإحصائي.

يركّز الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك بالدرجة الأولى على الإنفاق الاستهلاكي لفئات معينة، حيث يعمل هذا الرقم على بحث ميزانية الأسرة كما أنه لا يعتمد على الحصر الشامل لجميع البيانات.

يؤخذ على هذا الرقم أنه:

أ- لا يمثّل المعنى الإحصائي الصحيح لتكلفة المعيشة لجميع المستهلكين في اقتصاد دولة معينة طالما أنه يعتمد على اسلوب المعاينة الإحصائيّة.

ب- لا يمثّل مقياساً مُلائماً لمتوسط الأسعار بسبب تغيّر السلع الداخلة في المجموعة مع تغيّر الزمن.

ج- لا يمثّل تغيّرات مستوى الأسعار لأنواع ثابتة من السلع والخدمات ذات الأوزان الثابتة خلال مجموعة من الفترات، لاختلاف كمية السلع والخدمات وأوزانها والرغبات في الشراء الناجمة عن التغيّرات في أذواق المستهلكين وأنماط معيشتهم.

إلا أن أنصار الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك يبررون تأييدهم له بما يلي:

أ- يدرك المستهلك التغيّرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها وهذا ما يجعل هذا الرقم يلقى قبولاً عاماً.

ب- بما أن هذا الرقم يعبِّر عن دخل الأفراد فهو الأنسب لاحتساب الأجور الحقيقية والتي هي في الحقيقة تمثل الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج.

ج- إن الهدف من إعادة عرض البيانات الماليَّة هو التعبير عن جميع بنودها باستخدام بمعيار مُلائم، وليس إيجاد رقماً قياسيّاً دقيقاً لكل عنصر في البيانات الماليَّة.

---

[1] مطر، محمد، ود. السويطي، موسى، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٧٦

٢- الرقم القياسيّ لأسعار الجملة (The Whole Sale Price Index):

يرتبط هذا الرقم بمعدّل التغيّر الذي يطرأ على أسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تتم مبادلتها في أسواق الجملة في اقتصاد دولة معينة.

يؤخذ على الرقم القياسيّ لأسعار الجملة أنه لا يتضمن الأسعار على مستوى تجارة التجزئة أو أسعار الأوراق الماليَّة أو المواصلات أو الخدمات المختلفة، لذلك يعتبر ذو مجالٍ محدود لا يتضمن كافة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة.

في حين يرى مؤيدو الرقم القياسيّ لأسعار الجملة أنه أقرب إلى الصحة من استخدام الأرقام الأخرى من حيث تحقيق الأهداف المرجوة وذلك للأسباب التالية:

أ- إن الأرقام القياسيّة لأسعار الجملة تقيس تغيّرات أسعار الجملة لمجموعة واسعة من السلع والخدمات وبالتالي فهي أقرب إلى الصحة في التعبير عن المستوى العام للاسعار.

ب- يؤدّي استخدام هذا الرقم في إعادة عرض البنود الواردة في البيانات الماليَّة للشركات وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجيَّة للأصول لأنه يعبِّر عن القوة الشرائيَّة العامة للشركات.

٣- الرقم القياسيّ للناتج القومي الإجمالي (The Gross National Product Price Index):

يرتبط هذا الرقم بمعدّل التغيّر الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي، ويمثل المتوسط المرجح لإجمالي أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين جميع القطاعات الاقتصادية. حيث يقيس هذا الرقم التغيّرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ككل خلال سنة معينة، يشتق هذا الرقم من العلاقة بين متوسط الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات في سنة المقارنة ومتوسط أسعار نفس الكمية من السلع والخدمات في سنة الأساس.

إن مجلس معايير المحاسبة الماليَّة (FASB) في الولايات المتحدة أوصى في عام ١٩٧٤ باعتماد الرقم القياسيّ للناتج القومي، ثم عدل عنه إلى الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك وذلك في عام ١٩٧٩ واعتبر أن الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك أفضل من الرقم القياسيّ للناتج القومي باعتباره مقياساً معروفاً وعاماً للتعبير عن التغيّر في قيمة النقود.

يؤيِّد الباحث ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة الماليَّة (FASB) باختياره الرقم القياسيّ لأسعار المستهلك، وذلك لأن هذا الرقم يمثل أفضل مقياس للتعبير عن مستوى أسعار معظم السلع والخدمات المتداولة في اقتصاد معين، باعتباره يعكس القوة الشرائيَّة للمستهلك النهائي.

طرق احتساب الأرقام القياسيّة:

حتّى يتم احتساب الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار لابد من اختيار طريقة مناسبة لاحتساب ذلك الرقم ومن ثم تطبيق هذه الطريقة على مجموعة من السلع والخدمات، وأهم الطرق المستخدمة في احتساب الرقم القياسيّ: [١]

١- طريقة رقم لاسبيرز:

تقوم هذه الطريقة على استخراج متوسط التغيّرات في أسعار كميّة ثابتة من السلع والخدمات الممثلة في العيّنة في سنة المقارنة بحيث تساوي نفس الكمية في سنة الأساس. أي يتم استخدام كميّات السلع والخدمات في سنة الأساس كأوزان بالنسبة إلى كل من سنة الأساس وسنة المقارنة. ويمكن التعبير عن هذا الرقم من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Index} = \frac{\sum(Q_0 \times P_1)}{\sum(Q_0 \times P_0)}$$

حيث أن P_0 :سعر السلعة أو الخدمة الممثّلة في العيّنة في سنة الأساس.

P_1 :سعر السلعة أو الخدمة الممثلة في العيّنة في سنة المقارنة.

Q_0 : كميّة السلعة أو الخدمة الممثلة في العيّنة في سنة الأساس.

Q_1 : كميّة السلعة أو الخدمة الممثلة في العيّنة في سنة المقارنة.

ويرى الباحث أنّ رقم لاسبيرز لا يمثل مقياساً مُلائماً لمستوى الأسعار نظراً لأنه لا يأخذ كميات السلع والخدمات في فترة المقارنة بعين الاعتبار مما يؤدي إلى استبعاد السلع الجديدة التي لم تكن موجودة في فترة الأساس والتي قد يكون لها أثر هام في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢- طريقة رقم باشي:

تقوم هذه الطريقة على إيجاد متوسط التغيّرات في أسعار كميّة مختارة من السلع والخدمات في سنة المقارنة، أي يتم استخدام كميّات السلع والخدمات في سنة المقارنة كأوزان بالنسبة إلى كل من فترتي الأساس والمقارنة، وتتخذ معادلة باشي الشكل التالي:

$$\text{Index} = \frac{\sum(Q_1 \times P_1)}{\sum(Q_1 \times P_0)}$$

---

[١] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره ، ص ٨٥

ويرى الباحث أن استخدام هذه الطريقة غير موضوعي وذلك لأنه يسمح بتغيير محتويات العيّنة من السلع والخدمات في سنة المقارنة مما يؤدي إلى اختلاف مضمون العيّنة في سنة المقارنة عنه في سنة الأساس عند ادخال سلع جديدة في سنة المقارنة.

٣- طريقة رقم فيشر:

نظراً لاستخدام أوزان مختلفة في كل من رقمي لاسبيرز وباشي والحصول على نتائج متباينة اعتمد الاقتصادي فيشر على الوسط الهندسيّ لهذين الرقمين، ويكمن التعبير عن رقم فيشر كما يلي:

$$\text{Index} = \sqrt{\frac{\sum(Q_0 \times P_1)}{\sum(Q_0 \times P_0)} \times \frac{\sum(Q_1 \times P_1)}{\sum(Q_1 \times P_0)}}$$

ويرى الباحث أنّ رقم فيشر يمثل أفضل مقياس للتعبير عن المستوى العام للأسعار، لأنّه يأخذ بعين الاعتبار كميات وأسعار السلع في كل من سنتي الأساس والمقارنة، مما يخفف من الآثار السلبية لكل من رقمي لاسبيرز وباشي.

إعادة عرض القوائم الماليَّة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة المعدّلة:

تعتمد محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة على البيانات الماليَّة المُعدّة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة، حيث تهدف إلى إعادة عرض البنود غير النقديَّة باستخدام وحدات نقديَّة ذات قوة شرائيَّة ثابتة، وتتم إعادة العرض باستخدام الأرقام القياسيّة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار بتاريخ إعداد البيانات الماليَّة.

وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيَّة المعدّلة لابد من التمييز بين البنود النقديَّة والبنود غير النقديَّة، حيث أنّ البنود النقديَّة هي تلك البنود التي يعبَّر عنها بعددٍ ثابتٍ من الوحدات النقديَّة ذات القيمة الثابتة ولا تتغيّر قيمتها مع الزمن وبالتالي فهي لا تحتاج إلى إعادة العرض وتظهر في القوائم الماليَّة المعاد عرضها بمبالغها الأصلية، إلا أنّه يترتَّب على حيازة مثل هذه البنود تحقيق مكاسب أو خسائر في القوة الشرائيَّة. أما البنود غير النقديَّة فهي تلك البنود التي تتغيَّر قيمتها بتغيُّر المستوى العام للأسعار لذلك يتم تعديلها باستخدام الأرقام القياسيّة للمستوى العام للأسعار.

انطلاقاً من مدخل التكلفة التاريخيَّة المعدّلة يمكن عرض الطرق الواجب اتباعها من أجل إعادة عرض قائمة الدخل وقائمة المركز الماليّ، واحتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائيَّة:

إعادة عرض قائمة الدخل:

تتطلب إعادة عرض قائمة الدخل وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيَّة المعدّلة إعادة بيان بنود هذه القائمة إلى ما يعادلها من الوحدات النقديَّة في نهاية السنة الماليَّة من خلال ضرب قيمة البند بمُعَامِل التعديل على النحو التالي:

القيمة المعدلة للبند = التكلفة التاريخيّة للبند × $\frac{\text{الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسيّ العام في تاريخ نشأة البند}}$

إعادة عرض المبيعات:

تتم إعادة عرض المبيعات عادة على أساس متوسط التغيّرات في المستوى العام للأسعار خلال السنة وذلك على النحو التالي:

القيمة المعدّلة للمبيعات = إجمالي مبيعات السنة × $\frac{\text{الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسيّ العام خلال السنة}}$

تستند إعادة عرض المبيعات على أساس متوسط التغيّر في المستوى العام للأسعار خلال السنة إلى افتراض ضمني هو أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة وبمعدّلات متساوية خلال السنة. أما إذا كانت المبيعات متقلّبة بدرجة كبيرة من شهر إلى آخر، أو كانت المبيعات تتركَّز خلال فترة معيَّنة من السنة، فلابد من تحليل المبيعات على أساس شهري أو ربع سنوي، وإعادة بيان مبيعات كل شهر أو ربع سنة على حدة باستخدام مُعَامِل تعديل خاص بكل شهر أو ربع سنة وذلك على النحو التالي :

القيمة المعدّلة لمبيعات الشهر أو ربع السنة =

مبيعات الشهر أو ربع السنة × $\frac{\text{الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسيّ العام خلال الشهر أو ربع السنة}}$

ويتم توسيط حساب تعديلات المستوى العام للأسعار لتسجيل التعديلات اللازمة لقيمة المبيعات وغيرها من عناصر الإيرادات والمصاريف التي يتمُّ تعديلها، حيث يتم تعديل المبيعات بجعل حساب تعديلات المستوى العام للأسعار مديناً بالفارق ما بين القيمة المعدلة للمبيعات وقيمتها المستخرجة من البيانات المالية التاريخية، وحساب المبيعات دائناً بالمبلغ نفسه.

إعادة عرض عناصر الإيرادات الأخرى:

لابد من التمييز بين نوعين من الإيرادات الأخرى من ناحية طريقة إعادة عرضها:

النوع الأول: الإيرادات التي يتمُّ اكتسابها بصورة متكررة على مدار السنة، مثل الفوائد الدائنة والإيجار الدائن وتتم إعادة عرضها على النحو التالي:

القيمة المعدّلة = بند الإيراد × (الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة ÷ متوسط الرقم القياسيّ العام خلال السنة)

النوع الثاني: عناصر الإيرادات التي يتمُّ اكتسابها بصورة غير متكررة، وإنّما تكتسب في تواريخ معيّنة خلال السنة كإيرادات الأوراق الماليَّة، حيث تتم إعادة عرضها على النحو التالي:

القيمة المعدّلة = بند الإيراد × (الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة ÷ متوسط الرقم القياسيّ في تاريخ تحقق الإيراد)

وتتم إعادة عرض الإيراد بجعل حساب تعديلات المستوى العام للأسعار مديناً بالفارق ما بين تكلفته التاريخيّة وقيمته المعدّلة، وحساب الإيراد دائناً بنفس المبلغ.

إعادة عرض تكلفة البضاعة المباعة:

تختلف طريقة إعادة عرض تكلفة البضاعة المباعة حسب طريقة تقويم المخزون المطبقة، ففي حال تطبيق طريقة الوارد أوّلاً صادر أوّلاً (FIFO) فإن تكلفة البضاعة المباعة تتكون من مخزون أول المدة وجزء من المشتريات خلال المدة، أمّا مخزون آخر المدّة فيكون مقوّماً على أساس أسعار أحدث المشتريات. وفي حال تطبيق طريقة المتوَّسط المرجّح فإنّ تكلفة البضاعة المباعة تكون مقوّمة على أساس خليط من أسعار مخزون أوّل المدة والمشتريات خلال المدَّة.

١- طريقة الوارد أوّلاً صادر أوّلاً: يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة على أساس مخزون أوّل المدّة مقوماً بالأسعار السائدة في بداية المدة، مضافاً إليه جزءً من المشتريات خلال المدة، أمّا مخزون آخر المدّة فإنّه يقوّم على أساس أسعار أحدث المشتريات.

ولإعادة عرض تكلفة البضاعة المباعة يتمّ تعديل تكلفة مخزون أوّل المدة وفقاً للتغيّرات في المستوى العام للأسعار عن الفترة باستخدام مُعَامِل تعديل يساوي نسبة الرقم القياسيّ في نهاية المدة إلى الرقم القياسيّ في بداية المدة.

أمّا الجزء المباع من المشتريات فيتمّ تعديله باستخدام مُعَامِل تعديل يساوي نسبة الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار في نهاية المدّة إلى متوسط الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار خلال المدّة.

ويتم إثبات تعديل تكلفة البضاعة المباعة بجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة مديناً بالفارق ما بين تكلفة البضاعة المباعة التاريخية وتكلفتة البضاعة المباعة المعدَّلة، وحساب تعديلات المستوى العام للأسعار دائناً بنفس المبلغ.

إنّ هذا الأسلوب لتعديل الجزء المباع من المشتريات يستند إلى افتراض ضمني بأن المشتريات تتمّ بطريقة منتظمة وبمعدّلات متساوية على مدار السنة، أما إذا كانت الاختلافات بين الكميات المشتراة على مدار السنة غير منتظمة فإنَّ طريقة تعديل تكلفة البضاعة المباعة سوف تختلف، حيث يتم تعديل الجزء المباع من المشتريات على أساس شهري أو ربع سنوي.

أما مخزون آخر المدة فيعتمد تعديله على معدّل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين، فإذا كان معدّل دوران المخزون مرتفع وبالتالي فترة التخزين منخفضة، فإن مخزون آخر المدة سيظهر في البيانات الماليَّة مقوماً بأحدث الأسعار وبالتالي لا يتم تعديله. أما إذا كان معدّل دوران المخزون منخفض وفترة التخزين مرتفعة، فلابد من تعديل تكلفة مخزون آخر المدة باستخدام مُعَامِل تعديل مناسب استناداً إلى تقديرات الإدارة.

٢- طريقة المتوسط المرجَّح: تستند هذه الطريقة إلى افتراض أنّ مخزون أول المدة يندمج كلياً مع المشتريات، وبالتالي فإن تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر المدة يتمّ تقويمهما على أساس متوسط أسعار مخزون أول المدة والمشتريات خلال المدّة. الأمر الذي يتطلب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع، ثم تعديلها باستخدام مُعَامِلات التعديل المُلائمة، وعِنْدَئِذٍ يُمْكِنُ تحديد تكلفة البضاعة المباعة المعدلة والتكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة على النحو التالي.

تكلفة البضاعة المباعة المعدّلة = تكلفة البضاعة المباعة التاريخيّة × (تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدّلة / تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخيّة)

تكلفة مخزون آخر المدة المعدّلة = التكلفة التاريخيّة لمخزون آخر المدة × (تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدّلة / تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخيّة)

إعادة عرض مصاريف التشغيل بخلاف الاستهلاك:

لتعديل مصاريف التشغيل لابدَّ من التمييز ما بين المصاريف التي يتمّ تكبُّدها بصورة منتظمة على مدار السنة مثل الرواتب والأجور والإيجار الشهري والإعلان الدوري وغيرها من المصاريف المنتظمة وبين المصاريف التي يتم تكبُدها بتاريخ معين.

حيث يتم تعديل المصاريف المنتظمة على مدار السنة باستخدام متوسط الرقم القياسيّ العام خلال السنة وذلك على النحو التالي:

القيمة المعدّلة = المصروف × الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسيّ العام خلال السنة

أما المصاريف التي تتمّ في تواريخ معيَّنة خلال السنة، فيتم تعديلها للتغيّر في المستوى العام للأسعار عن الفترة من تاريخ استحقاقها حتى نهاية السنة الماليَّة وذلك على النحو التالي:

القيمة المعدّلة = المصروف × الرقم القياسيّ العام في نهاية السنة / الرقم القياسيّ العام في تاريخ استحقاق المصروف

ويتم تعديل المصروف بجعل حساب المصروف مديناً بالفارق ما بين قيمته المعدَّلة وتكلفته التاريخيَّة وحساب تعديلات المستوى العام للأسعار دائناً بنفس المبلغ.

إعادة عرض مصاريف الاستهلاك:

تتسم عملية تعديل المبالغ المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات ومخصصات استهلاكها بأنها عملية مترابطة ومتكاملة، حيث يتمّ تعديل تكاليف الأصول ومخصصات استهلاكها لأغراض قائمة المركز المالي، وتعديل مصاريف الاستهلاك لأغراض قائمة الدخل.

تتطلب إجراءات تعديل بنود الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً للتغيّرات في المستوى العام للأسعار جهداً كبيراً لدى تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار للمرّة الأولى نظراً لضرورة تبويب تلك الأصول بحسب نوعها أولاً، ومن ثم تصنيف كل نوع من الأصول حسب تاريخ شرائه، وفي الوقت نفسه لابدَّ من تحديد مخصص الاستهلاك لكل مجموعة على حدى، ومن ثم تحديد الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار بتاريخ شراء كل مجموعة من الأصول. وبعدئذٍ يصبح من الممكن تعديل التكلفة التاريخيّة للأصول ومخصصات استهلاكها، ومصاريف الاستهلاك السنوية باستخدام الأرقام القياسيّة المناسبة.

وفي السنة التالية تصبح إجراءات تعديل تكاليف الأصول ومخصصات استهلاكها أبسط وأسهل، ولكن لابد من التركيز على ما يتم إضافته واستبعاده من الأصول وتحديد مخصصات الاستهلاك للأصول الجديدة أو المستبعدة وتسويتها.

ولأغراض قائمة الدخل يمكن تعديل مصروف الاستهلاك السنوي بتطبيق إحدى الطريقتين:

١- تعديل التكلفة التاريخيّة للأصل ثم احتساب الاستهلاك السنوي على أساس التكلفة المعدّلة.

٢- احتساب الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخيّة ثم تعديله باستخدام مُعَامِل التعديل المناسب.

قياس مكاسب وخسائر القوة الشرائيَّة:

يؤدي تعديل قائمة الدخل إلى ظهور بند جديد وهو **مكاسب وخسائر القوة** الشرائيَّة والتي تتحقق نتيجة حيازة **الشركة أصولاً والتزامات** نقديَّة، حيث يترتب على حيازة الأصول النقديَّة **في فترات ارتفاع** المستوى العام للأسعار تحقيق خسائر في **القوة** الشرائيَّة، **وذلك لأنه** يتم تقويم هذه البنود على أساس **عدد ثابت من وحدات النقد ذات القوة** الشرائيَّة **المتناقصة مع مرور الزمن**، وبالعكس فإن حيازة **الالتزامات** النقديَّة يترتب عليها تحقيق **مكاسب في القوة** الشرائيَّة. **وفي فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار تحقق الشركة صافي خسائر في القوة** الشرائيَّة **إذا زادت الأصول** النقديَّة **عن الالتزامات** النقديَّة **كما تحقق صافي مكاسب في القوة** الشرائيَّة **إذا زادت الالتزامات** النقديَّة **عن الأصول** النقديَّة.

ولقياس أرباح أو خسائر **القوة** الشرائيَّة يتم تعديل قيمة البند النقدي **أو التغيّر في البند النقدي باستخدام مُعَامِل** تعديل يساوي **نسبة الرقم** القياسيّ العام في نهاية السنة على الرقم القياسيّ العام في تاريخ نشأة **البند النقدي أو التغيّر في البند النقدي.**

وقد اختلفت وجهات النظر حول طبيعة **مكاسب وخسائر القوة** الشرائيَّة وطرق معالجتها محاسبياً وظهرت الاقتراحات التالية:

١- **معالجة مكاسب وخسائر القوة** الشرائيَّة في حقوق الملكية، باعتبارها لا تمت بصلة **للأنشطة** التشغيلية **للشركة.**

٢- **معالجة خسائر القوة** الشرائيَّة **في قائمة الدخل، ومكاسب القوة** الشرائيَّة في حقوق الملكية، **انسجاماً مع** مبدأ الحيطة والحذر.

٣- **معالجة مكاسب وخسائر القوة** الشرائيَّة **في قائمة الدخل.**

وقد وجد الاقتراح بأن تتمّ معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائيَّة في قائمة الدخل **القبول الأوسع** من قبل هيئات **ومنظمات المحاسبة**، حيث ورد في سلسلة الدراسات المحاسبية السادسة لعام ١٩٦٢ "يجب أن تنعكس **مكاسب القوة** الشرائيَّة وخسائرها على صافي الربح للفترة المحاسبية المعيَّنة" **كما أن** هيئة المبادئ المحاسبية قد أيَّدت هذا الاقتراح في بيانها الصادر عام ١٩٦٩ **وكذلك الأمر بالنسبة إلى** هيئة معايير المحاسبة الماليَّة **عام** ١٩٧٤.

كما أن معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرون قد أورد **في** فقرته التاسعة " يجب شمول المكسب **أو الخسارة الناجمة عن صافي المركز النقدي في صافي الدخل والإفصاح** عنها بشكل منفصل"

ويؤيد الباحث معالجة **مكاسب وخسائر القوة** الشرائيَّة في قائمة الدخل حيث أنّه **لدى** تحقيق **مكاسب في القوة** الشرائيَّة **فإن الشركة ستكون ملزمةً بسداد عدد من وحدات النقد المعدّلة أقل** ممّا هي عليه عند **نشوء الالتزام** أي أنها تكون قد حققت وفراً **في المبالغ** النقديَّة المحتفظ بها، **وعلى العكس من ذلك في**

حالة تحقيق خسائر في القوة الشرائيَّة فإن الشركة سوف تستلم عدداً من وحدات النقد المعدّلة أقل مما كان يجب أن تستلمه في تاريخ نشأة البند ذو العلاقة، الأمر الذي يتطلب الاعتراف بخسارة القوة الشرائيَّة في قائمة الدخل حتى لا يظهر صافي الربح بأعلى من قيمته الفعلية القابلة للتوزيع على المساهمين.

إعادة عرض قائمة المركز المالي:

لابد من الإشارة إلى أن البنود النقديَّة تبقى بتكلفتها التاريخيّة في قائمة المركز المالي، وينعكس أثر تعديلها في قائمة الدخل من خلال مكاسب وخسائر القوة الشرائيَّة.

أما البنود غير النقديَّة فيتمّ تعديلها عن الفترة من تاريخ نشوء البند حتى تاريخ إعداد البيانات الماليَّة وذلك باستخدام مُعَامِلات التعديل المُلائمة. أما رأس المال فيتم تعديله بشكل مماثل لتعديل أي بند غير نقدي، أي باستخدام مُعَامِل يساوي نسبة الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار بتاريخ إعداد البيانات الماليَّة إلى الرقم القياسيّ للمستوى العام للأسعار بتاريخ تأسيس الشركة أو تاريخ الإضافة على رأس المال، أما الاحتياطيات والأرباح المحتجزة فهي مبالغ محتجزة في فترات ماليَّة مختلفة لذلك يتطلب تعديلها مزيداً من الجهد والوقت، إلا أنه يمكن تعديلها بأسلوب مختصر استناداً إلى معادلة الميزانية:

حقوق الملكية المعدّلة = إجمالي الأصول المعدّلة - الالتزامات المعدّلة

وبطرح رأس المال المعدّل من حقوق الملكية المعدّلة نحصل على الاحتياطيات والأرباح المحتجزة المعدّلة.

أهم مميزات محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة:

١- تُظهر القوائم الماليَّة المعاد عرضها أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على المركز المالي وصافي الربح للشركات، وهو ما يساعد مستخدمي البيانات الماليَّة على تكوين فكرة شاملة عن حالة الشركة الراهنة بعد ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢- السهولة في إجراء المقارنات بين القوائم الماليَّة التي تعود لفترات مختلفة، بعد تعديلها باستخدام الأرقام القياسيّة العامة.

٣- لدى تطبيق محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة تصبح المقابلة بين الإيرادات والمصاريف أكثر واقعية، نتيجة استخدام وحدة قياس متجانسة في تقويم بنود القوائم الماليَّة.

٤- تميل هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح بالمقارنة مع التكلفة التاريخيّة، وذلك لاستبعادها أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٥- تساعد هذه الطريقة الشركات على تقدير مخصصات استهلاك الأصول المادية طويلة الأجل مع أخذ أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار.

أما سلبيات محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة فتتلخص بما يلي:

١- لا تحقق هذه الطريقة انسجاماً مع الموضوعية، إذ أن أسعار بنود القوائم الماليَّة لا ترتفع بالمستوى نفسه وفي لحظة معينة من الزمن، وأن تعديل القوائم الماليَّة باستخدام رقم قياسيّ واحد يؤدي إلى خلط عناصر هذه القوائم وعدم دلالتها، وقد تكون أسوأ حالاً من القوائم الماليَّة المُعدّة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخيّة.

٢- قد يؤدّي تطبيق هذه الطريقة إلى زيادة الأرباح الدورية في بعض الحالات نتيجةً لتعديل إيراد المبيعات، مما يفقد هذه الطريقة القدرة على تحقيق المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال.

نلاحظ أن طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار قد تم اقتراحها من قبل بعض المنظمات المهنية للمحاسبة كمقياس مُلائم لكي يستخدم في الشركات في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد استطاعت هذه الطريقة أن تحقق بعض المميزات، وكانت مقبولة من قبل الكثير من المحاسبين، ولكنها في الوقت نفسه تعرضت للانتقادات من قبل بعض الهيئات المحاسبية أيضاً، حتى أن بعض التشريعات رفضت محاسبة التكلفة التاريخيّة المعدّلة وأقرت محاسبة القيمة الجارية كما هو الحال بريطانيا عام ١٩٧٥.

المبحث الثاني
مدخل محاسبة القيمة الجارية

يعتبر مدخل محاسبة القيمة الجارية لمعالجة البيانات الماليَّة في فترات ارتفاع مستوى الأسعار حديث نسبياً، حيث بدأ تطبيقه للمرة الأولى في بريطانيا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وانتشر بعد ذلك في مجموعة الدول الاسكندنافية التي اعتمدته لإعداد القوائم الماليَّة المنشورة. (١)

ويختلف هذا المدخل عن مدخل التكلفة التاريخيّة المعدّلة في أنّه يقتضي تطبيق القيمة الجارية للبنود غير النقديَّة وفقاً للأسعار الخاصة بهذه البنود، وليس وفقاً للمستوى العام للأسعار، أما البنود النقديَّة فتبقى دون تعديل في جميع الأحوال.

يقوم هذا المدخل على تقويم أصول الشركات وتحديد صافي الدخل باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي بحيث يتم المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال، وليس على رأس المال النقدي الذي يتم تقويمه بعدد ثابت من وحدات النقد ذات القوة الشرائيَّة المتغيّرة. (٢)

وبذلك فإن محاسبة القيمة الجارية تهدف في جوهرها إلى الفصل ما بين:

أ- الربح من العمليات: وهو عبارة عن مقارنة إيرادات الفترة المحاسبية مع التكاليف الجارية للموارد المستنفذة في إنتاج تلك الإيرادات.

ب- مكاسب وخسائر حيازة الأصول غير النقديَّة نتيجة لتغيّرات أسعار السوق الخاصة بتلك الأصول خلال الفترة. (٣)

إن محاسبة القيمة الجارية وإن بدت البديل الأفضل لقياس نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية، إلا أنها واجهت مشكلة مهمة عند تحديد مضمون القيمة الجارية، تمثلت هذه المشكلة في اختيار السعر المناسب للتقييم، وأمام هذه المشكلة التي واجهت محاسبة القيمة الجارية، ظهرت في أدبيات المحاسبة عدة طرائق أهمها: (٤)

١- طريقة القيمة الحالية.

٢- طريقة صافي القيمة البيعية.

٣- طريقة تكلفة الاستبدال.

---

١ هطر، محمد، ود. السويطي، موسى، مرجع سابق ذكره، ص١٨٦

٢ القاضي، حسين، و حمدان، مأمون ،مرجع سابق ذكره ، ص ٤١٣

٣ الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، ص ١٦٧

٤ فخر، نواف، مرجع سابق ذكره، ص ١٧٣

أولاً: طريقة القيمة الحاليَّة: (Present Value Method)

تقوم هذه الطريقة على احتساب القيمة الاستعماليَّة للأصل وذلك عن طريق التنبؤ بصافي التدفقات النقديَّة التي يحققها الأصل خلال عمره الإنتاجيّ، ثم اختيار المعدّل المناسب من أجل خصم تلك التدفقات النقديَّة المتوقعة، والمبلغ الناجم عن ذلك هو القيمة الحاليّة لذلك الأصل.

تتطلب هذه الطريقة أربعة متغيّرات تعتمد على عامل التقدير الشخصي وهي:

١- التنبؤ بالتدفقات النقديَّة التي يمكن أن تتحقق من خلال استخدام الأصل.

٢- حصر التدفقات النقديَّة في كل فترة ماليَّة من حياة الأصل.

٣- التنبؤ بعدد السنوات المتوقع أن يكون فيها الأصل صالحاً للاستخدام.

٤- اختيار معدّل الخصم المناسب.

وإذا تم تحديد هذه المتغيّرات الأربعة بشكل موضوعي، فإنه يمكن قياس القيمة الحاليَّة للأصل. [١]

إلا أن معظم الشركات تواجه صعوبات لدى تحديد صافي التدفقات النقديَّة المتولدة من الأصل. كذلك الأمر بالنسبة إلى معدّل الخصم الواجب تطبيقة، فهل يتم اختيار معدّل العائد الضمني للأصل أو معدّل الخصم الجاري للتدفقات النقديَّة المتوقع الحصول عليها من الأصول المشابهة، أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر الذي يعتمد على هيكل التمويل. [٢]

إن أهم مساوئ هذه الطريقة اعتمادها على التقديرات بشكل كبير، كما هو الحال في طريقة التكلفة التاريخيّة المعدّلة، حيث أن جميع المتغيّرات التي تدخل في احتساب القيمة الحاليَّة بحاجة إلى تقدير خاصة إذا تعلق الأمر ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات حيث تزداد صعوبة تقدير صافي التدفقات النقديَّة السنوية المتوقع الحصول عليها من تلك البنود، إلا أنه يمكن تطبيق هذه الطريقة بموضوعية لتقييم الاستثمارات في السندات، فهي تعطي تدفقات نقديَّة محددة وخلال فترات محددة كما أن معدّل الخصم يكون محدداً.

ثانياً: طريقة صافي القيمة البيعيَّة:

تمثل صافي القيمة البيعيَّة (أوسعر الخروج الجاري) لبند ما، المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع. وكذلك المبلغ النقدي المتوجب دفعه حالياً لإعادة تمويل الالتزام. [٣]

---

[١] القاضي، حسين، و حمدان، مأمون ،مرجع سابق ذكره ، ص ٤١٤

[٢] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره ، ص ١٨٤

[٣] القاضي، حسين، و حمدان، مأمون ،مرجع سابق ذكره ، ص ٤١٥

تعتبر طريقة صافي القيمة البيعية أحد الطرق المستخدمة لتحديد القيم الجارية للأصول والالتزامات، حيث يتم تطبيقها في حالتي التصفية الفعلية والتصفية الافتراضية.

إن التصفية الفعلية للأصل أو الشركة هي التصفية الناجمة عن قرارات اختيارية وليست قسرية، والهادفة إلى استبدال أصل ما أو التخلي عنه نهائياً، أو تصفية كامل الشركة، نتيجة لاتفاقيات اندماج أو لأسباب أخرى.

إن هذه الحالة لا تشمل التصفية الإجبارية، وذلك لأنه في حالة التصفية الإجبارية لا تمثل الأسعار التي يتم بناءً عليها تقويم الأصول أسعار البيع في ظروف سوق طبيعية.

أما حالة التصفية الافتراضيّة فيقصد بها التصفية لغرض إعداد البيانات الماليَّة، وإظهار الأصول والالتزامات بصافي قيمتها البيعيّة بتاريخ إعداد البيانات الماليَّة. [1]

ظهرت طريقة صافي القيمة البيعيّة في الأدبيات المحاسبية على يد Mac Neal عام ١٩٣٩ ، الذي اعتبر أن التغيّرات التي تحصل في بيئة عمل المحاسبة، بما فيها التوسع في الاستثمارات، ينعكس على الوظائف التقليدية للمحاسبة، إذ أصبح من الضروري تقديم المعلومات بحيث تمكن المستثمرين من معرفة المركز المالي الحقيقي للشركات، ويتحقق ذلك بالاعتماد على القيم الجارية للبيانات الماليَّة.

غير أنَّ هذه الطريقة للقيم الجارية لم تلقَ الاهتمام الكافي حتى جاء Chambers عام ١٩٦٦ الذي أعد كتاباً، ثم سلسلة من المقالات العلمية، حول طريقة القيمة البيعيّة.

اعتبر Chamber أن الأسعار الجارية هي التي تؤثر على قرارات المستثمرين، المتعلقة بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ، فسعر سلعة قبل عدة سنوات غير مفيد، لأن أسعار بعض الأصول تتغيّر من فترة لأخرى حتى لو بقيت القوة الشرائيَّة للنقود كما هي. وقد يحدث العكس حيث تبقى قيمة بعض الأصول ثابتة بينما تتغيّر القوة الشرائيَّة لوحدة النقد، وبالتالي فإن القيم الدفتريّة تعبر عن قيم الأصول في تاريخ شرائها وليس قيمها في تاريخ إعداد البيانات الماليَّة. ولقياس قيمة أي أصل غير نقديّ يمكن استخدام سعر الخروج الجاري الذي يقدم معلومات حديثة تسمح للشركة والمستثمرين بالتعامل مع الظروف الحديثة والبيئة المتغيّرة، كما أنه يقدم معلومات ملائمة لتقييم أداء الشركة، واتخاذ القرارات المستقبلية. وقد عبر Chamber عن سعر الخروج الجاري بـ (القد المكافئ الحالي) أي القد المتوقع الحصول عليه عندما تقوم الشركة بتقويم أصولها على أساس أسعار البيع الحاليّة. حيث تعبِّر القيم الناتجة عن المركز المالي الحقيقي للشركة وتعرضه بعدالة.

---

[1] فخر، نوال، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٤٠

يرى مؤيدو طريقة صافي القيمة البيعية أن هذه الطريقة تتمتَّع بعدد من المميزات، أهمها:

١- تهتم هذه الطريقة بتقويم البنود غير النقديَّة بصافي القيمة البيعيّة، والهدف من ذلك إظهار القيمة الحقيقية للشركة، وهي القيمة القابلة للتحقق فعلياً فيما إذا تم بيع الأصول وتسوية الالتزامات.

٢- تمكن هذه الطريقة من تقدير القيمة الحقيقية للسهم، الأمر الذي يساعد المساهمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ.

٣- تحدد صافي القيمة البيعية لأصل ما وجهة نظر الشركة المتعلقة بتكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن القيمة النقديَّة التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل، والتي تساعد الادارة في اتخاذ القرار المتعلق ببيع الأصل أو الاحتفاظ به واستخدامه في العمليات الإنتاجيَّة.

على الرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها طريقة صافي القيمة البيعية فقد تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:

١- ليس من السهولة تحديد أسعار البيع لكافة أنواع الأصول، فافتراض البيع يتوجب وجود سوق نشط تتحدد فيه الأسعار وفقاً لقانون العرض والطلب، بحيث تكون المنافسة في هذا السوق كاملة، ولدى كل من البائع والمشتري الرغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. كما أنه من الصعوبة توافر سوق للأصول المستعملة تعرض فيها اسعار بيع تلك الأصول.

٢- يصعب تطبيق طريقة صافي القيمة البيعيَّة على الأصول غير الملموسة بسبب عدم توافر سوق نشط لمعظم أنواع هذه الأصول.

٣- غالباً ما يتمّ تحديد أسعار بيع الأصول على أساس التقدير الشخصي. وهو ما يؤدّي إلى مخاطر وجود التحيز أو ضعف كفاءة الجهة التي تقوم بعملية التقدير. وعليه فإنَّ نتائج القياس تكون غير موضوعية. [١]

ثالثاً: طريقة تكلفة الاستبدال:

تمثل طريقة محاسبة تكلفة الاستبدال التي تستند إلى سعر الدخول الجاري أحد البدائل الأساسية لتحديد القيمة الجارية ويقصد بسعر الدخول الجاري المبلغ النقدي الواجب دفعه في حال تم استبعاد اصل من أصول الشركة من أجل الحصول على أصل مماثل. [٢]

وتمثل تكلفة الاستبدال لأصل ما عدد وحدات النقد التي يجب دفعها في الوقت الحالي من أجل حيازة موارد قادرة على تقديم منافع مستقبلية مساوية للمنافع المتوقع الحصول عليها من الأصل الموجود

---

[١] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٧٧
[٢] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره ، ص ١٨٨

حالياً، وفي حال عدم وجود أصل مماثل للأصل الموجود نتيجة للتقادم التكنولوجي يتم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأصول التي لها الطاقة الإنتاجيَّة ذاتها، وعليه فإن الاستبدال يكون لطاقة إنتاجيّة موجودة بطاقة إنتاجية جديدة، وليس لأصل بأصل مماثل. ويتم الحصول على الطاقة الإنتاجيّة الجديدة سواء من خلال الشراء أو من خلال قيام الشركة بإنتاج هذه الطاقة.

نستنتج مما سبق وجود ثلاثة مفاهيم تتعلق بتكلفة الاستبدال: [١]

أ- **تكلفة استبدال الأصول المستخدمة:** ويقصد بها المبلغ المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل من سوق الأصول المستعملة بحيث يكون له نفس العمر الإنتاجي، إلا أن هذا المفهوم غير عملي ظراً لعدم وجود سوق منظمة تتوفر فيها أسعار جميع الأصول المستعملة.

ب- **تكلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة:** ويقصد بها ثمن المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعيَّة غير المباشرة اللازمة لإنتاج أصل مماثل للأصل الموجود.

ج- **تكلفة استبدال الطاقة الإنتاجيَّة:** وهي تعبر عن المبلغ النقدي اللازم لاستبدال الطاقة الإنتاجيَّة التي يمكن للشركة الحصول عليها من أصل معين أو مجموعة من الأصول إما عن طريق الشراء أو الإنتاج، وذلك دون مراعاة للأصول الموجودة فعلاً.

ومع ظهور مفاهيم متعددة للاستبدال ظهرت مشكلة اختيار المفهوم المناسب الذي يجب الاعتماد عليه عند إجراء القياس المحاسبي لتحديد القيمة الجارية على أساس سعر الدخول الجاري. هذا الأمر لا يزال موضع جدل قائم.

يمكن احتساب سعر الدخول الجاري بثلاث طرق وهي:

١- **التسعير المباشر:** يتم تحديد أسعار الأصول وفقاً لهذه الطريقة بناء على البيانات المأخوذة من المنتجين والتي إما أن تكون قوائم الأسعار التي يصدرونها، أو حسابات التكاليف المعيارية التي يقومون بإعدادها والتي تعبر عن القيمة الجارية للمنتجات.

يتم اللجوء إلى التسعير المباشر عندما تتوافر سوق منتظمة تتحدد بموجبها الشروط والمواصفات والأسعار.

٢- **الأرقام القياسيّة:** أي استخدام الأرقام القياسيّة الخاصة بكل مجموعة من الأصول لتعديل أسعار الأصول والتوصل إلى القيمة الجارية لها.

تعبر هذه الأرقام عن الأرقام القياسيّة الخاصة للأسعار التي تستخدم لمعرفة التغيّر الحاصل في أسعار البنود غير النقديَّة، حيث أنَّ هذه الأرقام قد تكون منشورة من قبل بعض الدوائر

[١] القاضي، حسين، و حمدان، مأمون (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٤١٦

الإحصائية، أو من قبل إدارة المنشأة بناء على خبراتها. ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة في حال عدم توفر سوق نظامية لأسعار الأصول.

٣- **تقديرات المهندسين والخبراء:** يمكن الاعتماد على تقديرات المهندسين والإدارة عند عدم امكانيَّة تطبيق أي من الطريقتين السابقتين، حيث يتم الاستعانة بعروض لسعار لشراء أصول ذات خدمات مكافئة وقدرة إنتاجيَّة مكافئة ثم تعدل هذه الأسعار بناء على دراسات المهندسين والخبراء.

يمكن تطبيق محاسبة تكلفة الاستبدال وفق إحدى الطريقتين: [١]

١- طريقة تكلفة الاستبدال دون إعادة تقويم:

يتمُّ وفقاً لهذه الطريقة تشكيل مخصصات من أجل استبدال الأصول، وليس من أجل استهلاك التكاليف التاريخيّة للأصول، وعند تطبيق هذه الطريقة في فترات ارتفاع مستوى الأسعار، تزداد تكاليف الاستبدال عاماً بعد آخر، وإذا تم تحميل كل دورة محاسبية بأعباء تعادل نصيب هذه الدورة من أعباء الاستبدال، فإن الأقساط المتجمعة لن تعادل تكلفة الاستبدال، وذلك لأن مخصصات الاستبدال في الفترات المحاسبية الأولى أقل منها في الفترات الأخيرة القريبة من نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

وللتغلب على هذه المشكلة لابد من احتساب القيمة المتبقية لتكلفة الاستبدال بعد طرح المخصصات السابقة منها، وتوزيع هذه القيمة على ما تبقى من العمر الإنتاجي، لكن هذا الاسلوب لا يضمن عدالة التحميل بين الفترات المحاسبية المختلفة، بحيث تتحمل الفترات اللاحقة فروقات المخصصات عن الفترات السابقة. كما أن عدم اللجوء إلى هذا الإجراء يجعل مخصصات الاستبدال المتجمعة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل غير كافية لاستبدال الأصل بأصل جديد.

ويرى الباحث ضرورة تحميل الفرق على الأرباح المحتجزة لأنه يتعلق بفترات سابقة، الأمر الذي يمَّكن من قياس الربح على نحو مُلائم، ويضمن في الوقت نفسه تشكيل مخصص يكفي لاستبدال الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.

إن تشكيل مخصص لاستبدال الأصل دون إعادة تقويم الأصل، سوف ينتج عنه في نهاية كل فترة فرق بين مخصص الاستبدال ومجمع الاستهلاك على أساس مدخل التكلفة التاريخيّة، فلابد من معالجة هذه الفروق في حساب الاحتياطيات الرأسماليَّة وهو أحد حسابات حقوق الملكية.

---

[١] فخر، نواف، و الرضا، عقبة، و المصري، تيسير (٢٠٠٧)، المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ١٩٧

يؤخذ على طريقة تكلفة الاستبدال دون إعادة تقويم أنها لا تنسجم مع الموضوعية، حيث أنها تركز على موضوعية قياس الربح دون موضوعية المركز المالي الذي يبقى سجلاً تاريخياً لبنود الأصول والالتزامات، كما أنها تقتصر على أنواع من الأصول دون أخرى.
ومع ذلك يرى مؤيدو هذه الطريقة أنّ لها أهمية كبيرة على صعيد التطبيق العملي وذلك لأنها تحقق الموضوعية في قياس الربح، إذ يتم تحميل قائمة الدخل بعبء الاستهلاك وفقاً للتكلفة الاستبدالية، وهذا ما يؤدي إلى عدم الافصاح عن أرباح إضافية في فترات التضخم وتوزيعها على المستثمرين. كما أن قيمة مخصص استبدال الأصل تعادل تكلفة استبدال الأصل بأصل جديد في نهاية عمره الإنتاجي، الأمر الذي يضمن المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة.

٢- طريقة تكلفة الاستبدال على أساس إعادة التقويم:

تحقق هذه الطريقة انسجاماً مع الموضوعية في قياس الربح والمركز المالي على حد سواء، كما أنها تمكن مستخدمي البيانات الماليَّة من التمييز بين أرباح العمليات وأرباح الحيازة، وهذا ما لا يظهره القياس المحاسبي في ظل مدخل التكلفة التاريخيّة.
يتمّ وفقاً لهذه الطريقة تسجيل الأصول بتكلفة استبدالها، وليس بتكلفتها التاريخيّة كما هو الحال في ظل طريقة تكلفة الاستبدال دون إعادة تقويم، ثم يتم استهلاك الأصول الماديّة طويلة الأجل على أساس تكلفة الاستبدال، بحيث يعادل مجمع استهلاك الأصول في نهاية عمرها الإنتاجي تكلفة استبدالها بأصول جديدة، الأمر الذي يمكن الشركة من المحافظة على طاقتها الإنتاجيَّة ويضمن استمرارها في أداء أنشطتها.

ينتج عن تطبيق طريقة تكلفة الاستبدال مكاسب الحيازة وخسائرها والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية معالجة هذه المكاسب والخسائر، فهل تدخل في قياس الدخل؟ أم تعد تعديلاً لحقوق الملكية؟
إن تبريرات معالجة مكاسب وخسائر الحيازة على أساس الدخل أو على أساس تعديل حقوق الملكية تتعلق عادة بتعريف الدخل، فمؤيدو فكرة المعالجة على أساس التعديل المباشر لحقوق الملكية ينطلقون من تعريف الدخل الذي يقوم على أساس المحافظة على رأس المال المادي أو الطاقة الإنتاجية لرأس المال، وأن أرباح الشركة خلال الفترة المحاسبية هي تلك الأرباح التي يمكن توزيعها بالكامل على المساهمين بعد المحافظة على رأس المال سليماً وفقاً لمفهوم الطاقة الإنتاجية لرأس المال التي كانت متاحة في بداية الفترة، وبالتالي فإن تغيّرات تكلفة الاستبدال يجب معالجتها كجزء من رأس المال.

أما مؤيدو فكرة معالجة مكاسب وخسائر الحيازة على أساس الدخل، فينطلقون من تعريف الدخل استناداً إلى المحافظة على رأس المال النقدي الذي يتمثل بعدد ثابت من وحدات النقد دون النظر إلى

تغيّرات مستوى الأسعار، حيث ان الربح وفقاً لهذا المفهوم هو الربح الصافي الذي يمكن توزيعه على المساهمين مع المحافظة على عدد وحدات النقد المستثمرة في صافي أصول الشركة بداية الفترة.

يؤيد الباحث معالجة مكاسب الحيازة وخسائرها كتعديل مباشر لحقوق الملكية وعدم الاعتراف بها كدخل قابل للتوزيع على المساهمين، طالما أن الهدف الأساسي من بدائل محاسبة التكلفة التاريخيّة هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال وضمان استمرارية الشركات في اداء نشاطاتها المختلفة.

تتمتّع طريقة تكلفة الاستبدال بعدّة مزايا أهمها: [١]

١- تقوم طريقة تكلفة الاستبدال على تصنيف أرباح الدورة المحاسبية إلى أرباح العمليات ومكاسب الحيازة، الأمر الذي يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية كما يسمح بتقدير تنبؤات هذه الأرباح واتخاذ القرارات استناداً إلى تلك التنبؤات.
٢- إن تصنيف أرباح الدورة المحاسبية وفقاً لطريقة تكلفة الاستبدال، يمكّن مستخدمي البيانات الماليَّة من التمييز بين أرباح العمليات الناتجة عن أداء الإدارة من جهة، ومكاسب الحيازة الناتجة عن تغيّرات الأسعار من جهة أخرى، مما يسمح بتقييم أداء الإدارة وإجراء المقارنات بين نتائج أعمال الشركة لعدة فترات محاسبية، وبين الشركات الأخرى المماثلة.
٣- تعتبر طريقة التكلفة الاستبدالية وسيلة هامة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال في حال اعتبار مكاسب حيازة الأصول غير النقديَّة غير قابلة للتوزيع، وهو ما يضمن قدرة الشركة على إستبدال أصولها دون الحاجة إلى اقتراض أموال تشكل عبئاً مالياً عليها.

بالرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها طريقة تكلفة الاستبدال، إلا أنه يؤخذ عليها أنها تعتمد على التقديرات الشخصية خاصة في حال عدم توفر سوق نشط للأصول المستعملة يمكن من الحصول على أسعار تلك الأصول، كما أنه من الصعوبة الحصول على تكلفة أصل مماثل من حيث الطاقة الإنتاجية.

ويرى الباحث أنه بالرغم من اعتماد طريقة تكلفة الاستبدال على التقديرات الشخصية في بعض الحالات، من الضروري تطبيق هذه الطريقة في فترات ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك لأنها تعبر عن المركز المالي للشركة بشكل أفضل مما تقدمه محاسبة التكلفة التاريخيّة، كما أنها أفضل طريقة لتمكين الشركات من المحافظة على طاقتها الإنتاجيّة والاستمرار في عملها.

---

[١] فخر، نواف، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٣٧

الفصل الثالث

بدائل محاسبة التكلفة التاريخية ضمن معايير المحاسبة الدوليّة

المبحث الأول: أسلوب إعادة العرض وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين.

المبحث الثاني: نماذج القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدوليّة.

المبحث الأول

أسلوب إعادة العرض وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين

دعت ظاهرة التغيُّرات في المستوى العام للأسعار وما رافقها من آثار سلبية على القياس والإفصاح المحاسبي إلى أن تكون محور نقاش من قبل العديد من المفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية. (١)

وكان من أبرز هذه الهيئات المحاسبية لجنة معايير المحاسبة الدوليّة IASC، التي قامت بإصدار معيار المحاسبة الدوليّ السادس IAS6 عام ١٩٧٧ بعنوان " المعالجة المحاسبية لتغيُّرات الأسعار " وفي عام ١٩٨١ ألغي معيار المحاسبة الدوليّ السادس واستبدل بمعيار المحاسبة الدوليّ الخامس عشر IAS15 تحت عنوان " المعلومات المتعلقة بآثار التغيُّر في الأسعار " والذي نص على ضرورة استخدام إحدى الطرق المحاسبية التي تأخذ في الاعتبار أثر التغيُّرات في مستويات الأسعار على المقاييس المستخدمة لتحديد نتائج أعمال الشركة ومركزها الماليّ وتتضمن الأساليب التي تأخذ التغيُّرات في المستوى العام للأسعار بعين الإعتبار مثل أُسْلوب التكلفة التاريخية المُعدلة، و الأساليب التي تأخذ بالاعتبار التغيُّرات في المستويات الخاصة للأسعار مثل أُسْلوب التكلفة الجارية. (٢)

وفي عام ١٩٨٩ قامت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة بإلغاء معيار المحاسبة الدوليّ الخامس عشر وإصدار معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين تحت عنوان " التقرير الماليّ في الاقتصاديات ذات مُعدل التضخم المرتفع " ومن ثم أعاد مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) صياغته عام ٢٠٠٦.

أشارت لجنة تفسيرات المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة إلى أن الغرض من إعادة عرض البيانات الماليّة في الاقتصاديات ذات مُعدل التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين هو عكس أثر التغيُّرات في القوة الشرائيَّة العامة على البيانات الماليّة للشركة، حيث بيَّنت الفقرة الثانية من هذا المعيار أنّ التقرير عن نتائج الأعمال والمركز الماليّ للشركات التي تعمل ضمن اقتصاد دولة ذو مُعدل تضخم مرتفع بالعملة المحلية ودون إعادة عرض هو أمر غير مفيد، وأنّ النقد يفقد قوته الشرائيَّة بمُعدل يجعل مقارنة المبالغ الواردة في البيانات الماليّة مضللاً.

ينطبق معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون على البيانات الماليّة لفترة إعداد التقارير الماليّة الأولى التي تحدد فيها الشركة وجود مُعدل تضخم مرتفع في اقتصاد الدولة الذي تستخدم عملتها في إعداد

---

١ فخر، نواف، و الرضا، عقبة، و المصري، تيسير (٢٠٠٧)، المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٩٤

٢ مطر، محمد، السويطي، موسى (٢٠٠٨)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، عمان، دار وائل للنشر، ص ١٦٨

التقارير الماليّة، وكذلك على فترات إعداد التقارير الماليّة اللاحقة طالما أن مُعدّل التضخم ما زال مرتفعاً وفقاً للمُؤشّرات المنصوص عليها بموجب هذا المعيار.

لم يُحَدَّد هذا المعيار التاسع والعشرون مفهوماً مطلقاً للتضخم كما أنه لم يُحَدَّد مُعدّلاً معيَّناً للتضخم يتوجب عنده إعادة عرض البيانات الماليّة بوحدة قياس جارية، وإنّما ترك المسألة خاضعة للاجتهاد الشخصي، إلّا أنَّ المعيار أورد بفقرته الثالثة بعض الأمثلة على الظروف التي تشير إلى مُعدّل تضخم مرتفع:

١. يُفضّل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعملة مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائيَّة لها.
٢. لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحتفظ بها بالعملة المحلية، بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.
٣. يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحسبان الخسارة المتوقعة للقوة الشرائيَّة خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت قصيرة.
٤. يتم ربط مُعدّلات الفائدة والأجور والأسعار بمُؤشّر أسعار.
٥. مُعدّل التضخم المتراكم لمدة ثلاث سنوات يقارب أو يزيد على ١٠٠%.

لم يُلزم المعيار كافة الشركات التي تضع تقاريرها الماليّة بعملة اقتصاد ذو مُعدّل تضخم مرتفع بتعديل البيانات الماليّة بوحدة قياس جارية، وإنّما أوصى تلك الشركات بتعديل بياناتها الماليّة منذ بداية فترة التقرير التي تتعرّف فيها على وجود مُعدّل تضخم مرتفع حيث ورد في الفقرة الرابعة منه "من المفضل أن تقوم كافة الشركات التي تضع تقاريرها بنفس عملة الاقتصاد ذو مُعدّل التضخم المرتفع بتطبيق هذا المعيار اعتباراً من نفس التاريخ، ومع هذا ينطبق هذا المعيار على البيانات الماليّة لأي شركة منذ بداية فترة التقرير التي تتعرّف فيها على وجود مُعدّل تضخم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها"

يرى الباحث أنَّ إلزام الشركات التي تعمل ضمن اقتصاد ذو مُعدّل تضخم مرتفع بإعادة عرض بياناتها الماليّة واعتماد هذه البيانات كبيانات نهائية هو أمر غير مفيد، وذلك بسبب عدم وجود محددات دقيقة لمُعدّل التضخم اللازم لتعديل البيانات الماليّة، كما أن جميع المُؤشّرات التي تتم إعادة العرض وفقاً لها هي مُؤشّرات تقديرية وهو ما يجعل البيانات الماليّة أكثر اعتماداً على الأحكام الشخصية.

ولبيان أثر ارتفاع مستوى الأسعار على تلك البيانات يؤيّد الباحث أن تقوم الشركات بإعداد بيانات ماليّة مساعدة في نهاية كل فترة محاسبية تظهر أثر التغيُّر في المستوى العام للأسعار إلى جانب البيانات الماليّة الأساسية، وهو ما يتطلبه بيان معايير المحاسبة الماليّة الثالث والثلاثين الصادر عن مجلس معايير

المحاسبة الماليّة (FASB)، حيث ورد في ذلك البيان " يتطلب هذا البيان عدم إجراء أية تعديلات على البيانات الماليّة الأساسية، وإنّما يجب تقديم المعلومات المطلوبة في القوائم أو الجداول المكملة أو الملاحظات المرفقة مع القوائم الماليّة الأساسية."

إعادة عرض البيانات الماليّة :

نصّت الفقرة الثامنة من هذا المعيار على ضرورة التعبير عن البيانات الماليّة للشركة التي تضع تقاريرها الماليّة بعملة اقتصاد ذو مُعدّل تضخم مرتفع سواء كانت معدّة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، بوحدة قياس جارية بنهاية فترة إعداد التقارير، كذلك التعبير عن الأرقام المقارنة للفترة السابقة المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدوليّ الأول "عرض البيانات الماليّة"، وأية معلومات تخص الفترات السابقة بوحدة قياس جارية بنهاية فترة إعداد التقارير.

لم يركّز المعيار على دقّة المبالغ الناتجة الظاهرة في البيانات الماليّة المعاد عرضها، وإنّما ركز على الثبات في تطبيق الطرق والمُؤشّرات المستخدمة في إعادة عرض البيانات الماليّة من فترة لأخرى حيث تطلّب تطبيق إجراءات واجتهادات محددة والاعتماد على التقدير الشخصي لدى تعديل البيانات الماليّة وورد في الفقرة العاشرة منه " إنّ الثبات في تطبيق هذه الإجراءات والاجتهادات من فترة لأخرى أكثر أهمية من إحكام الدقة للمبالغ الناتجة المدرجة في البيانات الماليّة المعاد عرضها."

أساس إعادة عرض البيانات الماليّة:

تتطلب إعادة عرض البيانات الماليّة بموجب هذا المعيار استخدام مُؤشّر عام للأسعار يعكس التغيُّرات في القوة الشرائيَّة العامة، من المفضل أن تقوم كافة الشركات التي تضع تقاريرها بعملة نفس الاقتصاد باستخدام نفس المُؤشّر.

لم يُحَدَّد المعيار مُؤشّر مستوى أسعار معين يتوجب على الشركة تطبيقه لدى إعادة عرض بياناتها الماليّة، ومن هنا يمكن للشركة أن تختار أحدى الأرقام القياسية المتوفرة مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الرقم القياسي لأسعار الجملة ، أو الرقم القياسي للناتج القومي.

أولاً: أعادة عرض البيانات الماليّة المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية

أ- قائمة المركز الماليّ

نصت الفقرة الحادية عشرة من هذا المعيار على ضرورة إعادة عرض المبالغ الواردة في قائمة المركز الماليّ غير المعبر عنها بموجب وحدة قياس جارية بنهاية فترة إعداد التقارير الماليّة باستخدام مُؤشّر أسعار علم.

لأغراض إعادة عرض قائمة المركز الماليّ صنّف المعيار عناصر هذه القائمة إلى مجموعتين هما البنود النقدية والبنود غير النقدية، حيث أن البنود النقدية تبقى كما هي، وورد في الفقرة الثانية عشرة منه " لا يتم إعادة عرض البنود النقدية لأنها أصلاً معبر عنها بوحدة نقدية جارية بنهاية فترة إعداد التقارير، فالبنود النقدية أموال محتفظ بها أو بنود سيتم استلامها أو دفعها نقداً. "

أما البنود غير النقدية فقد نصت الفقرة الخامسة عشرة من هذا المعيار على ضرورة إعادة عرضها حيث ورد فيها " ترحل غالبية البنود غير النقدية بالتكلفة أو التكلفة ناقصاً الاستهلاك، وبالتالي فإنه قد يتمّ التعبير عنها بمبالغ جارية بتاريخ تملّكها. تتحدد التكلفة أو التكلفة ناقصاً الاستهلاك المعاد عرضها لكل بند بواسطة تطبيق التغيُّر في المُؤشّر العام للأسعار على التكلفة التاريخية ومجمع الاستهلاك من تاريخ التملك إلى نهاية فترة إعداد التقارير. مثل ذلك يتم إعادة عرض الممتلكات والمصانع والمعدات، ومخزون المواد الأولية والبضاعة والشهرة وحقوق الاختراع والعلامات التجارية والأصول المشابهة من تاريخ شرائها. ويعاد عرض المخزون تحت الصنع والبضاعة تامة الصنع من التواريخ التي تم عندها تكبد تكاليف الشراء أو التحويل الصناعي."

أما البنود غير النقدية التي تظهر بمبالغ جارية بتواريخ تختلف عن تواريخ التملك، على سبيل المثال الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمت إعادة تقييمها بتاريخ سابق، في مثل هذه الحالات يتم إعادة عرض القيم المرحلة من تاريخ إعادة التقييم.

قد لا تتوفّر سجلّات تفصيلية لتواريخ تملك بنود الممتلكات والمصانع والمعدات أو يصعب تقديرها. في مثل هذه الحالات النادرة، قد يكون ضرورياً في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار استخدام خبير مستقل لتحديد قيمة البنود واستخدامها كأساس لإعادة عرضها.

عندما لا يتوفر مُؤشّر أسعار عام للفترات التي يتطلب هذا المعيار إعادة عرض الممتلكات والمصانع والمعدات تبين الفقرة السابعة عشرة من معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون ما يلي:" في مثل هذه الحالات النادرة قد يكون من الضروري على سبيل المثال، استخدام تقدير على أساس التغيُّرات في مُعدلات أسعار الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية المستقرة نسبياً "

هناك بنود يجب الإفصاح عنها بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد من الاستخدام المستقبلي للبند أو البيع أو الاستبعاد بشكل آخر، لذلك أكد المعيار على أنه في مثل هذه الحالات يتم تخفيض القيم المعاد بيانها للممتلكات والمصانع والمعدات والشهرة، وحقوق الاختراع والعلامات التجارية إلى المبلغ القابل للاسترداد وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ السادس والثلاثين، أمّا المخزون ففي حال تجاوزت قيمته المعاد عرضها صافي قيمته القابلة للتحقّق يجب تخفيض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، كما أنّ الاستثمارات المعاد عرضها يجب تخفيضها إلى قيمتها السوقية.

الأصول والالتزامات المرتبطة بموجب اتفاقيّة للتغيُّرات في الأسعار كما هو الحال بالنسبة للسندات أو القروض بالعملة الأجنبية، تتمّ إعادة عرضها بموجب الاتفاقية من أجل تأكيد المبلغ القائم بنهاية فترة إعداد التقارير، وترحل هذه البنود بهذه المبالغ المُعدلة في قائمة المركز الماليّ المعاد عرضها.

في حالة الاستثمار في شركة أخرى تضع تقاريرها الماليّة باستخدام عملة اقتصاد ذو مُعدل تَضخم مرتفع أوجب المعيار إعادة عرض قائمة المركز الماليّ وبيان الدخل الشامل للشركة المستثمر فيها وفقاً لهذا المعيار، من أجل احتساب نصيب المستثمر في صافي أصولها ونتائج أعمالها، وإذا كانت البيانات الماليّة للشركة المستثمر فيها معبر عنها بعملة أجنبية فيتم ترجمتها بمُعدلات الإقفال.

في بداية فترة التطبيق الأولى لهذا المعيار يتم إعادة عرض مكونات حقوق المالكين، باستثناء الأرباح المدورة وأي فائض إعادة تقييم، وذلك باستخدام مُؤشّر عام للأسعار من تواريخ المساهمة بها أو نشوئها. ويتم حذف أي فوائض إعادة تقييم نشأت في الفترات السابقة، كما يجري اشتقاق رقم الأرباح المدورة المعاد عرضها كمتمّم حسابي لكافة المبالغ الأخرى المعاد عرضها في قائمة المركز المالي.

ب- بيان الدخل الشامل:

يتطلب هذا المعيار التعبير عن كافة البنود في بيان الدخل الشامل بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير. وعليه يتوجب إعادة بيان كافة المبالغ بتطبيق التغيُّر في مُؤشّر الأسعار العام من تواريخ القيد الأوليَّة لبنود الدخل والمصروفات في البيانات الماليّة. أمّا بنود الدخل المرتبطة بصافي المركز النقدي فلا يتم تعديلها وأنما يتم عرضها مع المكاسب أو الخسائر من صافي المركز النقدي في بيان الدخل الشامل.

مكاسب وخسائر القوة الشرائيَّة:

في فترات التضخم تفقد الشركة قوة شرائيَّة إذا كان لديها زيادة في الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية، وتكسب قوة شرائيَّة عندما يكون لديها التزامات نقدية تزيد عن الأصول النقدية إلى الحد الذي لا تكون فيه الأصول والالتزامات مرتبطة مع مستوى الأسعار.

ويمكن تقدير المكاسب أو الخسائر بتطبيق التغيُّر في مُؤشّر الأسعار العام على المتوسط المرجح للفارق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية خلال الفترة.

وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر القوة الشرائيَّة في قائمة الدخل. ويتم إجراء مقاصة بين المكاسب أو الخسائر من صافي المركز النقدي.

ثانياً: إعادة عرض البيانات الماليّة المعدة على أساس التكلفة الجارية:

قائمة المركز الماليّ :

لا يتمّ إعادة عرض البنود المعبر عنها بالتكلفة الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير لأنها ظاهرة بوحدة القياس الجارية بذلك التاريخ.

أمّا باقي البنود في بيان المركز الماليّ التي تظهر بمبالغ جارية بتواريخ مختلفة عن تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير ، يتمّ إعادة عرضها من تاريخ إعادة التقييم وحتى تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير.

بيان الدخل الشامل:

يُظهر عادة بيان الدخل الشامل المعد على أساس التكلفة الجارية، قبل إعادة عرضه، التكلفة الجارية بتاريخ حدوث العمليات أو الأحداث ذات العلاقة. فتكلفة المبيعات والاستهلاك تسجل بالتكلفة الجارية

بتاريخ الاستخدام، والمبيعات والمصروفات الأخرى تسجل بمبالغها النقدية عند حدوثها. لذلك يجب إعادة بيان كافة المبالغ بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير بتطبيق مُؤشر الأسعار العام.

الضرائب:

قد تؤدي إعادة عرض البيانات الماليّة بموجب هذا المعيار إلى نشوء فوارق بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي . تتم المحاسبة عن هذه الفوارق بموجب المعيار المحاسبي الدوليّ الثاني عشر "المحاسبة عن ضرائب الدخل"، تقسم هذه الفوارق إلى:

أ- **الفوارق الدائمة:** هي فوارق بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي التي تنشأ في فترة محاسبية واحدة وينعكس أثرها فقط على هذه الفترة، لذلك فهي لا تؤثر على المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للتخفيض مستقبلاً، نتيجة لذلك لا تعترف الشركات بآثار ضريبية مؤجلة. [1]

من الأمثلة على الفوارق الدائمة، الإيرادات والمصاريف التي تدخل ضمن الربح المحاسبي إلا أنها لا تدخل في تحديد الربح الخاضع للضريبة. كما هو الحال في الإيرادات الناتجة عن إعادة عرض صافي المبيعات بموجب معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين.

ب-**فوارق التوقيت:** هي فوارق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي التي تنشأ في فترة محاسبية واحدة وتنعكس آثارها الضريبية في فترة لاحقة أو أكثر.

ج- **الفوارق المؤقتة:** هي فوارق بين المبلغ المرحل لأصل أو التزام في قائمة المركز الماليّ والقاعدة الضريبية لذلك الأصل أو الالتزام. وأن القاعدة الضريبية لأصل أو التزام هي المبلغ الذي يعزى لذلك الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.

من الأمثلة على الفوارق المؤقتة: إعادة عرض الأصول بموجب معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون دون إجراء تسوية مماثلة للأغراض الضريبية، وإعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ السادس عشر دون إجراء إعادة تقييم مماثلة للأغراض الضريبية.

تقسم الفوارق المؤقتة إلى فوارق مؤقتة خاضعة للضريبة وفوارق مؤقتة قابلة للاقتطاع:

١- الفوارق المؤقتة الخاضعة للضريبة:

---

[1] إسماعيل، إسماعيل، وآخرون (٢٠١١)، المحاسبة المتوسطة ٢،دمشق، منشورات جامعة دمشق ص٣٠٧

تنشأ هذه الفوارق عندما يزيد المبلغ المرحل للأصل عن قاعدته الضريبية، كما في حالة إعادة عرض الأصول غير النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون دون إجراء تسوية مماثلة للأغراض الضريبية.

وقد أشارت الفقرة السادسة عشر من معيار المحاسبة الدوليّ الثاني عشر (IAS12) إلى أنه من الأمور الملازمة للاعتراف بالأصل، أن مبلغ الأصل المرحل سوف يسترد على شكل منافع اقتصادية متدفقة إلى الشركة في الفترات المستقبلية، وعندما يزيد المبلغ المرحل للأصل عن قاعدته الضريبية، فإن مبلغ المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة سوف يزيد عن المبلغ الذي يسمح باقتطاعه للأغراض الضريبية، لذلك فإن هذا الفارق هو فارق مؤقت خاضع للضريبة، والتعهد بدفع ضرائب الدخل الناتجة في الفترات المستقبلية هو التزام ضريبي مؤجل، وعندما يسترد المشروع مبلغ الأصل المسجّل، سوف يعكس الفارق المؤقت الضريبي ويحقق المشروع ربح خاضع للضريبة. لذلك يتطلب هذا المعيار الاعتراف بجميع الالتزامات الضريبية المؤجلة.

٢- الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع:

تنشأ هذه الفوارق عندما يزيد المبلغ المرحل للالتزام عن قاعدته الضريبية، كما هو الحال لدى إعادة عرض الالتزامات غير النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون دون إجراء تسوية مماثلة للأغراض الضريبية، وقد نصّت الفقرة الخامسة والعشرون من معيار المحاسبة الدوليّ الثاني عشر على ضرورة الاعتراف بالأصول الضريبية الناتجة عن الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع حيث ورد في تلك الفقرة " يتلازم الاعتراف بالتزام أن المبلغ المرحل له سيسدد في فترات مستقبلية من خلال تدفقات خارجة من موارد المشروع التي تجسد منافع اقتصادية. عندما تتدفق الموارد الخارجة من المشروع، فإن جزءاً منها فقط أو كامل مبلغها يمكن أن يقتطع عند تحديد الربح الضريبي في فترة لاحقة للفترة التي يتم فيها الاعتراف بالالتزام. في هذه الحالة يوجد فارق مؤقت بين المبلغ المرحل للالتزام وقاعدته الضريبية، وعليه ينشأ أصل ضريبي مؤجل بخصوص ضرائب الدخل التي ستكون قابلة للاسترداد في فترات مستقبلية عندما يسمح باقتطاع جزء من الالتزام في تحديد الربح الضريبي"

إنّ نشوء الفوارق المؤقتة بين المبلغ المرحل لأصل أو التزام وقاعدته الضريبية يؤدّي إلى الاعتراف ببنود الضرائب المؤجلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ الثاني عشر، ولأغراض معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون في نهاية فترة إعداد التقارير الماليّة تقوم الشركة بإعادة قياس بنود الضريبة المؤجلة الخاصة بها على أساس البيانات الماليّة التي تم إعادة عرضها، وليس بتطبيق أحكام إعادة العرض العامة

للبنود النقدية أو البنود غير النقدية، غير أنّ لجنة تفسيرات المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة أشارت إلى أنه لم يكن واضحاً كيف يجب على الشركة إجراء المعالجة المحاسبية لبنود الضريبة المؤجّلة المقارنة الخاصة بها.

ومن هنا أكّدت لجنة التفسيرات أنّ بنود ضريبة الدخل المؤجّلة في قائمة المركز المالي الافتتاحية لفترة إعداد التقارير الماليّة التي تحدد فيها الشركة وجود مُعدّل مرتفع للتضخم يجب حسابها كما لو أن البيئة التي تعمل فيها الشركة كانت دائماً مرتفعة التضخم. حيث أوضحت اللجنة أنّه يتم إعادة عرض الأصل (أو الالتزام) بموجب مُؤشّر أسعار عام من تاريخ نشوء ذلك الأصل (أو الالتزام) وحتّى تاريخ الميزانية الافتتاحية، ثم يتم إعادة عرض بنود الضرائب المؤجّلة المقارنة باستخدام مُؤشّر أسعار عام من تاريخ الميزانية الافتتاحية وحتى تاريخ الميزانية الختامية، وقد أوضحت لجنة التفسيرات ذلك بالمثال التالي:

في نهاية السنة الأولى تمت إعادة عرض أصل غير ماليّ حسب وحدة القياس السائدة بذلك التاريخ، ومبلغه الذي تم إعادة عرضه هو ١٠٠٠ وحدة عملة وأساسه الضريبي هو ٥٠٠ وحدة عملة ، وإذا بلغ مُعدّل الضريبة ٣٠% فإن الشركة ستقوم بإعادة قياس التزام الضريبة المؤجلة البالغ ١٥٠ وحدة عملة، وفي السنة الثانية بلغ مُعدّل التضخم ١٠٠%، وإذا افترضنا عدم حدوث أي تغيُّر فإن الشركة ستعترف في بياناتها الماليّة بأصل مقداره ٢٠٠٠ وحدة عملة في كل من تاريخ قائمة المركز المالي الختامية لفترة إعداد التقارير الماليّة وفي الأرقام المقابلة في الميزانية الافتتاحية، وفي تاريخ قائمة المركز المالي الختامية يتمّ الإفصاح عن التزام الضريبة المؤجلة بمبلغ ٤٥٠ وحدة عملة ((٢٠٠٠ - ٥٠٠) × ٣٠%)، غير أنه إذا أعيد قياس التزام الضريبة المؤجلة المقارن بعد إعادة عرض الأصل حسب وحدة القياس الجارية في تاريخ قائمة المركز المالي الختامية لفترة إعداد التقارير فإن على الشركة الاعتراف بالتزام ضريبة مؤجلة افتتاحي بمبلغ ٤٥٠ وحدة عملة، ولن يكون هناك أثر على الربح أو الخسارة (٤٥٠ وحدة عملة - ٤٥٠ وحدة عملة). من ناحية أخرى إذا عرضت الأرقام المقارنة كما هو مقترح فإن التزام الضريبة المؤجلة الافتتاحي الذي تم إعادة عرضه سيكون ٣٠٠ وحدة عملة " ((١٠٠٠-٥٠٠) ×٣٠%)×٢ " وتبعاً لذلك يجب على الشركة الاعتراف بخسارة مقدارها ١٥٠ وحدة عملة (٤٥٠ - ٣٠٠) وهي خسارة القوة الشرائيَّة من الأساس الضريبي خلال فترة إعداد التقارير.

قائمة التدفقات النقدية :

يتطلب هذا المعيار إظهار كافة بنود قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير. وهنا لابد من التمييز بين التدفقات النقدية بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير الماليّة، والتدفقات النقدية بالعملات الأجنبية، حيث أن التدفقات النقدية بعملة إعداد التقارير الماليّة تظهر بقيمتها الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير، أما التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية يجب أن تسجل باستخدام عملة إعداد التقارير الماليّة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ الحادي والعشرين، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية في تاريخ الإقفال.

الأرقام المقابلة :

نصّت الفقرة الرابعة من معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين على أنه ينطبق هذا المعيار على البيانات الماليّة للشركة منذ بداية فترة إعداد التقارير الماليّة التي تحدد فيها وجود مُعدّل تَضَخُّم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في إعداد تقاريرها الماليّة.

أشارت لجنة تفسيرات المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة إلى أنه قد يفسِّر البعض هذا الحكم على أنه يقيد إعادة عرض قائمة المركز المالي الافتتاحية للشركة في فترة إعداد التقارير التي تحدد فيها وجود مُعدّل تَضَخُّم مرتفع، إلا أن اللجنة قد أشارت في الفقرة الرابعة والثلاثين من هذا المعيار على أنه: "يتم إعادة عرض الأرقام المقابلة السابقة سواء كان معبر عنها بالتكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، بموجب مُؤشِّر أسعار عام بحيث تُعرض البيانات الماليّة المقارنة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير الماليّة للفترة الحالية. كذلك يجب التعبير عن المعلومات المفصح عنها الخاصة بفترات سابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير الماليّة".

ظارت لجنة تفسيرات المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة إلى التقييد المفروض في الفقرة الرابعة من معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرون والمتطلب الوارد في الفقرة الرابعة والثلاثين، وأوضحت اللجنة إلى أن الفقرة الرابعة هي فقرة نطاق تحدد متى يجب على الشركة تطبيق هذا المعيار، حيث تنص الفقرة الرابعة على أن الشركة تطبق متطلبات هذا المعيار على بياناتها الماليّة منذ بداية فترة إعداد التقارير الماليّة حتى تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير الماليّة وليس فقط منذ التاريخ الذي تحدد فيه وجود مُعدّل مرتفع للتَضَخُّم، وبذلك فإن الفقرة الرابعة لا تستثني من إعادة العرض قائمة المركز المالي الافتتاحية للشركة.

البيانات الماليّة الموحدة :

قد يكون للشركة الأم التي تضع تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم منشآت تابعة تضع تقاريرها بعملات اقتصاديات مرتفعة التضخم. في هذه الحالة يجب إعادة عرض البيانات الماليّة لمثل هذه المنشآت التابعة بتطبيق مُؤشر أسعار عام للبلد الذي تضع تقاريرها بعملته قبل أن يجرى شمولها في البيانات الماليّة الموحدة التي تصدرها الشركة الأم.

وعندما يكون للشركة الأم شركة تابعة أجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم فإنه يتم تعديل بياناتها الماليّة ثم يتم ترجمة بياناتها الماليّة المُعدلة بمُعدلات الإقفال.

أمّا البيانات الماليّة للمنشآت التابعة التي لا تضع تقاريرها بعملات الاقتصاديات مرتفعة التضخم فيتم التعامل معها بموجب المعيار المحاسبي الدوليّ الحادي والعشرون "المحاسبة عن آثار التغيُّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

إذا تم توحيد البيانات الماليّة بتواريخ تقارير مختلفة فإنه يتم إعادة عرض جميع البنود، سواء كانت نقدية أو غير نقدية بوحدة القياس الجارية بتاريخ البيانات الماليّة الموحدة.

انتهاء أوضاع التضخم الاقتصادي المرتفع :

أشارت الفقرة الثامنة والثلاثون من هذا المعيار إلى أنه عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه اقتصاد ذو مُعدل تضخم مرتفع وتتوقف الشركة عن إعداد وعرض البيانات الماليّة المعدة بموجب هذا المعيار يجب أن تعالج المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ فترة التقرير السابق كأساس للقيم المسجلة في بياناتها الماليّة اللاحقة.

المبحث الثاني

بدائل محاسبة التكلفة التاريخية ضمن معايير المحاسبة الدوليّة الأخرى

تعرض أسلوب إعادة عرض البيانات الماليّة وفق معيار المحاسبة الدوليّ التاسع والعشرين إلى العديد من الانتقادات، أهمها اعتماد البيانات الماليّة المعاد عرضها على التقديرات والاجتهادات والأحكام الشخصية ممّا يجعلها تفقد الكثير من خصائصها النوعية، الأمر الذي اقتضى ضرورة تطبيق بدائل محاسبة التكلفة التاريخية التي تقتضيها معايير المحاسبة الدوليّة الأخرى أو تسمح للوحدات الاقتصادية باعتمادها كمقياس بديل للتكلفة التاريخية والتي تستند في غالبيتها إلى القيمة العادلة.

استخدم مفهوم القيمة العادلة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بشكل كبير، لكن تم الرجوع عنه بسبب إساءة استخدام القيمة العادلة في التلاعب بالأرقام المحاسبية عند إعداد البيانات الماليّة، وقد وصلت إساءة استخدام القيمة العادلة إلى ذروتها خلال العشرينيات من القرن الماضي في كثير من الدول الصناعية، فقد شجع الرخاء والتضخم على وضع انعكاسات متفائلة جداً للقيم، وكثيراً منها عاد لينخفض بشكل كبير بسبب الكساد الماليّ فيما بعد.[١]

عاد الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها انخفاض القوة الشرائيَّة للنقود ممّا أدى إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم الذي انعكس على القيم الاستبدالية للأصول، ومع تمسك المحاسبة بفرض ثبات القوة الشرائيَّة لوحدة النقد، لم تعد هذه القيم ممثلة للقيمة الاستبدالية للأصول المختلفة، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالإطار المفاهيمي للقيمة العادلة. [٢]

يعرف Kaye القيمة العادلة بأنها: " السعر الذي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشترٍ راغب بالشراء وبدون أي إجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق المرتبطة بالعملية". [٣]

أما دهمش فيعرف القيمة العادلة بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على ألا تكون حالة التصفية.[١]

---

[١] Dean,G.W. (1998), A modern Phoenix, Abacus, Vol.34, Issue1.

[٢] مطر، محمد والسويطي، موسى (٢٠٠٦)، أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات الماليّة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ الماليّ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

[٣] Kaye, T.(1999), Fair market value of stock, A publication of fair market press Ir

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدوليّة إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها بالقيمة العادلة حيث أصدر المجلس عدة معايير تتضمن تعريفاً للقيمة العادلة كان آخرها المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة الثالث عشر IFRS13

يعرف المعيار الدوليّ الثالث عشر لإعداد التقارير الماليّة (IFRS 13) بفقرته التاسعة القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يؤكد ذلك التعريف أن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق وليس خاصاً بالشركة، لذلك تأخذ الشركة بعين الاعتبار عند قياس القيمة العادلة الافتراضات التي سيطبقها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بموجب ظروف السوق الحالية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر.

يوضح المعيار الدوليّ الثالث عشر لإعداد التقارير الماليّة أنّ قياس القيمة العادلة يتطلب من الشركة أن تحدد ما يلي:

١. الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه.
٢. بالنسبة للأصول غير الماليّة، أفضل استخدام ممكن للأصل وما إذا كان مستخدماً إلى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل.
٣. السوق الذي ستتم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام.
٤. مدخلات أساليب التقييم التي يعد إتباعها مناسباً عند تقييم القيمة العادلة.

يشير مصطلح المدخلات إلى الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وتتمثل مدخلات التقييم بما يلي:

١- المدخلات الجديرة بالملاحظة: وهي المدخلات التي تعكس الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد إلى بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الشركة.

٢- المدخلات غير الجديرة بالملاحظة: هي المدخلات التي تعكس الرؤية الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد إلى البيانات المتاحة في ظل الظروف السائدة.

---

[1] دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (٢٠٠٤)، اتجاه المعايير المحاسبية الدوليّة نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان الأردن.

يتعين على أساليب التقييم المستخدمة تحقيق أقصى استخدام ممكن للمدخلات الجديرة بالملاحظة والحد من استخدام المدخلات غير الجديرة بالملاحظة. ولابد لتلك المدخلات أن تكون متسقة مع المدخلات التي سيستخدمها المشاركون في الأسواق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو التزام محدد، وتبعاً لذلك يتعين على الشركة عند قياس القيمة العادلة لذلك الأصل أو الالتزام أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص ذلك الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتشمل هذه الخصائص على سبيل المثال ما يلي:

١- حالة الأصل

٢- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.

قد يكون الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً مما يلي:

١- الأصل أو الالتزام (على سبيل المثال، أداة ماليّة أو أصل غير ماليّ)

٢- مجموعة الأصول أو الالتزامات (على سبيل المثال وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال).

يتطلب قياس القيمة العادلة وجود معاملة منظمة بين المشاركين في السوق:

المعاملة: وفقاً للفقرة الخامسة عشرة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 يفترض قياس القيمة العادلة أنّ مبادلة الأصل أو الالتزام تتمّ بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل الالتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

وفقاً للفقرة ب٤٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 يكون تحديد ما إذا كانت المعاملة منظمة أو غير منظمة أكثر صعوبة عندما يكون هناك انخفاضاً كبيراً في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام ، وتكون المعاملة غير منظمة عندما يكون هناك تصفية قسرية أو بيع اضطراري وتشمل الحالات التي تدل على أن المعاملة غير منظمة كل مما يلي:

١. لا يوجد تعرض كافٍ للسوق خلال الفترة التي تسبق تاريخ القياس للسماح بأنشطة التسويق المعتادة للمعاملات التي تشمل أصول أو التزامات مماثلة وفقاً لظروف السوق الحالية.
٢. كان هناك فترة تسويق معتادة إلا أن البائع سوّق الأصل لمشارك واحد في السوق.
٣. كان البائع مفلس أو شبه مفلس أو خاضع للحراسة القضائية
٤. يعد سعر المعاملة شاذاً عندما يقارن مع المعاملات الحديثة الأخرى لأصل أو التزام مماثل.

ولدى قياس القيمة العادلة يتعين على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار حجم المعاملة وقابليتها للمقارنة ومدى قرب المعاملة من تاريخ القياس.

يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم:

١- في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام: وهو السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام.

٢- في غياب السوق الأصلي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام: وهو السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد أخذ تكاليف البيع والنقل بعين الاعتبار.

المشاركون في السوق: يتطلب تعريف مجلس معايير المحاسبة الدوليّة للقيمة العادلة وجود أطراف مطلعة وراغبة ويقصد بذلك ما يلي: [١]

المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في السوق.

البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز للبيع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة.

ووفقاً للفقرة الثانية والعشرين من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 تقيس الشركة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

حيث أن المشاركون في السوق كما ورد في الملحق أ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 يجب أن يتمتعوا بكافة الخصائص التالية:

١- الاستقلالية عن بعضهم البعض.

٢- سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتي تقتضيها العادات والأعراف.

٣- القدرة على إبرام المعاملة للأصل أو الالتزام.

٤- الرغبة في إبرام المعاملة للأصل أو الالتزام.

---

[١] السعيد، معتز أمين (٢٠٠٨)، أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة على الإبلاغ الماليّ في شركات التأمين الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والماليّة العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

مداخل التقييم:

وفقاً للفقرة ٦١ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 يتعيّن على الشركة استخدام مداخل التقييم التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة الاستفادة قدر الإمكان من المدخلات الجديرة بالملاحظة ذات الصلة بالأصل الذي يتم قياسه، والتقليل من استخدام المدخلات غير الجديرة بالملاحظة.

وهناك ثلاثة أساليب مستخدمة على نطاق واسع حيث تنسجم مع معايير المحاسبة الدوليّة ومعايير التقييم الدوليّة وهي مدخل السوق ومدخل التكلفة ومدخل الدخل:

أولاً: مدخل السوق:

يَسْتَخْدِم هذا المدخل أسعار السوق الممكن ملاحظتها والحصول عليها من السوق، بالإضافة إلى المعلومات ذات العلاقة التي تنشأ من معاملات السوق بما فيها المعلومات عن الأصول والالتزامات المشابهة.

يتطلب الاعتماد على مدخل السوق أن يكون السوق نشطاً، وقد نصت معايير المحاسبة الدوليّة على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للأصول المراد قياسها وصفات السوق النشط هي: [1]

١- تواجد البائعون والمشترون الراغبون في أي لحظة.

٢- الأسعار معلنة ومتوفرة للجميع.

٣- البنود التي يتم تداولها في هذا السوق متجانسة.

ثانياً: مدخل الدخل:

يَسْتَخْدِم هذا المدخل تقنيات التقييم بالاستناد إلى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة من الأصل أو الالتزام لتحديد قيمته العادلة بناء على الدخل والمنافع المستقبلية المتوقعة منه، أي يقوم مدخل الدخل على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية.

يُسْتَخْدَم هذا الأسلوب كبديل لمدخل السوق في حال عدم توافر الأسواق النشطة، حيث تحدد القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل من خلال تقدير الدخل المتوقع والتدفق النقدي المستقبلي، حيث يتم خصم التدفقات النقدية للمنافع الاقتصادية المستقبلية للوصول إلى القيمة الحالية. [1]

---

[1]) السعافين، هيثم (٢٠٠٥)، معايير المحاسبة الدولية المُعدّلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن.

وفقاً للفقرة ب١٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 يجب توافر العناصر التالية لدى قياس القيمة العادلة باستخدام منهج الدخل (القيمة الحالية) في تاريخ القياس:

١. تقدير التدفقات المستقبلية للأصل أو الالتزام.
٢. التوقعات حول الاختلافات الممكنة في القيمة أو توقيت التدفقات النقدية.
٣. القيمة الزمنية للنقود الممثلة بمُعدل الفائدة الخالي من المخاطر.
٤. سعر تحمل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية.

ثالثاً: مدخل التكلفة:

يقوم هذا المدخل على تحديد القيمة العادلة من خلال التكلفة التي يتم تكبدها لاستبدال أصل بآخر يولد نفس المنافع التي يولدها الأصل المستبدل.

يعطي هذا الأسْلوب معلومات أكثر ملاءمة إذا تم تطبيقه على الأصول الانتاجية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار امكانية استبدال الأصل في نهاية عمره الانتاجي بأصل آخر له نفس الطاقة الانتاجية بما يضمن استمرار المشروع دون تكبد نفقات إضافية عند استبداله لأصوله.

إن اختيار المدخل المناسب لقياس القيمة العادلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى المدخلات المتوفرة أثناء القياس.

يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بشكل متسق. غير أن التغيُّر في أُسْلوب التقييم أو تطبيقه قد يكون ملائماً إذا حدث أي مما يلي:

١. نشوء أسواق جديدة
٢. توفر معلومات حديثة
٣. عدم توفر المعلومات المستخدمة سابقاً
٤. تحسّن أساليب التقييم
٥. تغيُّر في ظروف السوق

يتعين على الشركة محاسبة التغيُّر في أُسْلوب التقييم كتغيُّر في التقدير المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ الثامن (IAS8).

---

١) أبا زيد، دعاء غسان،(٢٠١٣)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في استراتيجية التدقيق – دراسة ميدانية، جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير، ص ٨٩

هناك العديد من معايير المحاسبة الدوليّة التي تتطلب أو تسمح بتطبيق القيمة العادلة أو الإفصاحات عن قياسات القيمة العادلة حيث يتضمن معيار المحاسبة الدوليّ السادس عشر نموذجاً لإعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات ، كذلك الأمر بالنسبة لمعيار المحاسبة الدوليّ الثامن والثلاثين حيث تضمن نموذجاً لإعادة تقييم الأصول غير الملموسة عند القياس اللاحق لتلك البنود.

أولاً: القياس اللاحق للممتلكات والمصانع والمعدات:

يتيح معيار المحاسبة الدوليّ السادس عشر للشركة أن تختار بين بديلين لقياس الممتلكات والمصانع والمعدات بعد القياس الأولي، فلها أن تختار بين نموذج التكلفة الذي يتطلب قياس الأصل بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة، أو نموذج إعادة التقييم الذي يتطلب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات بعد الاعتراف الأولي بمبلغ إعادة التقييم الذي يساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة، وذلك إذا تمكنت الشركة من قياس القيمة العادلة للبند بطريقة موثوق بها، ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كاف بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بشكل جوهري عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير.

وفي حال تبنت الشركة نموذج إعادة التقييم على بند معين من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، يجب تطبيق هذا النموذج على كافة بنود الصنف الذي ينتمي إليه ذلك البند الذي تمت إعادة تقييمه من أجل تجنب إعادة التقييم الانتقائية للأصول، وإظهار مبالغ مختلطة من التكاليف والقيم بتواريخ مختلفة في البيانات الماليّة.

يمثل الصنف من الممتلكات والمصانع والمعدات مجموعة الأصول المتشابهة في الطبيعة والاستخدام في أعمال المشروع على سبيل المثال الأراضي، المباني، المعدات، وسائل النقل، الأثاث والمفروشات

فإذا تمت إعادة تقييم إحدى معدات التشغيل نتيجة لتغيُّرات الأسعار، فيجب على الشركة إعادة تقييم كافة الآلات التي تقع تحت رقابتها.

إن تكرار إعادة تقييم بنود الممتلكات والمصانع والمعدات يعتمد على مدى التغيُّرات في القيمة العادلة لهذه البنود التي يجري إعادة تقييمها، فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل بشكل جوهري عن مبلغه المرحل، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة التقييم الدوري لهذا الأصل، وربما تتعرض بعض بنود الممتلكات والمصانع والمعدات لتغيُّرات جوهرية وسريعة في قيمتها العادلة مما يتوجب إعادة التقييم سنوياً. ولكن لا يلزم مثل

هذا التكرار في إعادة التقييم بالنسبة إلى بنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي تتعرض لتغيُّرات غير جوهرية في قيمتها العادلة، بل قد تكفي إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات.

عندما يعاد تقييم أي بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات فإن أي استهلاك متراكم بتاريخ إعادة التقييم يجب أن:

١- يعاد احتسابه بما يتناسب مع القيمة المرحلة الإجماليّة للأصل بحيث تصبح القيمة المرحلة للأصل بعد إعادة التقييم مساوية لمبلغه المعاد تقييمه.

٢- يلغى مقابل القيمة المرحلة الإجماليّة للأصل ويتم تعديل المبلغ الصافي إلى مبلغ الأصل المعاد تقييمه.

يؤيد الباحث الطريقة الأولى في المحاسبة عن الاستهلاك بعد إعادة التقييم لإظهار مجمع الاستهلاك بقيمته الحقيقية بحيث يعادل تكلفة استبدال الأصل في نهاية عمره الانتاجي، الأمر الذي يساعد الشركة في استبدال أصولها.

إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات للمرة الأولى:

عندما تزداد القيمة المرحلة لأحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات نتيجةً لإعادة التقييم، يجب أن يتمّ الاعتراف بالزيادة في بيان الدخل الشامل ومتراكم حقوق الملكية تحت عنوان (فائض إعادة التقييم)، أمّا عندما تنخفض قيمة البند نتيجة لإعادة التقييم فإنه يتم الاعتراف بالانخفاض كمصروف.

إعادة التقييم اللاحقة للممتلكات والمصانع والمعدات:

إذا أدت إعادة تقييم بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات إلى زيادة قيمة ذلك البند للمرة الثانية بعد أن تمت زيادة قيمته سابقاً فيتم الاعتراف بهذه الزيادة في بيان الدخل الشامل ومتراكم حقوق الملكية (فائض إعادة التقييم)، أما إذا تم تخفيض قيمة البند نتيجة إعادة التقييم اللاحقة بما لا يتجاوز الزيادة السابقة فيتم تخفيض فائض إعادة التقييم، وفي حال تجاوز التخفيض في قيمة البند مبلغ الزيادة السابقة، يتم الاعتراف بالتخفيض في بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بما لا يتجاوز مبلغ الزيادة السابقة، ويتم الاعتراف بالزيادة في مبلغ التخفيض عن الزيادة السابقة كمصروف في الفترة التي تتم فيها إعادة التقييم للمرة الثانية.

إذا أدت إعادة تقييم أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات إلى تخفيض قيمة ذلك البند للمرة الثانية فإنه يتم الاعتراف بالتخفيض كمصروف في قائمة الدخل، أما تمت زيادة قيمة أحد بنود الممتلكات والمصانع

والمعدات بعد أن تم تخفيض قيمته سابقاً فإنه يتم الاعتراف بهذه الزيادة كدخل في حدود ما تم الاعتراف به سابقاً كمصروف، وفي حال أدت نتيجة إعادة التقييم إلى زيادة قيمة البند بما يتجاوز التخفيض السابق، يتم الاعتراف بالفارق بين مبلغ الزيادة الحالية والتخفيض السابق في بيان الدخل الشامل ومتراكم حقوق الملكية.

يمكن تحويل فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض، حيث يتحقق الفائض كاملاً عند إخراج الأصل من الخدمة أو بيعه. ولكن جزءاً من الفائض يمكن أن يتحقق مع استخدام المشروع للأصل، وفي هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفارق بين الاستهلاك على أساس مبلغ إعادة التقييم المسجل للأصل والاستهلاك بناء على تكلفة الأصل الأساسية. ولا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المدورة من خلال قائمة الدخل.

معالجة آثار ضرائب الدخل:

يتطلب معيار المحاسبة الدوليّ السادس عشر معالجة تأثيرات ضرائب الدخل الناتجة عن إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ الثاني عشر "ضرائب الدخل"

فإذا أدت إعادة تقييم أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات إلى زيادة قيمة ذلك الأصل دون إجراء تسوية مماثلة للأغراض الضريبية، فإن مبلغ المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة سوف يزيد عن المبلغ الذي يسمح باقتطاعه للأغراض الضريبية، لذلك ينشأ عن إعادة التقييم فارق مؤقت خاضع للضريبة، ويتعين على الشركة الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل.

أما إذا أدت إعادة تقييم أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات إلى تخفيض قيمة ذلك الأصل دون إجراء تسوية مماثلة للأغراض الضريبية، فإن المبلغ الذي يسمح باقتطاعه للأغراض الضريبية سوف يزيد عن مبلغ المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي ينشأ عن إعادة التقييم فارق مؤقت قابل للاقتطاع، ويتوجب على الشركة الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل.

يرى الباحث أنه من الضروري تبني نموذج إعادة التقييم المنصوص عليه بموجب معيار المحاسبة الدوليّ السادس عشر في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، حتى تظهر بنود الممتلكات والمصانع والمعدات في قائمة المركز الماليّ بقيمها الحقيقية، ولا يتم الإفصاح عن صافي الدخل بما يزيد عن مبلغه الحقيقي نتيجة لاحتساب مصاريف استهلاك تلك البنود استناداً إلى تكلفتها التاريخية، كذلك الأمر فيما يتعلق بمخصصات

استهلاك هذه البنود، إذ لابد من إظهارها بقيمتها الحقيقية حتى تتمكن الشركة من استبدالها بأصول جديدة الأمر الذي يضمن لها الاستمرار في ممارسة نشاطاتها المختلفة التي تأسست من أجلها.

ثانياً: القياس اللاحق للأصول غير الملموسة:

وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ الثامن والثلاثين فإنّه يمكن للشركة أن تختار إما نموذج التكلفة حيث يتم تسجيل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة، أو نموذج إعادة التقييم حيث يتم تسجيل الأصل غير الملموس بمبلغ تم إعادة تقييمه، بحيث يكون هذا المبلغ هو القيمة العادلة للأصل غير الملموس في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي إطفاء متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة، ولأغراض معيار المحاسبة الدوليّ الثامن والثلاثين يتم قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس بالرجوع إلى السوق النشط لذلك الأصل.

يتطلب معيار المحاسبة الدوليّ الثامن والثلاثين أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام بحيث لا يختلف المبلغ المسجل للأصل عن قيمته العادلة بشكل كبير في نهاية فترة إعداد التقارير الماليّة.

إذا تمت محاسبة أصل غير ملموس باستخدام نموذج أعادة التقييم، يتطلب هذا المعيار أن تتم محاسبة جميع الأصول الأخرى التي تنتمي إلى نفس الفئة من الأصول غير الملموسة باستخدام نفس النموذج، ما لم يوجد سوق نشط لتلك الأصول.

تعتبر فئة الأصول غير الملموسة مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتماثلين في عمليات الشركة. ويتم إعادة تقييم البنود ضمن فئة الأصول غير الملموسة بشكل متزامن لتجنب إعادة التقييم الانتقائي للأصول وإعداد التقارير حول المبالغ في البيانات الماليّة التي تمثل خليطاً من التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة.

لا يسمح نموذج إعادة التقييم المنصوص عليه بموجب معيار المحاسبة الدوليّ الثامن والثلاثين بما يلي:

١- إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم يتم الاعتراف بها مسبقاً على أنها أصول.

٢- الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة بمبالغ أخرى غير التكلفة التاريخية.

من غير المألوف وجود سوق نشط للأصل غير الملموس، بالرغم من إمكانية حصول ذلك، على سبيل المثال يمكن في بعض الاختصاصات وجود سوق نشط لرخص سيارات الأجرة المسموح نقلها أو رخص صيد السمك، فضلاً عن الأسواق النشطة لبرامج الحاسوب، ولكن لا يمكن وجود سوق نشط للماركات والعناوين الرئيسية للصحف أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية لأن كل أصل فريد بذاته ويتم

التفاوض على العقود بين البائعين والمشترين المختلفين ولا تتكرر العمليات بشكل كبير ولهذه الأسباب فإن السعر المدفوع مقابل أصل واحد قد لا يقدم دليلاً كافياً على القيمة العادلة لأصل آخر وزيادة على ذلك لا تتوفر الأسعار للجمهور.

يعتمد تكرار عمليات إعادة التقييم على التقلبات في القيم العادلة للأصول غير الملموسة التي يتم إعادة تقييمها، وإذا اختلفت القيمة العادلة لأصل معاد تقييمه بشكل جوهري عن مبلغه المسجل، من الضروري القيام بالمزيد من عمليات إعادة التقييم. حيث أن بعض الأصول غير الملموسة يمكن أن تتعرض لتغيُّرات هامة ومتقلبة في القيمة العادلة، وتستلزم بالتالي إعادة تقييم سنوية. أمّا الأصول غير الملموسة ذات التغيُّرات غير الهامة في القيمة العادلة فهي لا تحتاج إلى إجراء عملية إعادة التقييم المتكررة.

إذا تمّت إعادة تقييم أصل غير ملموس، فإنّ الإطفاء المتراكم في تاريخ إعادة التقييم إمّا أن:
١. تتم إعادة عرضه تناسبياً مع التغيُّر في إجماليّ المبلغ المسجل للأصل بحيث يساوي المبلغ المسجل للأصل بعد إعادة التقييم مبلغه الذي تم إعادة تقييمه، أو
٢. يتم إلغاؤه مقابل إجماليّ المبلغ المسجل للأصل ويعاد بيان صافي المبلغ بالقيمة المعاد تقييمها للأصل.

إذا كان من غير الممكن إعادة تقييم الأصل غير الملموس في فئة الأصول غير الملموسة التي تمت إعادة تقييمها لعدم وجود سوق نشط لهذا الأصل، يتم تسجيل الأصل بسعر تكلفته مطروحاً منه أي إطفاء متراكم وأية خسائر في انخفاض القيمة.
إذا لم يعد من الممكن تحديد القيمة العادلة للأصل غير الملموس الذي تمت إعادة تقييمه من خلال الرجوع إلى سوق نشط يكون المبلغ المسجل للأصل هو مبلغه الذي تمت إعادة تقييمه في تاريخ آخر عملية إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشط مطروحاً منه أي إطفاء متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة. وإذا أصبح من الممكن تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط في تاريخ قياس لاحق يتم تطبيق نموذج إعادة التقييم منذ ذلك التاريخ .

إعادة تقييم الأصول غير الملموسة للمرة الأولى:

إذا ازداد المبلغ المرحل للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الاعتراف بالزيادة في بيان الدخل الشامل وتجمع في حقوق الملكية تحت بند (فائض إعادة التقييم)، أما إذا انخفض المبلغ المرحل للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم يتم الاعتراف بالانخفاض كمصروف في قائمة الدخل.

إعادة التقييم اللاحقة للأصول غير الملموسة:

إذا ازداد المبلغ المرحل للأصل غير الملموس نتيجة لعملية إعادة التقييم للمرة الأولى، إلّا أنّه انخفضت لاحقاً نتيجة لعملية إعادة التقييم في الفترة الحالية، يتم الاعتراف بالانخفاض في حساب فائض إعادة التقييم طالما أن الانخفاض في عملية إعادة التقييم الحالية لم يتجاوز الارتفاع في عملية إعادة التقييم السابقة، أما في حال زاد الانخفاض في عملية إعادة التقييم الحالية عن الارتفاع في عملية إعادة التقييم السابقة، يتم الاعتراف بالانخفاض في حساب فائض إعادة التقييم ضمن حدود ما تم الاعتراف به سابقاً في عملية إعادة التقييم، ويتم الاعتراف بالفارق في قائمة الدخل.

إذا انخفض المبلغ المرحل للأصل غير الملموس نتيجة لعملية إعادة التقييم للمرة الأولى، إلّا أنّه ارتفع لاحقاً نتيجة لعملية إعادة التقييم في الفترة الحالية، يتمّ الاعتراف بالانخفاض في حساب الربح أو الخسارة طالما أن الارتفاع في عملية إعادة التقييم الحالية لم يتجاوز الانخفاض في عملية إعادة التقييم السابقة، أما في حال زاد الارتفاع في عملية إعادة التقييم الحالية عن الانخفاض في عملية إعادة التقييم السابقة، يتم الاعتراف بالارتفاع في حساب الربح أو الخسارة ضمن حدود ما تم الاعتراف به سابقاً في عملية إعادة التقييم، ويتم الاعتراف بالفارق في حساب فائض إعادة التقييم.

يرى الباحث أنه على كافة الشركات التي تعمل في اقتصاد ذو مُعدل تَضَخُّم مرتفع أن تتبنى نموذج إعادة التقييم لدى القياس اللاحق للأصول غير الملموسة، الأمر الذي يضمن لها قياس الدخل والمركز الماليّ بصورة ملائمة، واستبدال هذه الأصول بأصول جديدة في نهاية عمرها الإنتاجي.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية

يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقيّة لاختبار فرضيات البحث، والتوصل إلى نتائج البحث.

نصت الفرضية الأولى على وجود أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على قياس الدخل والمركز المالي.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإعادة عرض البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية عن عام ٢٠١٣ وذلك لإظهار أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على تلك البيانات ومقارنتها مع البيانات المالية المنشورة عن نفس الفترة والمعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخة، للتوصل إلى النتيجة النهائية والتي ستؤدي إلى قبول الفرضية أو رفضها.

نصت الفرضية الثانية على وجود أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإعادة عرض البيانات المالية المقارنة للشركة الأهلية للزيوت النباتية عن عام ٢٠١٢ ومقارنتها مع البيانات المالية المعدلة عن عام ٢٠١٣، للتعرف على أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على أسلوب المقارنات.

أما الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود دلالة إحصائية لمساهمة تبني نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات المالية أقرب إلى الواقع.
فقد تم اختبارها عن طريق تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة حول القيمة العادلة وتوزيعها على عينة من المحاسبين والمدققين الداخليين الموظفين لدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتحليلها باستخدام الحزمة البرمجية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للتوصل إلى نتائج حولها.

تعريف بالشركة الأهلية للزيوت النباتية:

تأسيس الشركة:

الشركة الأهلية صناعة الزيوت النباتية، هيشركة مساهمة مغفلة عامة تأسست بحمله بموجب القرار رقم ٣١٦٩ في الثالث من تموز عام ١٩٩٥، وشملت بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعد الشركة من كبريات شركات الزيوت النباتية في سوريا، وغايتها إقامة مشروع لإنتاج الزيوت النباتية والسمن النباتي وما يرتبط بهذه الصناعة من صناعات تتفرع عنها أو تكملها.

رأسمال الشركة:

يبلغ رأس مال الشركة (1.5) مليار ليرة سورية، عدد أسهمها (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم، جميع الأسهم مباعة. ويبلغ عدد المساهمين الحاليين ثلاثة آلاف ومئتان واثنات وتسعون مساهماً.

تساهم الشركة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وهي إحدى المؤسسات المنبثقة عن منظمات العمل العربي المشترك بـ (٤٠)% من رأسمال الشركة، ويتوزع (٦٠%) من أسهم الشركة على (٣٢٧٧)مساهماً، جميعهم من صغار المساهمين حيث لا تتجاوز مساهمة الغالبية العظمى منهم (٥٠٠) سهم.

موظفي الشركة:

يبلغ عدد موظفي في الشركة حوالي (٢٧٨) موظفاً تم إختيارهم بعناية من أقوى المرشحين للعمل في مجموعة متنوعة من التخصصات الإدارية والفنية ، حيث تلتزم هذه القوى بمعايير الجودة وتحرص على العمل بروح الفريق بسلاسة وفعالية وتفاؤل وإندفاع تجاه المستقبل.

توجد في الشركة هيكلية وظيفية ثابتة ينتقل من خلالها الموظف في المراتب المختلفة وتحكم تدرجه في الشركة من خلال جداول الرتب والرواتب المعتمدة.

موظفو الشركة يعملون بضوء قانون العمل ١٧ لعام ٢٠١٠ ومسجلون بالتأمينات الاجتماعية ولهم الحقوق التي يضمنها لهم هذا القانون وعليهم الواجبات التي يمليها عليهم كما يستفيدون من الطبابة التي تؤمنها الشركة. وكذلك تحرص الشركة على تقديم الدورات التدريبية المستمرة و تأمين بيئة العمل المناسبة للنمو وتحقيق أهدافها وتضمن الإستقرار الوظيفي.

سياسة الجودة لدى الشركة:

تسعى الشركة دائماً إلى أن تكون وحدة اقتصادية تحقق مصالح ومطالبات البيئة الداخلية والخارجية من مساهمين وعاملين وزبائن وعملاء ومجتمع، حيث اعتمدت الشركة منذ تأسيسها حتى الآن على سياسة الجودة الشاملة بحيث تعمل على تطوير مستدام على الصعيد البشري والفني وذلك بالاعتماد على أحدث التقنيات المتاحة أمامها، بالإضافة إلى استقطاب الخبرات البشرية لتطوير بيئة العمل فيها والإلتزام برسالتها تجاه عملائها حيث تسعى إلى إنتاج وإيصال أفضل المنتجات من الزيوت والسمون النباتية التي تلبي كافة الأذواق والاحتياجات الغذائية في القطر، وقد حرصت الشركة على الالتزام بالمعايير الدولية من خلال انتهاج وتطبيق نظام الآيزو، كما أن الأسهم المالية للشركة قد حققت ارتفاعاً ونمواً ملحوظاً في سوق دمشق للأوراق المالية نظراً للثقة التي حظيت بها الشركة لدى المستثمرين .

تفتح الشركة أبوابها للتعامل مع الموردين والزبائن والخبرات البشرية ممن يلتقون معها بسياسة الجودة الشاملة والالتزام بمعايير الجودة الدولية فيما يتعلق بجميع نشاطات الشركة الإدارية والفنية والإجتماعية . ومن خلال انتهاج الشركة الأهلية لجملة من القيم الجوهرية، فإنها بذلك تجسد التزامها ببناء علاقات وطيدة تجاه كل من مورديها ، وزبائنها والعاملين لديها والمساهمين فيها .

أهم المصاعب التي تواجهها الشركة:

تواجه الشركة مصاعب في الفترة الحالية تتعلق بتقلب سعر الصرف وصعوبة الاستيراد وعدم استثمار كامل طاقتها الإنتاجية.

إعادة عرض البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية

اختيار مؤشر الأسعار:

لابد من اختيار مؤشر أسعار علم مناسب لتعديل البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية، ويرى الباحث أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة أفضل مؤشر لتعديل البيانات المالية لأنه يمثل أفضل مقياس للتعبير عن مستوى أسعار كافة السلع والخدمات المتداولة في اقتصاد معين، باعتباره يعكس القوة الشرائية للمستهلك النهائي.

لذلك سوف يتم تعديل كل من قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وقائمة المركز المالي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ للشركة الأهلية للزيوت النباتية، باستخدام معاملات تعديل تساوي نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ نشوء بنود هذه القوائم، وذلك استناداً إلى الفقرة الرابعة والثلاثين من معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين. كذلك سوف يتم تعديل قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وقائمة المركز المالي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ للشركة، باستخدام معاملات تعديل تساوي نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتاريخ نشوء بنود هذه القوائم، وذلك استناداً إلى الفقرة الثامنة من معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين.

يوضح الجدول التالي الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي سيتم بناء عليها تعديل البيانات المالية حيث تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني للمكتب المركزي للإحصاء http://www.cbssyr.sy/ فضلاً عن المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ١٩٩٥	75.5
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ١٩٩٦	82.2
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ١٩٩٧	84
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ١٩٩٨	83.5
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ١٩٩٩	81.7
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٠	81.3
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠١	81.7
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٢	84.6
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٣	88.6
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٤	92.7
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٥	100
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٦	110.03
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٧	114.98
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٨	131.29
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٠٩	136.11
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٠	142.1
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١١	148.85
الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١١/١٢/٣١	165.06
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢	180.46
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢	192.66
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢	207.4
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢	237.86
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢	204.59
الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١٢/١٢/٣١	256.22
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣	277.58
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣	335.16
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣	454.07
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣	484.96
متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٣	387.94
الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١٣/١٢/٣١	482.47

أولاً- إعادة عرض القوائم المالية المقارنة لعام ٢٠١٢

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١		
البيان	**مبالغ جزئية**	**مبالغ كلية**
صافي المبيعات		**1,955,660,416.00**
إهتلاكات وسائل الإنتاج	49,871,541.00	
مستلزمات وخدمات الإنتاج	1,266,418,791.00	
مصاريف الإنتاج	1,316,290,332.00	
مخزون قيد التصنيع أول المدة	239,024,407.00	
مستلزمات متاحة للإنتاج	1,555,314,739.00	
مخزون قيد التصنيع آخر المدة	(198,866,449.00)	
تكلفة الإنتاج		**1,356,448,290.00**
مخزون مخلفات الإنتاج والإنتاج تام أول المدة	163,702,281.00	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	1,520,150,571.00	
مخزون مخلفات الإنتاج والإنتاج التام آخر المدة	(106,871,002.00)	
تكلفة البضاعة المباعة		**1,413,279,569.00**
مجمل الربح		**542,380,847.00**
مصاريف بيع وتوزيع	32,927,637.00	
مصاريف إدارية وعمومية	26,940,839.00	
مصاريف تمويل	10,614,224.00	
مجموع المصاريف	**70,482,700.00**	
صافي دخل التشغيل		**471,898,147.00**
إيرادات أخرى	**23,883,881.00**	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(10,910,987.00)	
مسؤولية اجتماعية	(3,000,000.00)	
حصة الصندوق التعاوني	(732,030.00)	
مكافآت العاملين	(6,500,000.00)	
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(23,000,000.00)	
أعباء مخاطر سيارات	(730,458.00)	
صافي الربح قبل الضريبة		**450,908,553.00**
ضريبة دخل الأرباح		**39,461,909.00**
صافي الربح بعد الضريبة		**411,446,644.00**
ربحية السهم		**27.43**

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١		
الأصول		
صافي الأصول الثابتة		**747,237,371.00**
الأصول المتداولة		
صافي الزبائن	**58,183,072.00**	
إجمالي قيمة المخزون	**436,619,492.00**	
تأمينات وسلف وذمم	16,148,362.00	
حسابات مدينة مختلفة	6,883,650.00	
أرصدة مدينة أخرى	6,001,396.00	
القد في الصندوق ولدى المصارف	879,851,122.00	
أجمالي الأصول المتداولة		**1,403,687,094.00**
إجمالي الأصول		**2,150,924,465.00**
الالتزامات وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين		
رأس المال المكتتب به والمسدد	1,500,000,000.00	
احتياطي قانوني	120,710,493.00	
احتياطي اختياري	27,054,513.00	
أرباح محتجزة	114,301,276.00	
أرباح السنة	225,000,000.00	
إجمالي حقوق المساهمين		**1,987,066,282.00**
الالتزامات المتداولة		
مؤونة مخاطر سيارات	897,446.00	
الأرباح المدورة والمعدة للتوزيع	43,832,635.00	
أقساط سندات وتسهيلات مصرفية	27,856,490.00	
الموردون	305,233.00	
دائنون متنوعون	2,843,878.00	
مسؤولية اجتماعية	3,000,000.00	
حصة الصندوق التعاوني	732,030.00	
مكافآت مجلس الإدارة	23,000,000.00	
منحة العاملين السنوية	6,500,000.00	
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	46,708,121.00	
أرصدة دائنة أخرى	8,182,350.00	
إجمالي الالتزامات المتداولة		**163,858,183.00**
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين		**2,150,924,465.00**

أعادة عرض قائمة الدخل:

وفقاً للفقرة السادسة والعشرين من معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين يتم تعديل كافة البنود في قائمة الدخل بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة إعداد التقارير المالية. وعليه يتوجب إعادة بيان كافة المبالغ بتطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من تواريخ القيد الأولية لبنود الدخل والمصروفات في البيانات المالية ونظراً لتعذر الحصول على تواريخ كافة العمليات التي حدثت خلال العام سوف يتم تعديل بيانات الدخل استناداً إلى متوسط الرقم القياسي للأسعار خلال العام ٢٠١٢ .

تعديل صافي المبيعات:

$$\text{صافي المبيعات المعدلة} = \text{صافي المبيعات} \times \frac{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١٣/١٢/٣١}}{\text{متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢}}$$

صافي المبيعات المعدلة = $1,955,660,416 \times \frac{482.47}{204.59}$ = ٤,٦١١,٨٩٤,٤٢٧ ل.س

يتم تعديل قيمة صافي المبيعات بإجراء القيد التالي:

من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار	٢,٦٥٦,٢٣٤,٠١١
إلى حـ/ صافي المبيعات	٢,٦٥٦,٢٣٤,٠١١

تعديل الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

نصت الفقرة الخامسة عشر من معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرون على أن تكلفة الأصل تتضمن مجمع استهلاكه المعاد بيانها لكل بند تتحدد عن طريق تطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار على التكلفة التاريخية ومجمع الاستهلاك منذ تاريخ التملك إلى تاريخ الميزانية العمومية، وبالتالي يتم إعادة بيان الأصول الثابتة واستهلاكاتها من تاريخ شراء هذه الأصول حتى ٢٠١٣/١٢/٣١.

لابد من تعديل الأصول الثابتة واستهلاكاتها باستخدام معامل تعديل يساوي نسبة الرقم القياسي في ٢٠١٢/١٢/٣١ إلى الرقم القياسي في تاريخ الحصول عليها لأغراض احتساب الضريبة المؤجلة المقارنة وفقاً للتفسير السابع الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومن ثم التعديل باستخدام معامل تعديل يساوي نسبة الرقم القياسي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى الرقم القياسي بتاريخ الحصول عليها لأغراض عرض الأرقام المقارنة لهذه الأصول.

الأراضي:

بلغت تكلفة الأراضي في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (17,941,938ل.س) تمت حيازتها منذ تأسيس الشركة عام ١٩٩٥ لذلك يتم تعديلها كالتالي:

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١٧,٩٤١,٩٣٨ × $\frac{256.22}{75.5}$ = ٦٠,٨٨٨,٥٢١ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة = ١٧,٩٤١,٩٣٨ × $\frac{482.47}{75.5}$ = ١١٤,٦٥٤,٩٢٥ل.س

المباني والإنشاءات:

بلغت قيمة المباني في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (٤٢٨,٣٣٧,١٤٢ل.س) وتمت حيازتها خلال عام ١٩٩٩

المباني	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
القيمة خلال العام ١٩٩٩	423,069,567	256.22/81.7	1,326,791,731	482.47/81.7	2,498,388,911
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	3,629,722	256.22/136.11	6,832,763	482.47/136.11	12,866,299
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	1,497,545	256.22/142.1	2,700,218	482.47/142.1	5,084,592
الزيادة خلال العام ٢٠١١	101,011	256.22/148.85	173,873	482.47/148.85	327,409
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	39,297	256.22/204.59	49,214	482.47/204.59	92,671
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٢	428,337,142		1,336,547,800		2,516,759,882
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	803,340			482.47/387.94	999,091
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٣	**429,140,482**				2,517,758,973

مصروف استهلاك المباني المعدل عن عام ٢٠١٢

المباني	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٨	10,328,526	256.22/81.7	32,391,370	482.47/81.7	60,993,928
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	292,244	256.22/136.11	550,134	482.47/136.11	1,035,919
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٩	10,620,770		32,941,504		62,029,847
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	59,192	256.22/142.1	106,729	482.47/142.1	200,974
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٠	10,679,962		33,048,233		62,230,821
الزيادة خلال العام ٢٠١١	26,432	256.22/148.85	45,498	482.47/148.85	85,674
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١١	10,706,394		33,093,731		62,316,496
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	1,134	256.22/204.59	1,420	482.47/204.59	2,674
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٢	**10,707,528**		33,095,151		62,319,170
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	8,013			482.47/387.94	9,966
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٣	**10,715,541**				62,329,135

بلغ مجمع استهلاك المباني حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (١٣٨,٤١٢,٤٣٣)ل.س يتم تعديله كالتالي:

المباني	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠٠٨	95,697,770	256.22/81.7	300,118,514	482.47/81.7	565,132,229
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٩	10,620,770		32,941,504		62,029,847
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٠	10,679,962		33,048,233		62,230,821
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١١	10,706,394		33,093,731		62,316,496
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٢	10,707,528		33,095,151		62,319,170
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٢	**138,412,433**		**432,297,134**		**814,028,563**
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٣	10,715,541				62,329,135
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٣	**149,127,974**				**876,357,698**

الآلات والتجهيزات:

بلغت التكلفة التاريخية للآلات والتجهيزات في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٩٢٠,٩٨٧,٨٦٠ل.س) حيث تمت حيازتها خلال العام ٢٠٠٠:

الآلات والتجهيزات	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
القيمة خلال العام ٢٠٠٠	903,720,360	256.22/81.3	2,848,108,618	482.47/81.3	5,363,074,564
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	1,301,640	256.22/136.11	2,450,270	482.47/136.11	4,613,932
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	13,288,141	256.22/142.1	23,959,799	482.47/142.1	45,117,026
الزيادة خلال العام ٢٠١١	2,099,076	256.22/148.85	3,613,203	482.47/148.85	6,803,770
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	578,643	256.22/204.59	724,668	482.47/204.59	1,364,573
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٢	**920,987,860**		2,878,856,558		5,420,973,865
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	0			482.47/387.94	0
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٣	**920,987,860**				5,420,973,865

مصروف استهلاك الآلات المعدل عن عام ٢٠١٢ :

الآلات والتجهيزات	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٨	44,453,750	256.22/81.3	140,097,661	482.47/81.3	263,808,127
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	539,445	256.22/136.11	1,015,477	482.47/136.11	1,912,174
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٩	44,993,195		141,113,138		265,720,302
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	265,672	256.22/142.1	479,032	482.47/142.1	902,032
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٠	45,258,867		141,592,170		266,622,334
الزيادة خلال العام ٢٠١١	477,284	256.22/148.85	821,563	482.47/148.85	1,547,029
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١١	45,736,151		142,413,734		268,169,362
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	98,115	256.22/204.59	122,875	482.47/204.59	231,378
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٢	**45,834,266**		142,536,609		268,400,740
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	0			482.47/387.94	0
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٣	**45,834,266**				268,400,740

بلغ مجمع استهلاك الآلات حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (٥٣١,٤٥٠,٦٠٥)ل.س يتم تعديله كالتالي:

الآلات والتجهيزات	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠٠٨	349,628,128	256.22/81.3	1,101,866,162	482.47/81.3	2,074,847,268
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٩	44,993,195		141,113,138		265,720,302
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٠	45,258,867		141,592,170		266,622,334
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١١	45,736,151		142,413,734		268,169,362
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٢	45,834,266		142,536,609		268,400,740
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٢	**531,450,605**		**1,669,521,812**		**3,143,760,006**
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٣	45,834,266				268,400,740
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٣	**577,284,871**				**3,412,160,746**

وسائل النقل والانتقال:

تبلغ تكلفة وسائل النقل والانتقال علم ٢٠١٢ (٩٧,١٢٦,٥٥٩ل.س) تمت حيازتها خلال عام ١٩٩٩

وسائل النقل والانتقال	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
القيمة خلال العام ١٩٩٩	87,306,248	256.22/81.7	273,801,798	482.47/81.7	515,577,056
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	9,395,311	256.22/136.11	17,686,185	482.47/136.11	33,303,620
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	112,999	256.22/142.1	203,748	482.47/142.1	383,664
الزيادة خلال العام ٢٠١١	312,001	256.22/148.85	537,057	482.47/148.85	1,011,294
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٢	**97,126,559**		**292,228,787**		**550,275,634**
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	0			482.47/387.94	0
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٣	**97,126,559**				**550,275,634**

مصروف الاستهلاك المعدل عن علم ٢٠١٢

وسائل النقل والانتقال	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٨	3,956,841	256.22/81.7	12,409,080	482.47/81.7	23,366,672
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	377,518	256.22/136.11	710,658	482.47/136.11	1,338,191
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٩	4,334,359		13,119,738		24,704,862
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	251,530	256.22/142.1	453,533	482.47/142.1	854,016
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٠	4,585,889		13,573,270		25,558,878
القص خلال العلم ٢٠١١	(6,778)	256.22/148.85	(11,667)	482.47/148.85	(21,970)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١١	4,579,111		13,561,603		25,536,909
القص خلال العلم ٢٠١٢	(188,118)	256.22/204.59	(235,591)	482.47/204.59	(443,625)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٢	**4,390,993**		**13,326,012**		**25,093,283**
القص خلال العلم ٢٠١٣	(33,873)			482.47/387.94	(42,127)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٣	**4,357,120**				**25,051,156**

بلغ مجمع استهلاك وسائل النقل حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (54,778,404)ل.س يتم تعديله كالتالي:

وسائل النقل والانتقال	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠٠٨	36,888,052	256.22/81.7	115,684,904	482.47/81.7	217,838,170
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٩	4,334,359		13,119,738		24,704,862
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٠	4,585,889		13,573,270		25,558,878
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١١	4,579,111		13,561,603		25,536,909
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٢	4,390,993		13,326,012		25,093,283
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٢	**54,778,404**		**169,265,528**		**318,732,102**
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٣	4,357,120				25,051,156
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٣	**59,135,524**				**343,783,258**

العدد والأدوات والقوالب:

بلغت قيمتها في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١٦,١٠٠,٦٠٥ل.س) حيث تمت حيازتها خلال العام ٢٠٠٣:

العدد والأدوات والقوالب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
القيمة خلال العام ٢٠٠٣	10,629,508	256.22/88.6	30,739,193	482.47/88.6	57,882,830
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	1,402,839	256.22/142.1	2,529,454	482.47/142.1	4,763,038
الزيادة خلال العام ٢٠١١	2,725,750	256.22/148.85	4,691,916	482.47/148.85	8,835,019
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	1,342,508	256.22/204.59	1,681,301	482.47/204.59	3,165,941
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٢	**16,100,605**		**39,641,864**		**74,646,828**
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	1,111,787			482.47/387.94	1382698.03
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٣	**17,212,392**				**76,029,526**

تعديل مصروف الاستهلاك للعدد والأدوات والقوالب:

العدد والأدوات والقوالب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٨	657,987	256.22/88.6	1,902,815	482.47/88.6	3,583,059
القص خلال العام ٢٠٠٩	(78,634)	256.22/136.11	(148,024)	482.47/136.11	(278,734)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٩	579,353		1,754,791		3,304,324
القص خلال العام ٢٠١٠	(62,916)	256.22/142.1	(113,444)	482.47/142.1	(213,618)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٠	516,437		1,641,347		3,090,706
الزيادة خلال العام ٢٠١١	445,084	256.22/148.85	766,137	482.47/148.85	1,442,658
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١١	961,521		2,407,484		4,533,365
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	182,665	256.22/204.59	228,762	482.47/204.59	430,766
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٢	**1,144,186**		**2,636,246**		**4,964,130**
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	124,107			482.47/387.94	154,348
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٣	**1,268,293**				**5,118,479**

بلغ مجمع استهلاك العدد والأدوات حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ (١١,٤١٣,٦٢٦ل.س) يتم تعديله كالتالي:

العدد والأدوات والقوالب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠٠٨	8,212,435	256.22/88.6	23,749,324	482.47/88.6	44,720,694
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٩	579,353		1,754,791		3,304,324
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٠	516,437		1,641,347		3,090,706
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١١	961,521		2,407,484		4,533,365
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٢	1,144,186		2,636,246		4,964,130
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٢	**11,413,626**		**32,189,191**		**60,613,220**
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٣	1,268,293				5,118,479
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٣	**12,681,919**				**65,731,699**

الأثاث والمفروشات والمكاتب:

تبلغ قيمتها في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١١,٤٩٠,٨٦٧ل.س) وتمت حيازتها خلال عام ١٩٩٩:

الأثاث والمفروشات والمكاتب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
القيمة خلال العام ١٩٩٩	8,423,737	256.22/81.7	26,417,747	482.47/81.7	49,745,415
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	1,134,810	256.22/142.1	2,136,221	482.47/142.1	4,022,568
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	637,818	256.22/148.85	1,150,047	482.47/148.85	2,165,574
الزيادة خلال العام ٢٠١١	434,392	256.22/204.59	747,732	482.47/204.59	1,408,002
الزيادة خلال العام ٢٠١٢	860,110	256.22/88.6	1,077,166		2,028,336
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٢	**11,490,867**		**31,528,913**	482.47/387.94	**59,369,895**
الزيادة خلال العام ٢٠١٣	427,728			482.47/88.6	531953.21
القيمة في ٣١-١٢-٢٠١٣	**11,918,595**				**59,901,848**

مصروف الاستهلاك المعدل عن عام ٢٠١٢

الأثاث والمفروشات والمكاتب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٨	722,735	256.22/81.7	2,266,575	482.47/81.7	4,268,029
الزيادة خلال العام ٢٠٠٩	14,042	256.22/136.11	26,433	482.47/136.11	49,775
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠٠٩	736,777		2,293,008		4,317,804
الزيادة خلال العام ٢٠١٠	21,536	256.22/142.1	38,831	482.47/142.1	73,121
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٠	758,313		2,331,840		4,390,924
القص خلال العام ٢٠١١	(52,249)	256.22/148.85	(89,938)	482.47/148.85	(169,356)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١١	706,064		2,241,902		4,221,569
القص خلال العام ٢٠١٢	(32,846)	256.22/204.59	(41,135)	482.47/204.59	(77,458)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٢	673,218		**2,200,767**		**4,144,111**
القص خلال العام ٢٠١٣	(132,707)			482.47/387.94	(165,044)
مصروف الاستهلاك عن عام ٢٠١٣	540,511				**3,979,067**

بلغ مجمع استهلاك الأثاث والمفروشات حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ (٨,٦٩٢,٥٣٢ل.س) يتم تعديله كالتالي:

الأثاث والمفروشات والمكاتب	التكلفة التاريخية	لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة		لأغراض البيانات المالية المقارنة	
		معامل التعديل	التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠٠٨	5,817,855	256.22/81.7	18,245,420	482.47/81.7	34,356,677
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٩	736,777		2,293,008		4,317,804
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٠	758,313		2,331,840		4,390,924
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١١	706,064		2,241,902		4,221,569
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٢	673,218		2,200,767		4,144,111
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٢	**8,692,532.00**		**27,312,936**		**51,431,084**
مصروف الاستهلاك خلال عام ٢٠١٣	540,511				3,979,067
مجمع الاستهلاك حتى ٣١-١٢-٢٠١٣	**9,233,043**				**55,410,151**

يظهر الجدول التالي الأصول الثابتة المعدلة لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	مصروف الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	صافي قيمة الأصل
الأراضي	60,888,521			60,888,521
المباني	1,336,547,800	33,095,151	432,297,134	904,250,666
آلات وتجهيزات	2,878,856,558	142,536,609	1,669,521,812	1,209,334,746
وسائل نقل	292,228,787	13,326,012	169,265,528	122,963,259
عدد وأدوات وقوالب	39,641,864	2,636,246	32,189,191	7,452,673
أثاث ومفروشات	31,528,913	2,200,767	27,312,936	4,215,977
المجموع	**4,639,692,443**	**193,794,785**	**2,330,586,601**	**2,309,105,842**

ويظهر الجدول التالي الأصول الثابتة المعدلة لأغراض البيانات المالية المقارنة في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	مصروف الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	صافي قيمة الأصل
الأراضي	١١٤,٦٥٤,٩٢٥			114,654,925
المباني	2,516,759,882	62,319,170	814,028,563	1,702,731,319
آلات وتجهيزات	5,420,973,865	268,400,740	3,143,760,006	2,277,213,859
وسائل نقل	550,275,634	25,093,283	318,732,102	231,543,532
عدد وأدوات وقوالب	74,646,828	4,964,130	60,613,220	14,033,608
أثاث ومفروشات	59,369,895	4,144,111	51,431,084	7,938,811
المجموع	**8,736,681,029**	**364,921,434**	**4,388,564,975**	**4,348,116,054**

٣,٦٠٠,٨٧٨,٦٨٣ من حـ/ صافي الأصول الثابتة

٣,٦٠٠,٨٧٨,٦٨٣ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة بين الأصول الثابتة وأساسها الضريبي في ٢٠١٢/١٢/٣١ =

٢,٣٠٩,١٠٥,٨٤٢ - ٧٤٧,٢٣٧,٣٧١ = ١,٥٦١,٨٦٨,٤٧١ ل.س

معدل الضريبة ١٤% **مع إعفاء** ٤٠% (نصيب الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي)

إي للحصول على مبلغ الالتزام الضريبي المؤجل **نضرب الفرق المؤقت بالمعامل** ١٤%×٦٠%

مبلغ الالتزام الضريبة المؤجلة لعام ٢٠١٢ = ١,٥٦١,٨٦٨,٤٧١ × ١٤%×٦٠% = ١٣١,١٩٦,٩٥٢ل.س

مبلغ الالتزام الضريبة **المؤجلة المعدل لعام** ٢٠١٢ = ١٣١,١٩٦,٩٥٢ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٢٤٧,٠٤٧,٨٢٤ل.س

يوضح الجدول التالي توزيع مصاريف الاستهلاك على أقسام المنشأة قبل التعديل

البيان	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
المباني	8,088,379	1,981,970	296,237	340,941	10,707,528
آلات وتجهيزات	36,813,513	9,020,754	0	0	45,834,267
وسائل نقل	3,316,920	812,775	121,482	139,815	4,390,992
عدد وأدوات وقوالب	1,144,186				1,144,186
أثاث ومفروشات	508,543	124,613	18,625	21,436	673,218
المجموع	**49,871,541**	**11,940,112**	**436,344**	**502,192**	**62,750,191**

يوضح الجدول التالي توزيع مصاريف الاستهلاك المعدلة على أقسام المنشأة لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة

البيان	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
المباني	24,999,808	6,125,933	915,618	1,053,791	33,095,151
آلات وتجهيزات	114,483,631	28,052,978	0	0	142,536,609
وسائل نقل	10,066,362	2,466,652	368,680	424,318	13,326,012
عدد وأدوات وقوالب	2,636,246				2,636,246
أثاث ومفروشات	1,662,443	407,364	60,886	70,075	2,200,767
المجموع	**153,848,490**	**37,052,927**	**1,345,184**	**1,548,184**	**193,794,785**

يوضح الجدول التالي توزيع مصاريف الاستهلاك المعدلة على أقسام المنشأة لأغراض البيانات المالية المقارنة

البيان	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
المباني	47,075,395	11,535,318	1,724,137	1,984,320	62,319,170
آلات وتجهيزات	215,576,135	52,824,605	0	0	268,400,740
وسائل نقل	18,955,264	4,644,780	694,235	799,003	25,093,283
عدد وأدوات وقوالب	4,964,130				4,964,130
أثاث ومفروشات	3,130,430	767,078	114,650	131,953	4,144,111
المجموع	**289,701,354**	**69,771,781**	**2,533,022**	**2,915,277**	**364,921,434**

تعديل تكلفة المواد الأولية والمساعدة:

بلغ رصيد أول المدة من المواد الأولية والمساعدة (٣٠٣,٨٤٣,٥٤١ ل.س) وبلغ رصيد آخر المدة (١٣٠,٨٨٢,٠٤١ ل.س) كما بلغت تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة (١,١٩٢,٨١٠,١٠٨ ل.س) وبالتالي فإن صافي مشتريات المواد الأولية والمساعدة خلال العام ٢٠١٢ كانت:

١,٠١٩,٨٤٩,١٠٨ ل.س = ٣٠٣,٨٤٣,٥٤١ - ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ + ١,١٩٢,٨١٠,٦٠٨

تتبع الشركة الأهلية للزيوت النباتية طريقة المتوسط المرجح في تقويم مخزون المواد الأولية والمواد المساعدة وبالتالي فإن تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة ومخزون آخر المدة يتم تقويمهما على أساس متوسط أسعار مخزون أول المدة والمشتريات خلال المدة.

تكلفة المواد الأولية والمساعدة المتاحة للاستخدام =

١,٣٢٣,٦٩٢,٦٤٩ ل.س = ١,٠١٩,٨٤٩,١٠٨ + ٣٠٣,٨٤٣,٥٤١

مخزون أول المدة المعدل :

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ٣٠٣,٨٤٣,٥٤١ × $\frac{256.22}{165.06}$ = ٤٧١,٦٥١,٤٧٣ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ٣٠٣,٨٤٣,٥٤١ × $\frac{482.47}{165.06}$ = ٨٨٨,١٣٣,٩٧١ ل.س

تكلفة المشتريات المعدلة:

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١,٠١٩,٨٤٩,١٠٨ × $\frac{256.22}{204.59}$ = ١,٢٧٧,٢١٦,٥٧٢ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ١,٠١٩,٨٤٩,١٠٨ × $\frac{482.47}{204.59}$ = ٢,٤٠٥,٠٣٧,٣٨٨ ل.س

تكلفة المواد الأولية والمساعدة المتاحة للاستخدام المعدلة:

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ٤٧١,٦٥١,٤٧٣ + ١,٢٧٧,٢١٦,٥٧٢ = ١,٧٤٨,٨٦٨,٠٤٥ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ٨٨٨,١٣٣,٩٧١ + ٢,٤٠٥,٠٣٧,٣٨٨ = ٣,٢٩٣,١٧١,٣٥٩ ل.س

تكلفة المواد الأولية والمساعدة المتاحة للاستخدام =

تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة + مخزون آخر المدة

التكلفة المعدلة للمواد المستخدمة = تكلفة المواد المستخدمة التاريخية × $\frac{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام المعدلة}}{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام التاريخية}}$

التكلفة المعدلة للمواد المستخدمة في الإنتاج:

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١,١٩٢,٨١٠,٦٠٨ × $\frac{1,748,868,045}{1,323,692,649}$ = ١,٥٧٥,٩٤٦,١٦٧ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ١,١٩٢,٨١٠,٦٠٨ × $\frac{3,293,171,359}{1,323,692,649}$ = ٢,٩٦٧,٥٥٤,٢٣٨ ل.س

تكلفة مخزون آخر المدة المعدلة:

تكلفة مخزون آخر المدة المعدلة = تكلفة مخزون آخر المدة التاريخية × $\frac{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام المعدلة}}{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام التاريخية}}$

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ × $\frac{1,748,868,045}{1,323,692,649}$ = ١٧٢,٩٢١,٨٧٨ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ × $\frac{3,293,171,359}{1,323,692,649}$ = ٣٢٥,٦١٧,١٢١ ل.س

١٩٤,٧٣٥,٠٨٠ من حـ/ مخزون المواد الأولية والمساعدة

١٩٤,٧٣٥,٠٨٠ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام

الفرق المؤقت بين المبلغ المرحل المخزون وأساسه الضريبي =

١٧٢,٩٢١,٨٧٨ - ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ = ٤٢,٠٣٩,٨٣٧ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٤٢,٠٣٩,٨٣٧ × ١٤% × ٦٠% = ٣,٥٣١,٣٤٦ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة المعدل = ٣,٥٣١,٣٤٦ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٦,٦٤٩,٦٣١ ل.س

فيما يلي توزيع تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة على أقسام الشركة قبل وبعد التعديل

تكلفة المواد المستخدمة التاريخية	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
التكلفة التاريخية	1,149,998,965	42,461,344	135,350	214,949	1,192,810,608
التكلفة المعدلة لأغراض الضريبة المقارنة	1,519,383,252	56,100,098	178,825	283,991	1,575,946,167
التكلفة المعدلة لأغراض البيانات المقارنة	2,861,044,561	105,638,180	336,733	534,765	2,967,554,238

تعديل المصاريف الأخرى:

بلغت مجموعة المصاريف الأخرى (143,470,821 ل.س) وهي تشمل الرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية والتحويلات وقد كان نصيب الأقسام الانتاجية (28,190,882 ل.س) كما أن نصيب الأقسام الخدمية (33,827,488 ل.س) يتم تعديلها على أساس متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال

العام ٢٠١٢ أي باستخدام معامل التعديل ٢٠٤.٥٩/٤٨٢.٤٧ لأغراض البيانات المالية المقارنة **و** ٢٠٤.٥٩/٢٥٦.٢٢ لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة.

البيان	إنتاج	خدمات	المجموع
مصاريف أخرى تاريخية	28,190,882	33,827,488	62,018,370
التعديل لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة	35,305,087	42,364,138	77,669,225
التعديل لأغراض البيانات المالية المقارنة	66,480,546	79,772,951	146,253,497

مصاريف الإنتاج المعدلة:

مصاريف الإنتاج	بيانات تاريخية	لأغراض الضريبة المقارنة	لأغراض البيانات المقارنة
استهلاكات وسائل الإنتاج	49,871,541	153,848,490	289,701,354
مستلزمات وخدمات الإنتاج	1,266,418,791	1,690,205,502	3,182,708,019
المجموع	**1,316,290,332**	**1,844,053,992**	**3,472,409,373**

تعديل المخزون قيد التصنيع أول المدة وآخر المدة:

بلغ المخزون قيد التصنيع أول المدة (٢٣٩,٠٢٤,٤٠٧ل**س**) يتم تعديله كالتالي:

مخزون قيد التصنيع أول المدة المعدل

لأغراض الضريبة **المؤجلة المقارنة** ٢٣٩,٠٢٤,٤٠٧ × $\frac{256.22}{165.06}$ = ٣٧١,٠٣٣,٧٦٧ل**س**

لأغراض البيانات المالية **المقارنة** ٢٣٩,٠٢٤,٤٠٧ × $\frac{482.47}{165.06}$ = ٦٩٨,٦٦٧,٧٩١ ل**س**

المستلزمات المتاحة للإنتاج = مخزون قيد التصنيع أول المدة + مصاريف الإنتاج

المستلزمات المتاحة للإنتاج = ٢٣٩,٠٢٤,٤٠٧ + ١,٣١٦,٢٩٠,٣٣٢ = ١,٥٥٥,٣١٤,٧٣٩ل**س**

المستلزمات المتاحة للإنتاج المعدلة

لأغراض الضريبة **المؤجلة المقارنة** ٣٧١,٠٣٣,٧٦٧ + ١,٨٤٤,٠٥٣,٩٩٢ = ٢,٢١٥,٠٨٧,٧٥٩ل**س**

لأغراض البيانات المالية **المقارنة** ٦٩٨,٦٦٧,٧٩١ + ٣,٤٧٢,٤٠٩,٣٧٣ = ٤,١٧١,٠٧٧,١٦٤ل**س**

تقسم تكلفة المستلزمات المتاحة للإنتاج إلى قسمين يمثل القسم الأول تكلفة الإنتاج ١,٣٥٦,٤٤٨,٢٩٠ ل**س** ويمثل القسم الثاني مخزون قيد التصنيع آخر المدة ١٩٨,٨٦٦,٤٤٩ل**س**

تكلفة الإنتاج المعدلة:

تكلفة الإنتاج المعدلة = تكلفة الإنتاج التاريخية × المستلزمات المتاحة للإنتاج المعدلة / المستلزمات المتاحة للإنتاج التاريخية

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة 1,356,448,290 × 2,215,087,759 / 1,555,314,739 = ١,٩٣١,٨٦١,٠٧٥ ل س

لأغراض البيانات المالية المقارنة 1,356,448,290 × 4,171,077,164 / 1,555,314,739 = ٣,٦٣٧,٧٥٢,٧٦١ ل س

مخزون قيد التصنيع آخر المدة المعدل

مخزون قيد التصنيع آخر المدة المعدل = مخزون قيد التصنيع آخر المدة × المستلزمات المتاحة للإنتاج المعدلة / المستلزمات المتاحة للإنتاج التاريخية

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١٩٨,٨٦٦,٤٤٩ × 2,215,087,759 / 1,555,314,739 = ٢٨٣,٢٢٦,٦٨٤ ل س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ١٩٨,٨٦٦,٤٤٩ × 4,171,077,164 / 1,555,314,739 = ٥٣٣,٣٢٤,٤٠٣ ل س

من حـ/ مخزون قيد التصنيع ٣٣٤,٤٥٧,٩٥٤

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ٣٣٤,٤٥٧,٩٥٤

الفرق المؤقت للمخزون قيد التصنيع = 277,289,365 - 198,866,449 = ٨٤,٣٦٠,٢٣٥ ل س

الالتزام الضريبي المؤجل = ٨٤,٣٦٠,٢٣٥ × ١٤% × ٦٠% = ٧,٠٨٦,٢٦٠ ل س

الالتزام الضريبي المؤجل المعدل = ٧,٠٨٦,٢٦٠ × 482.47 / 256.22 = ١٣,٣٤٣,٦٤٢ ل س

تعديل المخزون التام ومخزون مخلفات الإنتاج وتكلفة البضاعة المباعة:

مخزون الإنتاج التام ومخزون مخلفات الإنتاج أول المدة المعدل:

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ١٦٣,٧٠٢,٢٨١ × 256.22 / 165.06 = ٢٥٤,١١٢,٤٣٤ ل س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ١٦٣,٧٠٢,٢٨١ × 482.47 / 165.06 = ٤٧٨,٥٠١,٣٩٠ ل س

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة =

المخزون التام ومخزون مخلفات الإنتاج أول المدة المعدل + تكلفة الإنتاج المعدلة

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ٢٥٤,١١٢,٤٣٤ + ١,٩٣١,٨٦١,٠٧٥ = ٢,١٨٥,٩٧٣,٥٠٩ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ٤٧٨,٥٠١,٣٩٠ + ٣,٦٣٧,٧٥٢,٧٦١ = ٤,١١٦,٢٥٤,١٥١ل.س

تكلفة البضاعة المباعة المعدلة = تكلفة البضاعة المباعة التاريخية × (تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة / تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخية)

لأغراض البيانات المالية المقارنة = ١,٤١٣,٢٧٩,٥٦٩ × $\frac{4,116,254,151}{1,520,150,571}$ = ٣,٨٢٦,٨٦٩,٥٢٤ ل.س

٢,٤١٣,٥٨٩,٩٥٥ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

٢,٤١٣,٥٨٩,٩٥٥ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

مخزون الإنتاج التلم ومخزون مخلفات الإنتاج آخر المدة المعدل =

مخزون الإنتاج التلم ومخزون مخلفات الإنتاج آخر المدة × (تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة / تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخية)

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة = 106,871,002 × $\frac{2,185,973,509}{1,520,150,571}$ = ١٥٣,٦٨٠,٢٨٩ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة = 106,871,002 × $\frac{4,116,254,151}{1,520,150,571}$ = ٢٨٩,٣٨٤,٦٢٧ل.س

١٨٢,٥١٣,٦٢٥ من حـ/ مخزون الإنتاج التلم ومخلفات الإنتاج

١٨٢,٥١٣,٦٢٥ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

الفرق المؤقت لمخزون الانتاج التلم = ١٥٣,٦٨٠,٢٨٩- ١٠٦,٨٧١,٠٠٢ = ٤٦,٨٠٩,٢٨٧ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٤٦,٨٠٩,٢٨٧ × ١٤% × ٦٠% = ٣,٩٣١,٩٨٠ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة المعدل = ٣,٩٣١,٩٨٠ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٧,٤٠٤,٠٣٧ ل.س

مجمل الربح المعدل = صافي المبيعات المعدلة – تكلفة البضاعة المباعة المعدلة

= ٤,٦١١,٨٩٤,٤٢٧ - ٣,٨٢٦,٨٦٩,٥٢٤ = ٧٨٥,٠٢٤,٩٠٣ل.س

مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية:

البيان	مصاريف البيع والتوزيع			المصاريف الإدارية والعمومية		
	بيانات تاريخية	معامل التعديل	بيانات معدلة	بيانات تاريخية	معامل التعديل	بيانات معدلة
مستلزمات سلعية	135,350		336,733	214,949		534,765
استهلاك وسائل الانتاج	436,345		2,533,022	502,192		2,915,277
مصاريف أخرى	32,355,942	482.47/204.59	76,302,710	26,223,698	482.47/204.59	61,841,476
المجموع	32,927,637		79,172,465	26,940,839		65,291,518

٤٦,٢٤٤,٨٢٨ من حـ/ مصاريف البيع والتوزيع

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ٤٦,٢٤٤,٨٢٨

٣٨,٣٥٠,٦٧٩ من حـ/ المصاريف الإدارية والعمومية

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ٣٨,٣٥٠,٦٧٩

مصاريف التمويل المعدلة = ١٠,٦١٤,٢٢٤ × $\frac{482.47}{204.59}$ = ٢٥,٠٣٠,٧٦٧ ل.س

١٤,٤١٦,٥٤٣ من حـ/ مصاريف التمويل

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ١٤,٤١٦,٥٤٣

صافي ربح التشغيل المعدل = مجمل الربح المعدل - مصاريف البيع والتوزيع المصاريف الإدارية والعمومية والتمويل المعدلة = ٧٨٥,٠٢٤,٩٠٣ - ٧٩,١٧٢,٤٦٥ - ٦٥,٢٩١,٥١٨ - ٢٥,٠٣٠,٧٦٧

صافي ربح التشغيل المعدل = ٦١٥,٥٣٠,١٥٣ ل.س

الإيرادات الأخرى:

بلغت الإيرادات الأخرى مبلغ ٢٣,٨٨٣,٨٨١ل.س وهي تقسم إلى قسمين :

القسم الأول ٥,٠٧٩,٨٤٨ل.س يتضمن إيرادات غير تشغيلية مثل الفوائد الدائنة وإيرادات التشغيل للغير) ويتم تعديله استناداً إلى متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢

٥,٠٧٩,٨٤٨ × $\frac{482.47}{204.59}$ = ١١,٩٧٩,٤٤٣ ل.س

أما القسم الآخر يبلغ ١٨,٨٠٤,٠٣٣ ل.س يتضمن إيرادات فوارق قطع أجنبي ما بين سعر المصرف المركزي بتاريخ ٢٠١٢/١/١ وسعر المصرف المركزي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبالتالي يتم تعديله استناداً إلى فرق سعر صرف المصرف المركزي للدولار في ٢٠١٢/١٢/٣١ و ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث بلغ

سعر صرف الدولار حسب المصرف المركزي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ (٧٧.٦) وفي ٢٠١٣/١٢/٣١ (١٤٢.٢٢)

٣٤,٤٦٢,٧٥٢ ل.س = $\frac{142.22}{77.6}$ × ١٨,٨٠٤,٠٣٣

الإيرادات الأخرى المعدلة = ٣٤,٤٦٢,٧٥٢ + ١١,٩٧٩,٤٤٣ = ٤٦,٤٤٢,١٩٥ ل.س

٢٢,٥٥٨,٣١٤ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٢٢,٥٥٨,٣١٤ إلى حـ/ الإيرادات الأخرى

بعض بنود قائمة الدخل مرتبطة بصافي المركز القدي لا يتم تعديلها وإنما يتم عرضها مع المكسب أو الخسارة من صافي المركز القدي في قائمة الدخل وفقاً للفقرة الثامنة والعشرون من معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرون. مثل مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها و المسؤولية الاجتماعية و حصة الصندوق التعاوني ومكافآت العاملين و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

أعباء مخطار سيارات:

تم حجز مبلغ (٧٣٠,٤٥٨) ل.س كمؤونة مخطار سيارات مفقودة نتيجة الظروف الحالية يتم تعديلها استناداً إلى الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١٢/١٢/٣١

١,٣٧٥,٤٧٤ ل.س = $\frac{482.47}{256.22}$ × ٧٣٠,٤٥٨

٦٤٥,٠١٦ من حـ/ أعباء مخطار السيارات

٦٤٥,٠١٦ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

مكاسب أو خسائر القوة الشرائية:

إن معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرون أوجب عرض هذه المكاسب والخسائر في قائمة الدخل المعدلة، حيث ورد في الفقرة التاسعة منه (يجب شمول المكسب أو الخسارة الناجمة عن صافي المركز القدي في صافي الدخل والإفصاح عنها بشكل مفصل)

١- احتساب خسائر القوة الشرائية الناتجة عن الأصول النقدية

تتألف الأصول النقدية من صافي الزبائن والنقدية في الصندوق ولدى المصارف بالليرة السورية أما الأمانات لدى الغير والحسابات المدينة المختلفة والأرصدة المدينة الأخرى فهي تمثل مصاريف مدفوعة مقدماً وبالتالي ليست أصول نقدية ولا يترتب عليها خسائر في القوة الشرائية.

يوضح الجدول التالي أرصدة الأصول النقدية في بداية العام ٢٠١٢ وفي نهاية كل ربع

التاريخ	صافي الزبائن	النقدية بالليرة السورية	المجموع
1/1/2012	128,813,763	77,997,891	206,811,654
31/03/2012	116,734,261	46,377,846	163,112,107
30/06/2012	84,315,881	81,485,238	165,801,119
30/09/2012	61,705,334	77,062,731	138,768,065
2012/12/31	58,183,072	35,217,874	93,400,946

ويوضح الجدول التالي كيفية تعديل الأصول النقدية خلال العام ٢٠١٢

البيان	الأرقام الفعلية	معامل التعديل	الأرقام المعدلة
رصيد ٢٠١٢-٠١-٠١	206,811,654	١٦٥.٠٦/٤٨٢.٤٧	604,509,989
حركة الربع الأول	(43,699,547)	١٨٠.٤٦/٤٨٢.٤٧	(116,833,206)
حركة الربع الثاني	2,689,012	١٩٢.٦٦/٤٨٢.٤٧	6,733,975
حركة الربع الثالث	(27,033,054)	٢٠٧.٤/٤٨٢.٤٧	(62,886,391)
حركة الربع الرابع	(45,367,119)	٢٣٧.٨٦/٤٨٢.٤٧	(92,021,668)
رصيد ٢٠١٢-١٢-٣١	93,400,946		339,502,698

خسائر القوة الشرائية الناتجة عن الأصول النقدية = ٢٤٦,١٠١,٧٥٢ل.س

٢- احتساب أرباح القوة الشرائية الناتجة عن الالتزامات النقدية

يوضح الجدول التالي أرصدة الالتزامات النقدية في بداية العام ٢٠١٢ وفي نهاية كل ربع

التاريخ	01/01/2012	31/03/2012	30/06/2012	30/09/2012	31/12/2012
سندات مصرفية			150,000,000		
الأرباح المدورة والمعدة للتوزيع	22,929,494	172,316,072	74,253,881	47,139,425	43,832,635
أقساط سندات مستحقة	93,738,942	100,170,625		12,314,353	27,856,490
الموردون	1,761,469	1,396,392	2,137,343	1,573,290	305,233
دائنون مختلفون	1,856,227	3,764,009	1,749,907	2,298,023	2,843,878
مسؤولية اجتماعية					3,000,000
حصة الصندوق التعاوني	1,167,813	1,167,813			732,030
مكافآت مجلس الإدارة	7,500,000	7,500,000			23,000,000
منحة العاملين السنوية					6,500,000
مصاريف مستحقة	49,119,564	67,255,390	55,998,273	49,964,160	46,708,121
المجموع	**178,073,509**	**353,570,301**	**284,139,404**	**113,289,251**	**154,778,387**

يوضح الجدول التالي كيفية تعديل الالتزمات التقدية

التاريخ	الأرقام الفعلية	معامل التعديل	الأرقام المعدلة
رصيد ٢٠١٢-٠١-٠١	178,073,509	١٦٥.٠٦/٤٨٢.٤٧	520,508,457
حركة الربع الأول	175,496,792	١٨٠.٤٦/٤٨٢.٤٧	469,200,583
الربع الثاني	(69,430,897)	١٩٢.٦٦/٤٨٢.٤٧	(173,872,754)
الربع الثالث	(170,850,153)	٢٠٧.٤/٤٨٢.٤٧	(397,444,905)
الربع الرابع	41,489,136	٢٣٧.٨٦/٤٨٢.٤٧	84,155,652
رصيد ٢٠١٢-١٢-٣١	154,778,387		502,547,033

مكاسب القوة الشرائية الناتجة عن الالتزامات النقدية =

٥٠٢,٥٤٧,٠٣٣ - ١٥٤,٧٧٨,٣٨٧ = ٣٤٧,٧٦٨,٦٤٦ ل.س

تحقق الشركة الأهلية للزيوت النباتية صافي مكاسب في القوة الشرائية عن عام ٢٠١٢ **تعادل**

٣٤٧,٧٦٨,٦٤٦ - ٢٤٦,١٠١,٧٥٢ = ١٠١,٦٦٦,٨٩٤ ل.س يتم إدراجها في قائمة الدخل

١٠١,٦٦٦,٨٩٤ **من حـ/** تعديلات المستوى العام للأسعار

١٠١,٦٦٦,٨٩٤ **إلى حـ/ مكاسب** القوة الشرائية

صافي الربح قبل الضريبة المعدل = صافي ربح التشغيل المعدل + الإيرادات الأخرى المعدلة – المصاريف الأخرى المعدلة + صافي أرباح القوة الشرائية

صافي الربح قبل الضريبة المعدل = **٧١٨,١٢٠,٧٥١ل.س**

إعادة عرض قائمة المركز المالي:

الأصول الثابتة: تم تعديل الأصول الثابتة سابقاً

صافي الأصول الثابتة المعدلة = ٤,٣٤٨,١١٦,٠٥٤ ل.س

صافي الزبائن: بند نقدي لا يتم تعديله

المخزون: تم تعديله سابقاً

مخزون المواد الأولية والمساعدة	٣٢٥,٦١٧,١٢١
مخزون قيد التصنيع	533,324,402
مخزون الإنتاج التام ومخلفات الإنتاج	289,384,628
إجمالي تكلفة المخزون المعدلة	**1,148,326,151**

تأمينات وسلف وذمم:

بلغت قيمتها (16,148,362) ل.س وهي عبارة عن مصاريف مدفوعة مقدماً لذلك تعتبر أصل غير نقدي ويتم تعديلها حسب متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢

تأمينات **وسلف وذمم معدلة** :

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة 16,148,362 × $\frac{256.22}{204.59}$ = ٢٠,٢٢٣,٥٣٦ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة 16,148,362 × $\frac{482.47}{204.59}$ = ٣٨,٠٨١,٥٣٠ ل.س

٢١,٩٣٣,١٦٨ من حـ/ تأمينات وسلف وذمم

٢١,٩٣٣,١٦٨ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

الفرق المؤقت للتأمينات وسلف وذمم = ٢٠,٢٢٣,٥٣٦ - 16,148,362 = ٤,٠٧٥,١٧٤ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٤,٠٧٥,١٧٤ × ١٤% × ٦٠% = ٣٤٢,٣١٥ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة المعدل = ٣٤٢,٣١٥ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٦٤٤,٥٨٩ ل.س

حسابات مدينة مختلفة:

بلغت قيمتها (٦,٨٨٣,٦٥٠) ل.س وهي عبارة عن مصاريف مدفوعة مقدماً يتم تعديلها حسب متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة ٦,٨٨٣,٦٥٠ × $\frac{256.22}{204.59}$ = ٨,٦٢٠,٧٩٧ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة ٦,٨٨٣,٦٥٠ × $\frac{482.47}{204.59}$ = ١٦,٢٣٣,٢٢١ ل.س

٩,٣٤٩,٥٧١ من حـ/ حسابات مدينة مختلفة

٩,٣٤٩,٥٧١ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

الفرق المؤقت للحسابات المدينة المختلفة = ٨,٦٢٠,٧٩٧ - 6,883,650 = ١,٧٣٧,١٤٧ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ١,٧٣٧,١٤٧ × ١٤% ×٦٠% = ١٤٥,٩٢٠ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة المعدل = ١٤٥,٩٢٠ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٢٧٤,٧٧٢ ل.س

أرصدة مدينة أخرى:

بلغت قيمتها (6,001,396) ل.س وهي تمثل دفعات مقدمة للموردين لقاء سلع أو خدمات سيتم استلامها لاحقاً يتم تعديلها حسب متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٢

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة 6,001,396 × $\frac{256.22}{204.59}$ = ٧,٥١٥,٨٩٩ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة 6,001,396 × $\frac{482.47}{204.59}$ = ١٤,١٥٢,٦٦٤ ل.س

٨,١٥١,٢٦٨ من حـ/ أرصدة مدينة أخرى

٨,١٥١,٢٦٨ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

الفرق المؤقت للأرصدة المدينة الأخرى = ٧,٥١٥,٨٩٩ - 6,001,396 = ١,٥١٤,٥٠٣ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ١,١٨٩,٥٤٩ × ١٤% ×٦٠% = ١٢٧,٢١٨ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة المعدل = ١٢٧,٢١٨ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٢٣٩,٥٥٥ ل.س

النقدية في الصندوق ولدى المصارف:

بلغ رصيد الأموال الجاهزة الموجودة في الصناديق والمصارف لجميع العملات المتوفرة لدى الشركة مبلغ (٨٧٩,٨٥١,١٢٢)ل.س تتألف من العناصر التالية:

البيان	المبلغ /ل.س	سعر الصرف في ٢٠١٢/١٢/٣١	سعر الصرف في ٢٠١٣/١٢/٣١
الصندوق /سوري	109,428		
الصندوق / دولار	107,631	١ دولار = ٧٧.٦	١ دولار = ١٤٢.٢٢
المصارف /سوري	35,108,446		
المصارف / دولار	7,680,864	١ دولار = ٧٧.٦	١ دولار = ١٤٢.٢٢
المصارف / يورو	2,991,265	١ يورو = ١٠٢.٦١	١ يورو = ١٩٦.٢٧
المصارف / درهم	833,853,488	١ درهم = ٢١.١٤	١ درهم = ٣٨.٧٤
المجموع	**879,851,122**		

يبلغ مجموع النقدية بالليرة السورية 35,217,874 ل.س لا يتم تعديله باعتباره أصل نقدي

مجموع النقدية بالدولار = ٧,٧٨٨,٤٩٥ ل.س

يتم تعديلها كالتالي ٧,٧٨٨,٤٩٥ × $\frac{142.22}{77.6}$ = ١٤,٢٧٤,٢٢٤ ل.س

النقدية باليورو = ٢,٩٩١,٢٦٥ ل.س

يتم تعديلها كالتالي ٢,٩٩١,٢٦٥ × $\frac{196.27}{102.61}$ = ٥,٧٢١,٦٢١ ل.س

النقدية بالدرهم =٨٣٣,٨٥٣,٤٨٨ ل.س

يتم تعديلها كالتالي ٨٣٣,٨٥٣,٤٨٨ × $\frac{38.74}{21.14}$ = ١,٥٢٨,٠٧٣,٩٨٩ ل.س

إجمالي رصيد النقدية المعدل = ١,٥٨٣,٢٨٧,٧٠٨ ل.س

٧٠٣,٤٣٦,٥٨٦ من حـ/ النقدية في الصندوق ولدى المصارف

٧٠٣,٤٣٦,٥٨٦ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

المبلغ المحمل للنقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ يساوي أساسه الضريبي لذلك لا يظهر فرق مؤقت وبالتالي لا يوجد التزام ضريبي مؤجل.

الالتزامات:

مؤونة مخطط السيارات:

بلغت مؤونة مخطط السيارات (٨٩٧,٤٤٦) ل.س تم اقتطاعها بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ لذلك لا يوجد فرق مؤقت بين مبلغها المرحل وأساسها الضريبي ويتم تعديلها استناداً إلى الرقم القياسي في ٢٠١٢/١٢/٣١

$$٨٩٧,٤٤٦ \times \frac{482.47}{256.22} = ١,٦٨٩,٩١٨ \text{ ل.س}$$

٧٩٢,٤٧٢ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٧٩٢,٤٧٢ إلى حـ/ مؤونة مخطط السيارات

أرصدة دائنة أخرى:

بلغت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ (٨,١٨٢,٣٥٠) ل.س وهي تمثل رصيد الزبائن الدائنون وبعض المدينون المختلفون الذين يسددون مبالغ مسبقاً للشركة مقابل أن تقوم الشركة بتسليمهم سلع أو خدمات في المستقبل. لذلك يتم تعديلها استناداً إلى متوسط الرقم القياسي خلال العام ٢٠١٢

لأغراض الضريبة المؤجلة المقارنة $٨,١٨٢,٣٥٠ \times \frac{256.22}{204.59} =$ ١٠,٢٤٧,٢٣٥ ل.س

لأغراض البيانات المالية المقارنة $٨,١٨٢,٣٥٠ \times \frac{482.47}{204.59} =$ ١٩,٢٩٥,٨٥٢ ل.س

١١,١١٣,٥٠٢ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

١١,١١٣,٥٠٢ إلى حـ/ أرصدة دائنة أخرى

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة = ١٠,٢٤٧,٢٣٥ - ٨,١٨٢,٣٥٠ = ٢,٠٦٤,٨٨٥ ل.س

الأصل الضريبي المؤجل = ٢,٠٦٤,٨٨٥ × ١٤% × ٦٠% = ١٧٣,٤٥٠ ل.س

الأصل الضريبي المؤجل المعدل = ١٧٣,٤٥٠ × $\frac{482.47}{256.22}$ = ٣٢٦,٦١٢ ل.س

الأرباح المدورة المعدة للتوزيع **وأقساط السندات** والتسهيلات المصرفية **المستحقة والموردون** والمتعهدون والمسؤولية الاجتماعية **وحصة الصندوق التعاوني والمكافآت** والمصاريف **المستحقة** لا يتم تعديلها باعتبارها **التزامات** نقدية

الضرائب المؤجلة:

بلغ رصيد الضرائب المؤجلة بعد التعديل دائناً بمبلغ ٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨ ل.س،

وبالتالي فإن مصروف ضريبة الدخل سيظهر في قائمة الدخل المعدلة بمبلغ

٣٩,٤٦١,٩٠٩ + ٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨ = ٣١٤,٧٣٩,٣٤٧ ل.س

٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨	إلى حـ/ الالتزام الضريبي المؤجل

صافي الدخل بعد الضريبة المعدل = ٧١٨,١٢٠,٧٥١ - ٣١٤,٧٣٩,٣٤٧ = ٤٠٣,٣٨١,٤٠٤ ل.س

حقوق المساهمين :

رأس المال المكتتب به والمسدد :

بلغ رأس المال المكتتب به والمسدد بالكامل (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ل.س يتم تعديله استناداً إلى متوسط المستوى العام للأسعار السائد خلال العام 1995 أي تاريخ تأسيس الشركة

١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × $\frac{482.47}{75.5}$ = ٩,٥٨٥,٤٩٦,٦٨٩ ل.س

٨,٠٨٥,٤٩٦,٦٨٩	من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار
٨,٠٨٥,٤٩٦,٦٨٩	إلى حـ/ رأس المال

الاحتياطي القانوني:

بلغ الاحتياطي القانوني المتراكم مبلغ (١٢٠,٧١٠,٤٩٣) ل.س يتم تعديله كالتالي:

إحتياطي قانوني	المبلغ الذي تم حجزه	معامل التعديل	المبلغ المعدل
٢٠٠٦	15,055,125	482.47/110.03	66,015,143
٢٠٠٧	22,093,909	482.47/114.98	92,708,717
٢٠٠٨	8,925,961	482.47/131.29	32,801,496
٢٠٠٩	(266,516)	482.47/136.11	(944,721)
٢٠١٠	10,000,000	482.47/142.1	33,952,850
٢٠١١	19,811,159	482.47/148.85	64,214,242
الرصيد في ٣١-١٢-٢٠١١	75,619,638		288,747,727

وفي ٢٠١٢/١٢/٣١ تم احتجاز ١٠% من صافي الربح قبل الضريبة **أي ما** يعادل **٤٥,٠٩٠,٨٥٥ ل.س**

يتم تعديله كالتالي: صافي الربح قبل الضريبة المعدل×١٠% = ٧١٨,١٢٠,٧٥١ × ١٠% = **٧١,٨١٢,٠٧٥ ل.س**

وبالتالي فإن رصيد الاحتياطي القانوني المعدل يبلغ **٣٦٠,٥٥٩,٨٠٢ ل.س**

من المذكورين

٢٦,٧٢١,٢٢٠ **حـ/ ملخص الدخل**

٢١٣,١٢٨,٠٨٩ **حـ/** تعديلات المستوى العام للأسعار

٢٣٩,٨٤٩,٣٠٩ **إلى حـ/** الاحتياطي **القانوني**

الاحتياطي الاختياري:

في ٢٠١٢/١٢/٣١ تم احتجاز ما نسبته ٦% من الربح الصافي قبل الضريبة المتحقق عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ **٢٧,٠٥٤,٥١٣ ل.س** يتم تعديله كالتالي ٧١٨,١٢٠,٧٥١× ٦ % = **٤٣,٠٨٧,٢٤٥ ل.س**

١٦,٠٣٢,٧٣٢ **من حـ/ ملخص الدخل**

١٦,٠٣٢,٧٣٢ **إلى حـ/** الاحتياطي الاختياري

الأرباح المحتجزة:

بلغ رصيد **الأرباح المحتجزة في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١١٤,٣٠١,٢٧٦) ل.س** حيث تم احتجازه بالكامل في ذلك التاريخ ويتألف من جزئين:

الجزء الأول ١٨,٨٠٤,٠٣٣ ل.س ناتج عن فوارق أسعار الصرف تم تعديله سابقاً إلى **٣٤,٤٦٢,٧٥٢ ل.س**

أما الجزء الثاني ٩٥,٤٩٧,٢٤٣ ل.س يتم تعديله كالتالي

$$٩٥,٤٩٧,٢٤٣ \times \frac{718,120,751}{450,908,553} = ١٥٢,٠٨٩,٧١٢ \text{ ل.س}$$

وبالتالي فإن مبلغ الأرباح المحتجزة المعدل = ١٨٦,٥٥٢,٤٦٤ ل.س

٧٢,٢٥١,١٨٨	من حـ/ ملخص الدخل	
	٧٢,٢٥١,١٨٨	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

أرباح السنة:

بلغت أرباح الفترة المالية المقترحة للتوزيع مبلغ (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ل.س وهي كالتالي:

صافي الربح بعد الضريبة - الاحتياطي القانوني - الاحتياطي الاختياري - الأرباح المحتجزة

٤١١,٤٤٦,٦٤٤ - ٤٥,٠٩٠,٨٥٥ - ٢٧,٠٥٤,٥١٣ - ١١٤,٣٠١,٢٧٦ = ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س

يتم تعديلها كالتالي:

٤٠٣,٣٨١,٤٠٤ - ٧١,٨١٢,٠٧٥ - ٤٣,٠٨٧,٢٤٥ - ١٨٦,٥٥٢,٤٦٤ = ١٠١,٩٢٩,٦٢٠ ل.س

١٢٣,٠٧٠,٣٨٠	من حـ/ أرباح السنة	
	١٢٣,٠٧٠,٣٨٠	إلى حـ/ ملخص الدخل

حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

2,656,234,011	إلى حـ/ صافي المبيعات	3,600,878,683	من حـ/ صافي الأصول الثابتة
22,558,314	إلى حـ/ الإيرادات الأخرى	194,735,080	من حـ/ مخزون المواد الأولية والمساعدة
101,666,894	إلى حـ/ مكاسب القوة الشرائية	334,457,954	من حـ/ مخزون قيد التصنيع
8,085,496,689	إلى حـ/ رأس المال	2,413,589,955	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
213,128,089	إلى حـ/ الاحتياطي القانوني	182,513,625	من حـ/ مخزون الإنتاج التلم ومخلفات الإنتاج
11,113,502	إلى حـ/ أرصدة دائنة أخرى	46,244,828	من حـ/ مصاريف البيع والتوزيع
792,472	إلى حـ/ مؤونة مخاطر السيارات	38,350,679	من حـ/ المصاريف الإدارية والعمومية
		14,416,543	من حـ/ مصاريف التمويل
		645,016	من حـ/ أعباء مخاطر السيارات
		21,933,168	من حـ/ تأمينات وسلف وذمم
		9,349,571	من حـ/ حسابات مدينة مختلفة
		8,151,268	من حـ/ أرصدة مدينة أخرى
		703,436,586	من حـ/ النقدية في الصندوق ولدى المصارف
		3,522,287,015	**رصيد مدين**
11,090,989,971		**11,090,989,971**	

وفيما يلي قائمة الدخل المعدلة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وقائمة المركز المالي المعدلة في ذلك التاريخ

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١		
	بيانات فعلية	بيانات معدلة
صافي المبيعات	**1,955,660,416**	**4,611,894,427**
اهتلاكات وسائل الانتاج	49,871,541	289,701,354
مستلزمات وخدمات الانتاج	1,266,418,791	3,182,708,019
مصاريف الانتاج	1,316,290,332	3,472,409,373
مخزون قيد التصنيع أول المدة	239,024,407	698,667,791
مستلزمات متاحة للانتاج	1,555,314,739	4,171,077,164
مخزون قيد التصنيع آخر المدة	(198,866,449)	(533,324,403)
تكلفة الانتاج	**1,356,448,290**	**3,637,752,761**
مخزون مخلفات الانتاج وانتاج تام أول المدة	163,702,281	478,501,390
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	1,520,150,571	4,116,254,151
مخزون مخلفات الانتاج والانتاج التام آخر المدة	(106,871,002)	(289,384,627)
تكلفة البضاعة المباعة	**1,413,279,569**	**3,826,869,524**
مجمل الربح	**542,380,847**	**785,024,903**
مصاريف بيع وتوزيع	32,927,637	79,172,465
مصاريف إدارية وعمومية	26,940,839	65,291,518
مصاريف تمويل	10,614,224	25,030,767
مجموع المصاريف	70,482,700	169,494,750
صافي دخل التشغيل	**471,898,147**	**615,530,153**
إيرادات أخرى	**23,883,881**	**46,442,195**
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(10,910,987)	(10,910,987)
مسؤولية اجتماعية	(3,000,000)	(3,000,000)
حصة الصندوق التعاوني	(732,030)	(732,030)
مكافآت العاملين	(6,500,000)	(6,500,000)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(23,000,000)	(23,000,000)
أعباء مخاطر سيارات	(730,458)	(1,375,474)
صافي مكاسب القوة الشرائية		**101,666,894**
صافي الربح قبل الضريبة	**450,908,553**	**718,120,751**
ضريبة الدخل المستحقة	(39,461,909)	(39,461,909)
ضرائب مؤجلة		(275,277,438)
مصروف ضريبة الدخل	(39,461,909)	(314,739,347)
صافي الربح بعد الضريبة	**411,446,644**	**403,381,404**
ربحية السهم	**27.43**	**26.89**

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة المركز المالي في ٢٠١٢/١٢/٣١		
	بيانات فعلية	بيانات معدلة
الأصول		
صافي الأصول الثابتة	**747,237,371**	**4,348,116,054**
صافي الزبائن	58,183,072	58,183,072
إجمالي قيمة المخزون	436,619,492	1,148,326,151
تأمينات وسلف وذمم	16,148,362	38,081,530
حسابات مدينة مختلفة	6,883,650	16,233,221
أرصدة مدينة أخرى	6,001,396	14,152,664
النقد في الصندوق ولدى المصارف	879,851,122	1,583,287,708
أجمالي الأصول المتداولة	**1,403,687,094**	**2,858,264,346**
إجمالي الأصول	**2,150,924,465**	**7,206,380,400**
الالتزامات وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين		
رأس المال المكتتب به والمسدد	1,500,000,000	9,585,496,689
احتياطي قانوني	120,710,493	360,559,802
احتياطي اختياري	27,054,513	43,087,245
أرباح محتجزة	114,301,276	186,552,464
أرباح السنة	225,000,000	101,929,620
تعديلات المستوى العام للأسعار		-3,522,287,015
إجمالي حقوق المساهمين	**1,987,066,282**	**6,755,338,805**
الالتزامات المتداولة		
مؤونة مخاطر سيارات	897,446	1,689,918
الأرباح المدورة والمعدة للتوزيع	43,832,635	43,832,635
أقساط سندات وتسهيلات مصرفية مستحقة	27,856,490	27,856,490
الموردون	305,233	305,233
دائنون متنوعون	2,843,878	2,843,878
مسؤولية اجتماعية	3,000,000	3,000,000
حصة الصندوق التعاوني	732,030	732,030
مكافآت مجلس الإدارة	23,000,000	23,000,000
منحة العاملين السنوية	6,500,000	6,500,000
مصاريف مقدرة مستحقة غير مدفوعة	46,708,121	46,708,121
أرصدة دائنة أخرى	8,182,350	19,295,852
ضرائب مؤجلة		275,277,438
إجمالي الالتزامات المتداولة	**163,858,183**	**451,041,595**
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**2,150,924,465**	**7,206,380,400**

ثانياً: إعادة عرض القوائم المالية لعام ٢٠١٣:

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١		
صافي المبيعات		**1,254,905,645**
اهتلاكات وسائل الانتاج	49,868,499	
مستلزمات وخدمات الانتاج	653,494,393	
مصاريف الانتاج	703,362,892	
مخزون قيد التصنيع أول المدة	198,866,449	
مستلزمات متاحة للانتاج	902,229,341	
مخزون قيد التصنيع آخر المدة	(108,871,784)	
تكلفة الانتاج	**793,357,557**	
مخزون مخلفات الانتاج وانتاج تام أول المدة	106,871,002	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	900,228,559	
مخزون مخلفات الانتاج آخر المدة	(9,269,237)	
مخزون تام آخر المدة	(134,663,702)	
مخزون مخلفات الانتاج والانتاج التام آخر المدة	(143,932,939)	
تكلفة البضاعة المباعة		**756,295,620**
مجمل الربح		**498,610,025**
مصاريف بيع وتوزيع	(20,470,637)	
مصاريف إدارية وعمومية	(28,072,172)	
مصاريف تمويل	(13,766,069)	
مجموع المصاريف		**(62,308,878)**
صافي دخل التشغيل		**436,301,147**
إيرادات أخرى	**196,940,016**	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(15,000,000)	
مسؤولية اجتماعية	(3,000,000)	
حصة الصندوق التعاوني	(2,000,000)	
مكافآت العاملين	(7,000,000)	
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(29,500,000)	
أعباء مخاطر سيارات	(773,660)	
صافي الربح قبل الضريبة		**575,967,503**
ضريبة دخل الأرباح		**44,618,642**
صافي الربح بعد الضريبة		**531,348,861**
ربحية السهم		**35.42**

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١		
الأصول		
الأصول الثابتة	1,494,327,826.00	
مجمع اهتلاك الأصول الثابتة	807,463,331.00	
صافي الأصول الثابتة		**686,864,495.00**
صافي الزبائن		**38,275,345.00**
إجمالي قيمة المخزون		**415,876,422.00**
الاعتمادات المستندية وأوامر الشراء		**457,233,506.00**
تأمينات وسلف وذمم		4,514,077.00
حسابات مدينة مختلفة		11,848,970.00
أرصدة مدينة أخرى		3,734,897.00
النقد في الصندوق ولدى المصارف		995,400,927.00
أجمالي الأصول المتداولة		**1,926,884,144.00**
إجمالي الأصول		**2,613,748,639.00**
الالتزامات وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين		
رأس المال المكتتب به والمسدد	1,500,000,000.00	
احتياطي قانوني	178,307,243.00	
احتياطي اختياري	55,806,624.00	
أرباح محتجزة	184,301,276.00	
أرباح السنة	375,000,000.00	
إجمالي حقوق المساهمين		**2,293,415,143.00**
مؤونة مخاطر سيارات	1,504,118.00	
الأرباح المدورة والمعدة للتوزيع	76,685,705.00	
أقساط سندات وتسهيلات مصرفية مستحقة	22,630,335.00	
سندات وتسهيلات مصرفية	100,000,000.00	
دائنون متنوعون	3,211,661.00	
مسؤولية اجتماعية	3,000,000.00	
حصة الصندوق التعاوني	2,000,000.00	
مكافآت مجلس الإدارة	29,500,000.00	
منحة العاملين السنوية	7,000,000.00	
مصاريف مقدرة مستحقة غير مدفوعة	51,745,973.00	
أرصدة دائنة أخرى	23,055,704.00	
إجمالي الالتزامات المتداولة		**320,333,496.00**
إجمالي الالتزامات و حقوق المساهمين		**2,613,748,639.00**

إعادة عرض قائمة الدخل:

صافي المبيعات:

صافي المبيعات المعدلة = **١,٢٥٤,٩٠٥,٦٤٥** × $\frac{482.47}{387.94}$ = ١,٥٦٠,٦٩٠,٦٣٩ ل.س

٣٠٥,٧٨٤,٩٩٤ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

إلى حـ/ صافي المبيعات ٣٠٥,٧٨٤,٩٩٤

الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

تم تعديلها سابقاً ويظهر الجدول التالي بيانات الأصول الثابتة المعدلة في ٢٠١٣/١٢/٣١

البيان	التكلفة التاريخية	مصروف الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	صافي قيمة الأصل
الأراضي	114,654,925			114,654,925
المباني	2,517,758,973	62,329,135	876,357,698	1,641,401,275
آلات وتجهيزات	5,420,973,865	268,400,740	3,412,160,746	2,008,813,119
وسائل نقل	550,275,634	25,051,156	343,783,258	206,492,376
عدد وأدوات وقوالب	76,029,526	5,118,479	65,731,699	10,297,827
أثاث ومفروشات	59,901,848	3,979,067	55,410,151	4,491,697
المجموع	**8,739,594,771**	**364,878,577**	**4,753,443,552**	**3,986,151,219**

٣,٢٩٩,٢٨٦,٧٢٤ من حـ/ صافي الأصول الثابتة

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام ٣,٢٩٩,٢٨٦,٧٢٤

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة = ٣,٩٨٦,١٥١,٢١٩ - ٦٨٦,٨٦٤,٤٩٥ = ٣,٢٩٩,٢٨٦,٧٢٤ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٣,٢٩٩,٢٨٦,٧٢٤ × ١٤% × ٦٠% = ٢٧٧,١٤٠,٠٨٥ل.س

يوضح الجدول التالي توزيع مصاريف الاستهلاك على أقسام المنشأة قبل التعديل

البيان	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
المباني	8,092,992	1,984,543	296,622	341,384	10,715,541
الآلات والتجهيزات	36,808,243	9,026,024			45,834,267
وسائل النقل والإنتقال	3,290,747	806,949	120,611	138,812	4,357,119
العدد والأدوات والقوالب	1,268,293				1,268,293
الأثاث والمفروشات	408,225	100,104	14,962	17,220	540,511
المجموع	**49,868,499**	**11,917,620**	**432,196**	**497,416**	**62,715,731**

يوضح الجدول التالي توزيع مصاريف الاستهلاك على أقسام المنشأة بعد التعديل

البيان	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
المباني	47,074,543	11,543,500	1,725,363	1,985,730	62,329,135
الآلات والتجهيزات	215,545,274	52,855,466			268,400,740
وسائل النقل والإنتقال	18,920,075	4,639,535	693,450	798,096	25,051,156
العدد والأدوات والقوالب	5,118,479				5,118,479
الأثاث والمفروشات	3,005,220	736,933	110,145	126,768	3,979,067
المجموع	**289,663,591**	**69,775,434**	**2,528,958**	**2,910,594**	**364,878,577**

يظهر الجدول التالي توزيع كافة المصاريف على أقسام الشركة قبل التعديل

	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
مصاريف الاستهلاك	49,868,499	11,917,620	432,196	497,416	62,715,731
مستلزمات سلعية	558,514,157	24,153,416	55,915	235,600	582,959,088
المستلزمات الخدمية	1,619,072	7,048,455	11,083,114	13,778,697	33,529,338
مج . الرواتب	24,955,099	25,286,575	8,899,412	12,841,469	71,982,555
مج . التخصيصية				319,443	319,443
فوائد خارجية				13,766,069	13,766,069
ضرائب ورسوم سلعية				399,546	399,546
مجموع	**634,956,827**	**68,406,065**	**20,470,637**	**41,838,241**	**765,671,770**

تعديل المواد الأولية والمساعدة:

بلغ رصيد أول المدة من المواد الأولية والمساعدة (١٣٠,٨٨٢,٠٤١ ل.س) وبلغ رصيد آخر المدة (١٦٣,٠٧١,٦٩٩ ل.س) كما بلغت تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة (٥٨٢,٩٥٩,٠٨٨ ل.س) وبالتالي فإن صافي مشتريات المواد الأولية والمساعدة خلال العام ٢٠١٣ كانت:

٦١٥,١٤٨,٧٤٦ل.س = ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ - ١٦٣,٠٧١,٦٩٩ + ٥٨٢,٩٥٩,٠٨٨

تكلفة المواد الأولية والمساعدة المتاحة للاستخدام = ١٣٠,٨٨٢,٠٤١ + ٦١٥,١٤٨,٧٤٦ = ٧٤٦,٠٣٠,٧٨٧ل.س

مخزون أول المدة المعدل = ٣٢٥,٦١٧,١٢١ ل.س

تكلفة المشتريات المعدلة = ٦١٥,١٤٨,٧٤٦ × $\frac{482.47}{387.94}$ = ٧٦٥,٠٤٣,٠٨٨ل.س

تكلفة المواد المتاحة للاستخدام المعدلة =

٣٢٥,٦١٧,١٢١ + ٧٦٥,٠٤٣,٠٨٨ = ١,٠٩٠,٦٦٠,٢٠٩ ل.س

تكلفة المواد المتاحة للاستخدام = تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة + مخزون آخر المدة

تكلفة المواد المستخدمة المعدلة = تكلفة المواد المستخدمة التاريخية × $\frac{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام المعدلة}}{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام التاريخية}}$

تكلفة المواد المستخدمة المعدلة = 582,959,088 × $\frac{1,090,660,209}{746,030,787}$ = ٨٥٢,٢٥٧,٤٢٩ ل.س

تكلفة مخزون آخر المدة المعدلة = تكلفة مخزون آخر المدة التاريخية × $\frac{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام المعدلة}}{\text{تكلفة المواد المتاحة للاستخدام التاريخية}}$

تكلفة مخزون آخر المدة المعدلة = ١٦٣,٠٧١,٦٩٩ × $\frac{1,090,660,209}{746,030,787}$ = ٢٣٨,٤٠٢,٧٨٠ ل.س

٧٥,٣٣١,٠٨١ من حـ/ مخزون المواد الأولية والمساعدة

٧٥,٣٣١,٠٨١ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة = ٢٣٨,٤٠٢,٧٨٠ - ١٦٣,٠٧١,٦٩٩ = ٧٥,٣٣١,٠٨١ ل.س

التزام ضريبة الدخل المؤجلة = ٧٧,٠٦١,٦٢٢ × ١٤% ×٦٠% = ٦,٣٢٧,٨١١ ل.س

فيما يلي توزيع تكلفة المواد الأولية والمساعدة المستخدمة على أقسام الشركة قبل وبعد التعديل

مستلزمات سلعية	إنتاج	خدمات	تسويق	إدارة	المجموع
بيانات فعلية	558,514,157	24,153,416	55,915	235,600	582,959,088
بيانات معدلة	816,520,146	35,311,103	81,745	344,436	852,257,429

تعديل المصاريف الأخرى:

بلغت مجموعة المصاريف الأخرى (١١٩,٩٩٦,٩٥١ ل.س) وهي تشمل الرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية والتحويلات وقد كان نصيب الأقسام الانتاجية (٢٦,٥٧٤,١٧١) والخدمية (٣٢,٣٣٥,٠٣٠) يتم تعديلها على أساس متوسط الرقم القياسي خلال العام ٢٠١٣ أي باستخدام معامل التعديل $\frac{482.47}{387.94}$

المصاريف الأخرى	إنتاج	خدمات	المجموع
بيانات فعلية	26,574,171	32,335,030	58,909,201
بيانات معدلة	33,049,544	40,214,162	73,263,706

مصاريف الإنتاج المعدلة:

	بيانات فعلية	بيانات معدلة
استهلاكات وسائل الإنتاج	49,868,499	289,663,591
مستلزمات وخدمات الإنتاج	653,494,393	994,870,389
مصاريف الإنتاج	703,362,892	1,284,533,980

تعديل المخزون قيد التصنيع أول المدة وآخر المدة:

بلغ المخزون قيد التصنيع أول المدة (١٩٨,٨٦٦,٤٤٩ل.س) وآخر المدة (١٠٨,٨٧١,٧٨٤ل.س)

مخزون قيد التصنيع أول المدة المعدل = ٥٣٣,٣٢٤,٤٠٣ل.س

المستلزمات المتاحة للإنتاج = مخزون قيد التصنيع أول المدة + مصاريف الإنتاج

المستلزمات المتاحة للإنتاج = ١٩٨,٨٦٦,٤٤٩ + ٧٠٣,٣٦٢,٨٩٢ = ٩٠٢,٢٢٩,٣٤١ل.س

مستلزمات متاحة للإنتاج معدلة = مخزون قيد التصنيع أول المدة المعدل + مصاريف الإنتاج المعدلة

٥٣٣,٣٢٤,٤٠٣ + ١,٢٨٤,٥٣٣,٩٨٠ = ١,٨١٧,٨٥٨,٣٨٣ ل.س

تقسم تكلفة المستلزمات المتاحة للإنتاج إلى قسمين :

تكلفة الإنتاج (٧٩٣,٣٥٧,٥٥٧ل.س) ومخزون قيد التصنيع آخر المدة (١٠٨,٨٧١,٧٨٤ل.س)

$$\text{تكلفة الإنتاج المعدلة} = \text{تكلفة الإنتاج التاريخية} \times \frac{\text{تكلفة المستلزمات المتاحة للإنتاج المعدلة}}{\text{تكلفة المستلزمات المتاحة للإنتاج التاريخية}}$$

$$\text{تكلفة الإنتاج المعدلة} = ٧٩٣,٣٥٧,٥٥٧ \times \frac{1,817,858,383}{902,229,341} = ١,٥٩٨,٤٩٧,٨٧٧ل.س$$

$$\text{مخزون قيد التصنيع آخر المدة المعدل} = \text{مخزون قيد التصنيع آخر المدة} \times \frac{\text{المستلزمات المتاحة للإنتاج المعدلة}}{\text{المستلزمات المتاحة للإنتاج التاريخية}}$$

$$\text{مخزون قيد التصنيع آخر المدة المعدل} = ١٠٨,٨٧١,٧٨٤ \times \frac{1,817,858,383}{902,229,341} = ٢١٩,٣٦٠,٥٠٦ \text{ ل.س}$$

١١٠,٤٨٨,٧٢٢ من حـ/ مخزون قيد التصنيع

١١٠,٤٨٨,٧٢٢ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام

الفرق المؤقت للمخزون قيد التصنيع = ١١٠,٤٨٨,٧٢٢ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ١٠١,٦٤٣,٤٠٨ × ١٤% × ٦٠% = ٩,٢٨١,٠٥٣ ل.س

تعديل المخزون التام ومخزون مخلفات الإنتاج وتكلفة البضاعة المباعة:

بلغ مخزون الانتاج التام ومخزون مخلفات الانتاج أول المدة (١٠٦,٨٧١,٠٠٢ ل.س) كما بلغ مخزون آخر المدة (١٤٣,٩٣٢,٩٣٩ ل.س)

مخزون الإنتاج التام ومخزون مخلفات الإنتاج أول المدة المعدل = ٢٨٩,٣٨٤,٦٢٧ ل.س

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخية = ٩٠٠,٢٢٨,٥٥٩ ل.س

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة =

المخزون التام ومخزون مخلفات الإنتاج أول المدة المعدل + تكلفة الإنتاج المعدلة

= ٢٨٩,٣٨٤,٦٢٧ + ١,٥٩٨,٤٩٧,٨٧٧ = ١,٨٨٧,٨٨٢,٥٠٤ ل.س

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة المعدلة} = \text{تكلفة البضاعة المباعة التاريخية} \times \frac{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة}}{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخية}}$$

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة المعدلة} = ٧٥٦,٢٩٥,٦٢٠ \times \frac{1,887,882,504}{900,228,559} = ١,٥٨٦,٠٣٨,٦٢٨ \text{ ل.س}$$

٨٢٩,٧٤٣,٠٠٨ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

٨٢٩,٧٤٣,٠٠٨ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

مخزون الإنتاج التام ومخزون مخلفات الإنتاج آخر المدة المعدل =

$$\text{مخزون الإنتاج التام ومخزون مخلفات الإنتاج آخر المدة} \times \frac{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع المعدلة}}{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التاريخية}}$$

$$= ١٤٣,٩٣٢,٩٣٩ \times \frac{1,887,882,504}{900,228,559} = ٣٠١,٨٤٣,٨٧٦ \text{ ل.س}$$

١٥٧,٩١٠,٩٣٧ من حـ/ مخزون الإنتاج التام ومخلفات الإنتاج

١٥٧,٩١٠,٩٣٧ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

الفرق المؤقت للمخزون التام = ٣٠١,٨٤٣,٨٧٦ - ١٤٣,٩٣٢,٩٣٩ = ١٥٧,٩١٠,٩٣٧ ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ١٤٦,٩٦٨,١٦٢ × ١٤% × ٦٠% = ١٣,٢٦٤,٥١٩ ل.س

مجمل الربح المعدل = صافي المبيعات المعدلة – **تكلفة البضاعة المباعة المعدلة**

= ١,٥٦٠,٦٩٠,٦٣٩ - ١,٥٨٦,٠٣٨,٦٢٨ = - ٢٥,٣٤٧,٩٨٩ ل.س

مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية:

وهي **تتألف من المستلزمات** السلعية واستهلاك **وسائل الانتاج** والمصاريف **الأخرى**، حيث أن **المستلزمات** السلعية واستهلاك **وسائل الانتاج** تم تعديلها سابقاً، أما المصاريف الأخرى فيتم تعديلها **استناداً إلى متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٣ كما في الجدول التالي:**

البيان	مصاريف البيع والتوزيع		المصاريف الإدارية والعمومية	
	بيانات تاريخية	بيانات معدلة	بيانات تاريخية	بيانات معدلة
مستلزمات سلعية	55,915	81,745	235,600	344,436
استهلاك وسائل الانتاج	432,196	2,528,958	497,416	2,910,594
مصاريف أخرى	19,982,526	24,851,702	27,339,156	34,000,933
المجموع	20,470,637	27,462,405	28,072,172	37,255,963

٦,٩٩١,٧٦٨ من حـ/ مصاريف البيع والتوزيع

٦,٩٩١,٧٦٨ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٩,١٨٣,٧٩١ من حـ/ المصاريف الإدارية والعمومية

٩,١٨٣,٧٩١ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

مصاريف التمويل

يتم تعديلها على أساس متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٣

مصاريف التمويل **المعدلة** = ١٣,٧٦٦,٠٦٩ × $\frac{482.47}{387.94}$ = ١٧,١٢٠,٤٧٠ ل.س

٣,٣٥٤,٤٠١ من حـ/ مصاريف التمويل

٣,٣٥٤,٤٠١ إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

صافي ربح (خسارة) التشغيل المعدل = مجمل الربح المعدل - مصاريف البيع والتوزيع المصاريف الإدارية والعمومية والتمويل المعدلة =

-٢٥,٣٤٧,٩٨٩ - ٢٧,٤٦٢,٤٠٥ - ٣٧,٢٥٥,٩٦٣ - ١٧,١٢٠,٤٧٠

صافي ربح (خسارة) **التشغيل المعدل = - ١٠٧,١٨٦,٨٢٧ ل.س**

الإيرادات الأخرى:

بلغت الإيرادات **الأخرى مبلغ** ١٩٦,٩٤٠,٠١٦**ل.س** وهي **تقسم إلى** قسمين :

القسم الأول ١٢٦,٩٤٠,٠١٦**ل.س** يتضمن إيرادات غير تشغيلية **مثل الفوائد الدائنة** وإيرادات التشغيل للغير ويتم تعديله **استناداً إلى متوسط الرقم** القياسي **للمستوى العام للأسعار خلال العام** ٢٠١٣

$$١٢٦,٩٤٠,٠١٦ \times \frac{482.47}{387.94} = ١٥٧,٨٧١,٧٠٦ \text{ ل.س}$$

أما القسم الآخر يبلغ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠**ل.س** يتضمن إيرادات **فوارقات قطع أجنبي ما بين سعر المصرف المركزي** بتاريخ ٢٠١٣/١/١ **وسعر المصرف المركزي** بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ لا يتم تعديله

إيرادات أخرى معدلة = ٢٢٧,٨٧١,٧٠٦**ل.س**

٣٠,٩٣١,٦٩٠ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٣٠,٩٣١,٦٩٠ إلى حـ/ الإيرادات **الأخرى**

مؤونة الديون **المشكوك في** تحصيلها والمسؤولية الاجتماعية **وحصة الصندوق التعاوني ومكافآت** العاملين **ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة** لا يتم تعديلها لأنها مرتبطة بصافي التغيرات في المركز النقدي.

أعباء مخطط سيارات:

لا يتم تعديلها لأنها مقومة على أساس الأسعار السائدة في ٢٠١٣/١٢/٣١

مكاسب أو خسائر القوة الشرائية:

١- احتساب خسائر القوة الشرائية الناتجة عن الأصول النقدية

يوضح الجدول التالي أرصدة الأصول النقدية في بداية العام ٢٠١٣ وفي نهاية كل ربع

	صافي الزبائن	النقدية بالليرة السورية	المجموع
٢٠١٣/٠١/٠١	58,183,072	35,217,874	93,400,946
٢٠١٣/٠٣/٣١	57,918,383	79,491,404	137,409,787
٢٠١٣/٠٦/٣٠	55,107,178	13,138,941	68,246,119
٣٠١٣/٠٩/٣٠	53,666,903	6,476,316	60,143,219
٢٠١٣/١٢/٣١	38,275,345	5,567,907	43,843,252

ويوضح الجدول التالي كيفية تعديل الأصول النقدية خلال العام ٢٠١٣

البيان	الأرقام الفعلية	معامل التعديل	الأرقام المعدلة
رصيد ١-١-٢٠١٣	93,400,946	482.47/256.22	175,876,803
حركة الربع الأول	44,008,841	482.47/277.57	76,493,986
حركة الربع الثاني	(69,163,668)	482.47/335.16	(٩٩,٥٦١,٥٩٢)
حركة الربع الثالث	(٨,١٠٢,٩٠٠)	482.47/454.07	(٨,٦٠٩,٦٣٦)
حركة الربع الرابع	(١٦,٢٩٩,٩٦٧)	482.47/484.96	(١٦,٢١٦,٣٨٧)
رصيد ٣١-١٢-٢٠١٣	43,843,252		127,983,173

خسارة القوة الشرائية الناتجة عن حيازة الأصول النقدية = ٨٤,١٣٩,٩٢١ل.س

٢- احتساب مكاسب القوة الشرائية الناتجة عن الالتزامات النقدية:

يوضح الجدول التالي أرصدة الالتزامات النقدية في بداية العام ٢٠١٣ وفي نهاية كل ربع

	٢٠١٣/٠١/٠١	٢٠١٣/٠٣/٣١	٢٠١٣/٠٦/٣٠	٢٠١٣/٠٩/٣٠	٢٠١٣/١٢/٣١
الأرباح المعدة للتوزيع	43,832,635	268,511,934	98,998,424	81,292,155	76,685,705
أقساط سندات مستحقة	27,856,490		58,524,935	50,056,973	22,630,335
سندات وتسهيلات مصرفية			100,000,000	100,000,000	100,000,000
الموردون	305,233	1,102,252	264,316	54,495	
دائنون متنوعون	2,843,878	2,437,917	3,439,197	2,691,004	3,211,661
مسؤولية اجتماعية	3,000,000	3,000,000	3,000,000		3,000,000
حصة الصندوق التعاوني	732,030	732,030			2,000,000
مكافآت مجلس الإدارة	23,000,000	17,742,858			29,500,000
منحة العاملين السنوية	6,500,000	3,008,250			7,000,000
مصاريف مستحقة	46,708,121	57,175,099	70,476,842	31,483,406	51,745,973
المجموع	**154,778,387**	**353,710,340**	**334,703,714**	**265,578,033**	**295,773,674**

يوضح الجدول التالي تعديل الالتزامات النقدية:

البيان	الأرقام الفعلية	معامل التعديل	الأرقام المعدلة
رصيد ١-١-٢٠١٣	154,778,387	482.47/256.22	291,452,378
حركة الربع الأول	198,931,953	482.47/277.57	345,781,963
حركة الربع الثاني	(19,006,626)	482.47/335.16	(27,360,445)
حركة الربع الثالث	(69,125,681)	482.47/454.07	(73,449,176)
حركة الربع الرابع	30,195,641	482.47/484.96	30,040,603
رصيد ٣١-١٢-٢٠١٣	295,773,674		566,465,323

مكاسب القوة الشرائية الناتجة عن الالتزامات النقدية = ٢٧٠,٦٩١,٦٤٩ل.س

صافي مكاسب القوة الشرائية = ٢٧٠,٦٩١,٦٤٩ - ٨٤,١٣٩,٩٢١ = ١٨٦,٥٥١,٧٢٨ل.س

١٨٦,٥٥١,٧٢٨ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

١٨٦,٥٥١,٧٢٨ إلى حـ/ مكاسب القوة الشرائية

صافي الربح قبل الضريبة المعدل = ٢٤٩,٩٦٢,٩٤٧ل.س

إعادة عرض قائمة المركز المالي :

الأصول الثابتة:

تم تعديل الأصول الثابتة سابقاً، صافي الأصول الثابتة المعدلة = ٣,٩٨٦,١٥١,٢١٩ل.س

صافي الزبائن: بند نقدي لا يتم تعديله

المخزون: تم تعديله سابقاً

مخزون المواد الأولية والمساعدة	238,402,780
مخزون قيد التصنيع	219,360,506
مخزون الإنتاج التام ومخلفات الإنتاج	301,843,876
إجمالي قيمة المخزون	**759,607,162**

الاعتمادات المستندية وأوامر الشراء ومؤوناتها:

بلغت قيمتها (٤٥٧,٢٣٣,٥٠٦)ل.س وهي عبارة عن مشتريات في الطريق من مواد أولية ومستلزمات الانتاج وغيرها حيت تمت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ لذلك لا يتم تعديلها.

تأمينات وسلف وذمم:

بلغت قيمتها (٤,٥١٤,٠٧٧)ل.س وهي عبارة عن مصاريف مدفوعة مقدماً لذلك تعتبر أصل غير نقدي ويتم تعديلها كالتالي : ٤,٥١٤,٠٧٧ × $\frac{482.47}{387.94}$ = ٥,٦١٤,٠٣٠ل.س

١,٠٩٩,٩٥٣ من حـ/ تأمينات وسلف وذمم

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ١,٠٩٩,٩٥٣

الفرق المؤقت الخاضع الضريبة = ٥,٦١٤,٠٣٠ - ٤,٥١٤,٠٧٧ = ١,٠٩٩,٩٥٣ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ١,٠٩٩,٩٥٣ × ١٤% × ٦٠% = ٩٢,٣٩٦ل.س

حسابات مدينة مختلفة:

بلغت قيمتها (١١,٨٤٨,٩٧٠)ل.س وهي عبارة عن مصاريف مدفوعة مقدماً يتم تعديلها حسب متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٣ : ١١,٨٤٨,٩٧٠ × $\frac{482.47}{387.94}$ = ١٤,٧٣٦,٢٢٩ ل.س

٢,٨٨٧,٢٥٩ من حـ/ حسابات مدينة مختلفة

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ٢,٨٨٧,٢٥٩

الفرق المؤقت الخاضع الضريبة = ١٤,٧٣٦,٢٢٩ - ١١,٨٤٨,٩٧٠ = ٢,٨٨٧,٢٥٩ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٢,٨٨٧,٢٥٩ × ١٤% ×٦٠% = ٢٤٢,٥٣٠ل.س

أرصدة مدينة أخرى:

بلغت قيمتها (٣,٧٣٤,٨٩٧)ل.س وهي تمثل دفعات مقدمة للموردين لقاء سلع أو خدمات سيتم استلامها لاحقاً يتم تعديلها حسب متوسط المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٣

٣,٧٣٤,٨٩٧ × $\frac{482.47}{387.94}$ = ٤,٦٤٤,٩٨٦ل.س

٩١٠,٠٨٩ من حـ/ أرصدة مدينة أخرى

إلى حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار ٩١٠,٠٨٩

الفرق المؤقت للأرصدة مدينة أخرى = ٤,٦٤٤,٩٨٦ - ٣,٧٣٤,٨٩٧ = ٩١٠,٠٨٩ل.س

التزام الضريبة المؤجلة = ٩١٠,٠٨٩ × ١٤% × ٦٠% = ٧٦,٤٤٧ل.س

النقدية في الصندوق ولدى المصارف:

بلغ رصيد الأموال الجاهزة الموجودة في الصناديق والمصارف لجميع العملات المتوفرة لدى الشركة مبلغ (٩٩٥,٤٠٠,٩٢٧)ل.س تتألف من العناصر التالية:

البيان	المبلغ /ل.س	سعر الصرف المستخدم
الصندوق /سوري	631,610	
الصندوق / دولار	187,872	١ دولار = ١٤٢.٢٢
المصارف /سوري	4,936,297	
المصارف / دولار	75,193,846	١ دولار = ١٤٢.٢٢
المصارف / يورو	18,933,826	١ يورو = ١٩٦.٢٧
المصارف / درهم	895,517,476	١ درهم = ٣٨.٧٤
المجموع	**995,400,927**	

الأرصدة النقدية بالليرة السورية لا يتم تعديله باعتباره أصل نقدي كذلك الأمر بالنسبة إلى الأرصدة النقدية بالعملات الأجنبية لأنها معبر عنها باسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية.

الالتزامات:

مؤونة مخاطر السيارات:

تم تخصيص مبلغ (١,٥٠٤,١١٨)ل.س مؤونة مخاطر السيارات حيث تم حجز مبلغ (٨٩٧,٤٤٦ل.س) في ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم تعديله إلى (١,٦٨٩,٩١٨ ل.س) وفي ٢٠١٣/١٢/٣١ تم حجز مبلغ (٦٠٦,٦٧٢ ل.س) لايتم تعديه لأنه مقوم على أساس الأسعار السائدة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١

مؤونة مخاطر السيارات المعدلة = ١,٦٨٩,٩١٨ + ٦٠٦,٦٧٢ = ٢,٢٩٦,٥٩٠ل.س

٧٩٢,٤٧٢ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٧٩٢,٤٧٢ إلى حـ/ مؤونة مخاطر السيارات

الفرق المؤقت القابل للاقتطاع = ٧٩٢,٤٧٢

الأصل الضريبي المؤجل = ٧٩٢,٤٧٢ × ١٤% × ٦٠% = ٦٦,٥٦٧ل.س

أرصدة دائنة أخرى:

بلغت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ (٢٣,٠٥٥,٧٠٤)ل.س وهي تمثل رصيد الزبائن الدائنون وبعض المدينون المختلفون الذين يسددون مبالغ مسبقاً للشركة أي أنه تمثل إيرادات محصلة مقدماً لذلك يتم تعديلها استناداً إلى متوسط الرقم القياسي خلال العام ٢٠١٣

$$٢٣,٠٥٥,٧٠٤ \times \frac{482.47}{387.94} = ٢٨,٦٧٣,٧٢٧ل.س$$

٥,٦١٨,٠٢٣ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٥,٦١٨,٠٢٣ إلى حـ/ أرصدة دائنة أخرى

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة = ٢٨,٦٧٣,٧٢٧ - ٢٣,٠٥٥,٧٠٤ = ٥,٦١٨,٠٢٣ل.س

الأصل الضريبي المؤجل = ٥,٦١٨,٠٢٣ × ١٤% × ٦٠% = ٤٧١,٩١٤ ل.س

الأرباح المدورة المعدة للتوزيع **وأقساط السندات** والتسهيلات المصرفية **المستحقة والموردون** والمتعهدون والمسؤولية الاجتماعية **وحصة الصندوق التعاوني والمكافآت** والمصاريف **المستحقة** لا يتم تعديلها باعتبارها **التزامات نقدي**

الضرائب المؤجلة :

بعد تعديل البيانات المالية لعام ٢٠١٣ ينتج بند الضرائب المؤجلة دائناً بمبلغ (٣٠٥,٨٨٦,٣٦٠ل.س)

وفي البيانات المعدلة لعام ٢٠١٢ **نتج بند الضرائب المؤجلة بمبلغ** (٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨ل.س)

الزيادة في مبلغ الضرائب المؤجلة = ٣٠,٦٠٨,٩٢٢ل.س

من المذكورين

٢٧٥,٢٧٧,٤٣٨ حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٣٠,٦٠٨,٩٢٢ حـ/ مصروف ضريبة الدخل

٣٠٥,٨٨٦,٣٦٠ إلى حـ/ الالتزام الضريبي المؤجل

مصروف ضريبة الدخل المعدل = ٤٤,٦١٨,٦٤٢ + ٣٠,٦٠٨,٩٢٢ = ٧٥,٢٢٧,٥٦٤ل.س

صافي الدخل بعد الضريبة المعدل = ٢٤٩,٩٦٢,٩٤٧ - ٧٥,٢٢٧,٥٦٤ = ١٧٤,٧٣٥,٣٨٣ل.س

حقوق المساهمين :

رأس المال المكتب به والمسدد: بلغ (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل.س)

تم تعديله إلى (٩,٥٨٥,٤٩٦,٦٨٩ل.س)

٨,٠٨٥,٤٩٦,٦٨٩ من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

٨,٠٨٥,٤٩٦,٦٨٩ إلى حـ/ رأس المال

الاحتياطي القانوني:

بلغ الاحتياطي **القانوني المتراكم** مبلغ (١٧٨,٣٠٧,٢٤٣)ل.س وهو كالتالي

(120,710,493)ل.س بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ تم تعديله سابقاً إلى (٣٦٠,٥٥٩,٨٠٢)ل.س

(٥٧,٥٩٦,٧٥٠)ل.س تم احتجازه بنسبة ١٠% من صافي الدخل قبل الضريبة لعام ٢٠١٣

يتم تعديله كالتالي: ٢٤٩,٩٦٢,٩٤٧ × ١٠% = ٢٤,٩٩٦,٢٩٤ل.س

رصيد الاحتياطي القانوني المعدل = ٣٨٥,٥٥٦,٠٩٦ل.س

٢٣٩,٨٤٩,٣٠٩	من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار
	إلى المذكورين
٢٠٧,٢٤٨,٨٥٤	حـ/ الاحتياطي القانوني
٣٢,٦٠٠,٤٥٥	حـ/ ملخص الدخل

الاحتياطي الاختياري:

بلغ رصيد الاحتياطي الاختياري في ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ (٥٥,٨٠٦,٦٢٤)ل.س وهو كالتالي

٢٧,٠٥٤,٥١٣ل.س تم احتجازه في ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم تعديله إلى ٤٣,٠٨٧,٢٤٥ل.س

٢٨,٧٥٢,١١١ل.س تم احتجازه في ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع 5% من صافي الربح قبل الضريبة يتم تعديله كالتالي: ٢٤٩,٩٦٢,٩٤٧ × 5% = ١٢,٤٩٨,١٤٧ل.س

رصيد الاحتياطي الاختياري المعدل في ٢٠١٣/١٢/٣١ = ٥٥,٥٨٥,٣٩٢ل.س

	من المذكورين
٢٢١,٢٣٢	حـ/ الاحتياطي الاختياري
١٦,٠٣٢,٧٣٢	حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار
١٦,٢٥٣,٩٦٤	إلى حـ/ ملخص الدخل

الأرباح المحتجزة:

بلغ رصيد الأرباح المحتجزة في 2013/12/31 (١٨٤,٣٠١,٢٧٦)ل.س وهو كالتالي:

١١٤,٣٠١,٢٧٦ل.س تم احتجازه في ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم تعديله إلى ١٨٦,٥٥٢,٤٦٤ل.س

الجزء الآخر ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ل.س ناتج عن فرق تقييم القطع الأجنبي في ٢٠١٣/١٢/٣١ لا يتم تعديله

وبالتالي فإن مبلغ الأرباح المحتجزة المعدل = ٢٥٦,٥٥٢,٤٦٤ل.س

٧٢,٢٥١,١٨٨	من حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار
٧٢,٢٥١,١٨٨	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

أرباح السنة:

بلغت أرباح الفترة المالية المقترحة للتوزيع مبلغ (٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠)ل.س وهي كالتالي:

صافي الربح بعد الضريبة - الاحتياطي القانوني - الاحتياطي الاختياري - الأرباح المحتجزة

٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ل.س = ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ - ٢٨,٧٥٢,١١١ - ٥٧,٥٩٦,٧٥٠ - ٥٣١,٣٤٨,٨٦١

يتم تعديلها كالتالي:

٦٧,٢٤٠,٩٤١ل.س = ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ - ١٢,٤٩٨,١٤٧ - ٢٤,٩٩٦,٢٩٥ - ١٧٤,٧٣٥,٣٨٣

٣٠٧,٧٥٩,٠٥٩	من حـ/ أرباح السنة
٣٠٧,٧٥٩,٠٥٩	إلى حـ/ ملخص الدخل

حـ/ تعديلات المستوى العام للأسعار

305,784,994	إلى حـ/ صافي المبيعات	3,299,286,724	من حـ/ صافي الأصول الثابتة
30,931,690	إلى حـ/ الإيرادات الأخرى	75,331,081	من حـ/ مخزون المواد الأولية والمساعدة
186,551,728	إلى حـ/ مكاسب القوة الشرائية	110,488,722	من حـ/ مخزون قيد التصنيع
8,085,496,689	إلى حـ/ رأس المال	829,743,008	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
239,849,309	إلى حـ/ الاحتياطي القانوني	157,910,937	من حـ/ مخزون الإنتاج التام ومخلفات الإنتاج
16,032,732	إلى حـ/ الاحتياطي الاختياري	6,991,768	من حـ/ مصاريف البيع والتوزيع
72,251,188	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة	9,183,791	من حـ/ المصاريف الإدارية والعمومية
5,618,023	إلى حـ/ أرصدة دائنة أخرى	3,354,401	من حـ/ مصاريف التمويل
792,472	إلى حـ/ مؤونة مخاطر السيارات	1,099,953	من حـ/ تأمينات وسلف ودمم
275,277,438	إلى حـ/ الالتزام الضريبي المؤجل	2,887,259	من حـ/ حسابات مدينة مختلفة
		910,089	من حـ/ أرصدة مدينة أخرى
		4,721,398,530	**رصيد مدين**
9,218,586,263		**9,218,586,263**	

وفيما يلي كل من قائمة الدخل المعدلة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وقائمة المركز المالي المعدلة في ذلك التاريخ

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١		
	بيانات فعلية	بيانات معدلة
صافي المبيعات	**1,254,905,645**	**1,560,690,639**
اهتلاكات وسائل الانتاج	49,868,499	289,663,591
مستلزمات وخدمات الانتاج	653,494,393	994,870,389
مصاريف الانتاج	703,362,892	1,284,533,980
مخزون قيد التصنيع أول المدة	198,866,449	533,324,403
مستلزمات متاحة للانتاج	902,229,341	1,817,858,383
مخزون قيد التصنيع آخر المدة	(108,871,784)	(219,360,506)
تكلفة الانتاج	**793,357,557**	**1,598,497,877**
مخزون مخلفات الانتاج وانتاج تام أول المدة	106,871,002	289,384,627
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	900,228,559	1,887,882,504
مخزون مخلفات الانتاج والانتاج التام آخر المدة	(143,932,939)	(301,843,876)
تكلفة البضاعة المباعة	**756,295,620**	**1,586,038,628**
مجمل الربح (الخسارة)	**498,610,025**	**(25,347,989)**
مصاريف بيع وتوزيع	(20,470,637)	(27,462,405)
مصاريف إدارية وعمومية	(28,072,172)	(37,255,963)
مصاريف تمويل	(13,766,069)	(17,120,470)
مجموع المصاريف	(62,308,878)	(81,838,838)
صافي دخل (خسارة) التشغيل	**436,301,147**	**(107,186,827)**
إيرادات أخرى	**196,940,016**	**227,871,706**
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(15,000,000)	(15,000,000)
مسؤولية اجتماعية	(3,000,000)	(3,000,000)
حصة الصندوق التعاوني	(2,000,000)	(2,000,000)
مكافآت العاملين	(7,000,000)	(7,000,000)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(29,500,000)	(29,500,000)
أعباء مخاطر سيارات	(773,660)	(773,660)
صافي مكاسب القوة الشرائية		**186,551,728**
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**575,967,503**	**249,962,947**
ضريبة الدخل المستحقة	44,618,642	44,618,642
ضرائب مؤجلة		30,608,922
مصروف ضريبة الدخل	(44,618,642)	(75,227,564)
صافي الربح بعد الضريبة	**531,348,861**	**174,735,383**
ربحية السهم	**٣٥.٤٢**	**١١.٦٥**

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - حماه		
قائمة المركز المالي في ٢٠١٣/١٢/٣١		
	بيانات فعلية	**بيانات معدلة**
الأصول		
صافي الأصول الثابتة	686,864,495	3,986,151,219
صافي الزبائن	38,275,345	38,275,345
إجمالي قيمة المخزون	415,876,422	759,607,162
الاعتمادات المستندية وأوامر الشراء	457,233,506	457,233,506
تأمينات وسلف وذمم	4,514,077	5,614,030
حسابات مدينة مختلفة	11,848,970	14,736,229
أرصدة مدينة أخرى	3,734,897	4,644,986
النقد في الصندوق ولدى المصارف	995,400,927	995,400,927
مجموع الأصول المتداولة	**1,926,884,144**	**2,275,512,185**
إجمالي الأصول	**2,613,748,639**	**6,261,663,404**
الالتزامات وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين		
رأس المال المكتتب به والمسدد	1,500,000,000	9,585,496,689
احتياطي قانوني	178,307,243	385,556,096
احتياطي اختياري	55,806,624	55,585,392
أرباح محتجزة	184,301,276	256,552,464
أرباح السنة	375,000,000	67,240,941
تعديلات المستوى العام للأسعار		(4,721,398,530)
إجمالي حقوق المساهمين	**2,293,415,143**	**5,629,033,053**
مؤونة مخاطر سيارات	1,504,118	2,296,590
الأرباح المدورة والمعدة للتوزيع	76,685,705	76,685,705
أقساط سندات وتسهيلات مصرفية مستحقة	22,630,335	22,630,335
سندات وتسهيلات مصرفية	100,000,000	100,000,000
دائنون متنوعون	3,211,661	3,211,661
مسؤولية اجتماعية	3,000,000	3,000,000
حصة الصندوق التعاوني	2,000,000	2,000,000
مكافآت مجلس الإدارة	29,500,000	29,500,000
منحة العاملين السنوية	7,000,000	7,000,000
مصاريف مقدرة مستحقة غير مدفوعة	51,745,973	51,745,973
أرصدة دائنة أخرى	23,055,704	28,673,727
ضرائب مؤجلة		305,886,360
إجمالي الالتزامات المتداولة	**320,333,496**	**632,630,351**
إجمالي الالتزامات و حقوق المساهمين	**2,613,748,639**	**6,261,663,404**

اختبار الفرضيات:

١- اختبار الفرضية الأولى:

"يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على قياس الدخل والمركز المالي"

لدى إعادة عرض البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية بحماه عن عام ٢٠١٣ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لاختبار هذه الفرضية توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

أ. هناك فارقاً جوهرياً بين قيم الأصول الثابتة الظاهرة في البيانات المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وقيمها في البيانات المالية المعاد عرضها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين، حيث بلغ مجموع صافي الأصول الثابتة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية (٦٨٦,٨٦٤,٤٩٥) ل.س، في حين بلغ مجموع صافي الأصول الثابتة في القوائم المالية المعاد عرضها (٣,٩٨٦,١٥١,٢١٩) ل.س أي أن هناك زيادة بمقدار (٣,٢٩٩,٢٨٦,٧٢٤) ل.س وبمعدل (٤٨٠.٣٤ %).

ب. هناك فارقاً جوهرياً بين مجمع استهلاك الأصول الثابتة في البيانات المالية المعدة وفق مدخل التكلفة التاريخية ومجمع الاستهلاك في البيانات المالية المعاد عرضها، حيث بلغ مجمع استهلاك الأصول الثابتة في البيانات المالية المعاد عرضها (٤,٧٥٣,٤٤٣,٥٥٢) ل.س، في حين بلغ مجمع الاستهلاك في البيانات المالية المعدة وفق مدخل التكلفة التاريخية (٨٠٧,٤٦٣,٣٣١) ل.س. وهو لا يكفي لاستبدال الأصول الثابتة الحالية بأصول جديدة الأمر الذي يؤثر سلباً على المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة وقدرتها على الاستمرار في أداء أنشطتها المختلفة التي تأسست من أجلها.

ج. إزدادت جميع عناصر قائمة المركز المالي بشكل جوهري لدى إعادة عرضها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين، إذ ازداد مجموع الأصول بمقدار (٣,٦٤٧,٩١٤,٧٦٥) ل.س وبمعدل (١٤٠%)، كما أن حقوق المساهمين ازدادت بنفس المعدل تقريباً.

د. ظهر صافي الربح عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ في البيانات المالية المعاد عرضها بمبلغ (١٧٤,٧٣٥,٣٨٣) ل.س في حين ظهر في قائمة الدخل في البيانات المنشورة للشركة الأهلية للزيوت النباتية والمعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية بمبلغ (٥٣١,٣٤٨,٨٦١) ل.س، أي أن صافي الربح وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية يزيد عن صافي الربح المعدل بمقدار (٣٥٦,٦١٣,٤٧٨) ل.س. إن هذه الزيادة في صافي الربح هي زيادة وهمية ناتجة عن مقابلة إيرادات حديثة بأسعار مرتفعة نسبياً مع تكاليف قديمة بأسعار منخفضة نسبياً، فضلاً عن الزيادة في مصاريف استهلاك الأصول الثابتة التي تعتبر من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض صافي الربح المعاد عرضه، حيث بلغت مصاريف استهلاك الأصول الثابتة المعاد عرضها (٣٦٤,٨٧٨,٥٧٧) ل.س ، بينما ظهرت وفق مدخل التكلفة التاريخية (٦٢,٧١٥,٧٣١) ل.س، أي زيادة بمقدار (٣٠٢,١٦٢,٨٤٦) ل.س، حيث تمثل هذه الزيادة في مصاريف الاستهلاك أرباح رأسمالية غير محققة، تم الاعتراف بها في قائمة الدخل المعدة وفق مدخل التكلفة التاريخية.

ينجم عن هذه الزيادة الوهمية في صافي الربح زيادة في مصروف ضريبة الدخل. كما بلغت الأرباح المقترحة للتوزيع (٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠) ل.س وهي تزيد عن صافي الربح المعدل، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال خلال فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإضعاف قدرة الشركة على المحافظة على طاقتها الانتاجية.

من خلال ماسبق نجد أن هناك أثراً جوهرياً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على قياس الدخل والمركز المالي وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى.

٢- اختبار الفرضية الثانية:

" يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات "

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإعادة عرض البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية **بحملة عن عام ٢٠١٢** وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين ومقارنتها مع البيانات المالية المعاد عرضها عن عام **٢٠١٣**، فضلاً عن مقارنة البيانات المالية المنشورة والمعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية عن عام **٢٠١٣** ومقارنتها مع مثيلاتها عن عام **٢٠١٢ وذلك للتعرف على أثر** تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين **على** نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات، **وتوصل الباحث إلى** الاستنتاجات التالية:

أ. تُظهر قائمة الدخل المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية للشركة الأهلية للزيوت النباتية زيادة **في صافي الربح خلال العام ٢٠١٣ عن صافي الربح خلال العام ٢٠١٢ بمقدار** (١١٩,٩٠٢,٢١٧) **ل.س وبمعدل** (٢٩.١٣%) وهو من وجهة نظر المستخدمين المختلفين لهذه البيانات مؤشر على تحسن أداء الشركة خلال العام **٢٠١٣**. في حين تُظهر قائمة الدخل المعاد عرضها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين انخفاضاً في صافي الربح **بمقدار** (٢٢٨,٦٤٦,٠٢١) **ل.س وبمعدل** (٥٦.٦٨%)، الأمر الذي يضلل معظم مستخدمي البيانات المالية لدى مقارنتهم للبيانات المالية للشركة خلال الفترة الحالية مع البيانات المالية **خلال فترات سابقة**.

ب. تُظهر قائمة المركز المالي المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية زيادةً في مجموع صافي **الأصول في ٢٠١٣/١٢/٣١ عن مجموع صافي الأصول في ٢٠١٢/١٢/٣١ بمقدار** (٤٦٢,٨٢٤,١٧٤) **ل.س، وبمعدل** (٢١.٥%)، بينما تشير قائمة المركز المالي المعاد عرضها إلى إنخفاض في مجموع صافي الأصول بمقدار (٩٤٤,٧١٦,٩٩٦) **ل.س وبمعدل** (١٣.١%)، وهو ما يدل على تناقص القيمة الحقيقية لأصول الشركة تدريجياً.

ج. هناك زيادةً في مجموع حقوق المساهمين الظاهرة في قائمة المركز المالي المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية في ٢٠١٣/١٢/٣١ عن مجموع حقوق المساهمين في ٢٠١٢/١٢/٣١ بمقدار (٣٠٦,٣٤٨,٨٦١) ل.س، وبمعدل (١٥.١٤%) وهو مؤشر جيد يدل على تحقيق أرباح سنوية خلال الفترات السابقة من عمر الشركة واحتجاز جزء منها وإضافته إلى حقوق المساهمين، بينما تُظهر قائمة المركز المالي المعدلة انخفاضاً في مجموع حقوق المساهمين في ٢٠١٣/١٢/٣١ عن مجموع حقوق المساهمين في ٢٠١٢/١٢/٣١ بمقدار (١,١٢٦,٣٠٥,٧٥٢) وبمعدل (١٦.٧%) مما يدل على تآكل القيمة الحقيقية لرأسمال الشركة خلال سنوات عمرها الانتاجي، ويؤدي إلى تراجع القدرة التشغيلية للشركة تدريجياً، إلى أن تصبح غير قادرة على انتاج الكمية من المخزون التي تمكنها من الاستمرار في أداء أنشطتها المختلفة.

نجد مما سبق أن هناك أثراً جوهرياً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات ، وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

٣- اختبار الفرضية الثالثة:

" يوجد دلالة إحصائية لمساهمة نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات المالية أقرب إلى الواقع "

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث بتصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتطبيق نماذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية، تم توزيع الاستبانة على عينة من المحاسبين المهنيين الموظفين لدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فضلاً عن المدققين الخارجيين الذين يدققون البيانات المالية لتلك الشركات، حيث قام الباحث باختيار العينة بشكل عشوائي، وقد تم توزيع ٧٠ استبانة واسترداد ٦٢ منها وبعد فرز الاستبانات تبين أن جميع هذه الاستبانات مكتملة الإجابات وبالتالي تم قبولها للتحليل الإحصائي.

أداة جمع البيانات:

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية حيث اعتمد في تصميمها على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، كما اعتمد على الجانب النظري لهذا البحث، إضافةً إلى الاستفادة من المناقشات التي أجريت مع الدكتور المشرف، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين هما:

الجزء الأول: وخصص للتعرف على البيانات الشخصية لأفراد العينة (الاختصاص، المؤهل الدراسي، الخبرة، المؤهل المهني)

الجزء الثاني: ويتعلق بالفرضية الثالثة للبحث، والتي تنص على وجود دلالة إحصائية لمساهمة نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات المالية أقرب إلى الواقع.

ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو المقياس الأكثر شيوعاً في تحليل الاستبانات، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية حيث تم تحديد أوزاناً للإجابات كالتالي:

الصيغة الكمية	الصيغة الوصفية
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

اختبار جودة الأداة من حيث الصدق والثبات:

قام الباحث بالتأكد من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وذلك بعد عرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإحصاء والمحاسبة ومناهج البحث العلمي.

ثبات الأداة:

لقياس مدى ثبات أداة القياس، ولمعرفة مدة اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي، ويكون هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ مساوية أو أكبر من ٠.٦ ، وقد بلغت اعتمادية الاستبانة حسب مقياس كرونباخ ألفا ٠.٨٨٦ وهي نسبة عالية وذات اعتمادية جيدة لنتائج الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن الحزمة البرمجية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديداً فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- الوسط الحسابي (Mean): بهدف التعرف على تقييمات المستجيبين لكل فقرة من فقرات الاستبيانة.

٢- الانحراف المعياري (Standard deviation): لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

٣- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية.

٤- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة مدى ثبات الاستبيانة.

٥- اختبار (One Sapmle t-test) لاختبار الفرضية الثالثة للبحث.

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضية الثالثة:

قام الباحث بتحليل البيانات التي قام بجمعها من خلال الاستبانات الموزعة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن الحزمة البرمجية للعلوم الإحصائية SPSS حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

خصائص عينة الدراسة:

البيانات الشخصية	البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاختصاص			
	محاسبة	62	100%
	مصارف		
	اقتصاد		
	إدارة		
	إحصاء		
المؤهل الدراسي			
	بكالوريوس	15	24%
	دبلوم	3	5%
	ماجستير	44	71%
	دكتوراه		
الخبرة			
	من سنة إلى 5 سنوات	18	29%
	أكثر من 5 إلى ١٠ سنوات	32	51%
	أكثر من ١٠ إلى ١٥ سنة	12	20%
	أكثر من ١٥ سنة		
المؤهل المهني			
	CPA		
	ACPA		
	Syrian – CPA	17	40%
	أخرى	20	33%
	لا يحملون شهادات	٢٥	%٢٧

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- جميع أفراد العينة اختصاصهم محاسبة، وهو مؤشر جيد على أن معظم أفراد العينة لديهم الإدراك الكافي فيما يتعلق بالمحاسبة في ظل ارتفاع المستوى العلم للأسعار.

٢- معظم أفراد العينة يحملون شهادات الماجستير في المحاسبة، حيث بلغت نسبتهم ٧١% تقريباً من إجمالي العينة، وبالتالي فإن هذا دليل على أن معظم أفراد العينة لديهم الفهم الكافي فيما يتعلق بالقيمة العادلة، الأمر الذي يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة على نحو ملائم.

٣- معظم أفراد العينة يزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن خمس سنوات، وهو ما يدل على معرفتهم في الممارسات المحاسبية المتبعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٤- معظم أفراد العينة يحملون شهادات مهنية في المحاسبة حيث بلغ عدد الأفراد الذين يحملون شهادة المحاسب القانوني السوري وهي تشكل نسبة ٤٠% من إجمالي العينة تقريباً، فضلاً عن يحملون شهادات أخرى مثل المحاسب الإداري المعتمد (CMA) وهي تمثل ٣٣% من إجمالي العينة.

نتائج الإحصاء الوصفي:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الثالثة (يساهم تبنّي نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات مالية أقرب إلى الواقع الاقتصادي)

	السؤال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الدلالة
١	تحقق نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	3.95455	0.84387	5.63E-16
٢	توفر نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية معلومات محايدة وغير متحيزة عن قيمة الأصول.	3.09091	1.01929	2.99E-12
3	إعادة التقييم الدوري للأصول بالقيمة العادلة لا يقلل من قابلية البيانات المالية للمقارنة	3.54545	0.9625004	6.84E-14
4	تعدد بدائل التقييم وفقاً للمداخل الاقتصادية المختلفة لقياس القيمة العادلة لا يقلل من اتساق المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة.	3.09091	0.6837635	1.16E-15
5	تمتاز نماذج القيمة العادلة بالقابلية للفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية.	3.77273	0.8125104	6.78E-16
6	تعدد بدائل التقييم وتعقد طرق القياس للقيمة العادلة لا يحد من وضوح المعلومات المحاسبية وامكانية فهمها من قبل مستخدمي البيانات المالية.	3.36364	0.6579517	9.69E-17
7	تعزز نماذج القيمة العادلة من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.	4.40909	0.5903261	4.08E-20
8	تساعد نماذج القيمة العادلة الوحدة الاقتصادية في استبدال أصولها الانتاجية في نهاية عمرها الاقتصادي.	4.27273	0.6310851	3.10E-19

9	تساعد نماذج القيمة العادلة مستخدمي المالية من تقييم أداء الوحدات الاقتصادية	4.22727	0.6853444	2.10E-18
10	تمكن نماذج القيمة العادلة مستخدمي البيانات المالية من معرفة القيمة الحقيقية للمنشأة بتاريخ إعداد البيانات المالية.	4.40909	0.6661253	4.93E-19
11	تبني نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية يجعل من مقابلة الإيرادات مع المصاريف عملية ذات دلالة	4.13636	0.6396021	7.95E-19
12	تبني نماذج القيمة العادلة يمكن الإدارة من قياس تكلفة منتجاتها على نحو ملائم	4.36364	0.492366	1.18E-21
13	تساهم نماذج القيمة العادلة في إعداد موازنات تخطيطية ملائمة لتقييم أداء الإدارة	4.27273	0.6310851	3.10E-19
14	تساعد نماذج القيمة العادلة الإدارة في وتخطيط الربح المستهدف	4.18182	0.6644986	1.39E-18
15	تمكن نماذج القيمة العادلة الدائنين من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون بتواريخ استحقاقها	4	0.6900656	7.49E-18
المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		**3.93939**	**0.4421731**	**1.06E-21**

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي لكل سؤال من أسئلة الاستبانة المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة قد بلغ تقريباً ٤ (أكثر من ٣.٤ وأقل من ٤.٢)، أي أن إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة كانت معظمها موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤيدون الفرضية الثالثة، وبالتالي فإن هناك دلالة إحصائية لمساهمة نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في إنتاج بيانات المالية أقرب إلى الواقع ، من وجهة نظر أفراد العينة.

أما الإنحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة فقد بلغ (٠.٤٤٢) أي أنه منخفض جداً مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير، كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان (١.٦×١٠^{-٢١}) وهو عدد قريب جداً من الصفر مما يدل على أن مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

اختبار (One Sample t-test):

قام الباحث باختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه (يساهم تبنّي نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات مالية أقرب إلى الواقع الاقتصادي.) ، باستخدام اختبار t- test للعينة الواحدة (One Sample t-test) وذلك عند مستوى دلالة ١%

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث بالتحقق من أن المتوسط الحسابي للعينة يختلف عن المتوسط الحسابي لأداة الدراسة والبالغ (٣) حسب مقياس ليكرت، وسيتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي للعينة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي لأداة القياس وذات دلالة إحصائية. وذلك من خلال حساب قيمة (t) ومقارنتها مع (t) الجدولية، وكذلك حساب مستوى الدلالة (α) ومقارنته مع الدلالة الإحصائية (٠.٠١) المعتمدة في هذه الدراسة كما يلي:

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (α)	النتيجة
١٦.٥١٥	٢.٥٨	١.٠٦×١٠^{-٢١}	قبول الفرضية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣.٩٤) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لأداة القياس البالغ (٣).
- بلغت قيمة (t) المحسوبة (١٦.٥١٥) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (٢.٥٨) عند مستوى الدلالة (٠.٠١) مما يدل على وجود فارق جوهري بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحسابي لأداة الدراسة.

أي أن هناك دلالة إحصائية لمساهمة نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات مالية أقرب إلى الواقع، وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

١- يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين على قياس المركز المالي في الشركة موضوع الدراسة.

٢- التأكيد على إنَّ المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل واهتلاكاتها وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال وعدم المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة.

٣- التأكيد على إنَّ الاستمرار في تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه قياس الدخل والإفصاح عنه في البيانات المالية بصورة مبالغ فيها وذلك نتيجة مقابلة إيرادات حديثة بأسعار مرتفعة نسبياً مع مصاريف قديمة بأسعار منخفضة نسبياً.

٤- إن الإبقاء على مدخل التكلفة التاريخية في ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار من شأنه أن يضلل المستخدمين المختلفين للبيانات المالية لدى اعتمادهم على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات .

٥- التأكيد على أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين الذي يمَّكن مستخدمي البيانات المالية من التعرف على أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار على قياس الدخل والمركز المالي للشركات.

٦- يسهم تبنّي نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في إنتاج بيانات مالية أقرب إلى الواقع من وجهة نظر عينة الدراسة.

٧- تسهم محاسبة القيمة العادلة للشركات في تكوين مخصصات اهتلاك كافية لمقابلة أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على أصولها الإنتاجية وبالتالي إيجاد البيانات التي تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، يقدم الباحث عدد من التوصيات التي تساهم في تحسين الممارسات المحاسبية ومستوى الإفصاح في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بحيث تكون مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين للبيانات المالية:

١- ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين وذلك بقيام الجهات الوسيطة باتخاذ القرار المناسب لإلزام الشركات المساهمة بتطبيق المعيار المذكور سواء من قبل المحاسبين أو المدققين أو من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

٢- توفير البيئة المناسبة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين، وتحديد الجهات التي يجب عليها إصدار الأرقام القياسيّة للأسعار بشكل مستمر.

٣- إعادة عرض بيانات مالية مقارنة لفترة سابقة واحدة على الأقل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين، حتى تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أداء الشركات باستخدام أساليب التحليل المالي التي تستند إلى المقارنات.

٤- توفير البيئة المناسبة لتطبيق القيمة العادلة في المحاسبة من حيث تأسيس جهات مستقلة لتوثيق معاملات تبادل الأصول بين المشاركين في السوق وتواريخ حدوثها وتقديم دليل موضوعي على قيمتها العادلة.

٥- المحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة وفقاً لنموذج إعادة التقييم الوارد في معياري المحاسبة الدوليين السادس عشر والثامن والثلاثون، مما يساعد إدارة **الشركة في الوصول إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.**

المراجع والملاحق

المراجع باللغة العربية

الكتب:

١- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (٢٠١٠)، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢- إسماعيل، إسماعيل، وآخرون (٢٠٠٩)، المحاسبة المتوسطة ١،دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٣- إسماعيل، إسماعيل، وآخرون (٢٠١١)، المحاسبة المتوسطة ٢،دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٤- الدهراوي، كمال الدين (٢٠٠٢)، مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

٥- الجليلاتي، محمد (٢٠٠٥)، محاسبة شركات الأموال،دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٦- الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٧)، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

٧- الحيالي، وليد ناجي (١٩٩١)، المدخل في المحاسبة الإدارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

٨- الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

٩- الخطيب، خالد شحادة، والحلبي، نبيل، والمهايني، محمد خالد (٢٠٠٧)، تقويم المشروعات، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

١٠- القاضي، حسين، و حمدان، مأمون (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

١١- القاضي، حسين، و حمدان، مأمون (٢٠٠٨)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دمشق، منشورات جامعة.

١٢- الليثي، فؤاد محمد (٢٠٠٢)، "نظرية المحاسبة المدخل المعاصر"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر.

١٣- الوزني، خالد، الرفاعي، أحمد (٢٠٠٠)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر.

١٤- الوقاد، سامي محمد، (٢٠١١)، "نظرية المحاسبة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

١٥-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٢)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن.

١٦-حبش، محمد محمود (١٩٩٨)، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

١٧-حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٨)، التقييم وإعادة هيكلة الشركات، تحديد قيمة المنشأة، الاسكندرية، الدار الجامعية.

١٨-حماد،طارق عبد العال (٢٠٠٦)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: ظارة حالية مستقبلية، الاسكندرية، الدار الجامعية.

١٩- حماد،طارق عبد العال (٢٠٠٤)، "موسوعة معايير المحاسبة – شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، الاسكندرية، مصر.

٢٠-حنان، محمد رضوان حلوه (٢٠٠٣)، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، عمان، دار وائل للنشر.

٢١-حنفي، عبدالغفار، قرياقص، رسمية (٢٠٠٥)، " أسواق المال وتمويل المشروعات "، الإسكندرية، الدار الجامعية.

٢٢-حيدر، فاخر عبد الستار (٢٠٠٢)، التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم منهج الاقتصاد الكلي، الرياض، دار المريخ.

٢٣-خلف، فليح حسن (٢٠٠٦)، الأسواق المالية النقدية، إربد، عالم الكتب الحديث.

٢٤-رشوان، حسين عبد المنعم، (٢٠٠٣)، أصول البحث العلمي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

٢٥-فخر، نواف، و الرضا، عقبة، و المصري، تيسير (٢٠٠٧)، المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٢٦-فلوح، صافي، وآخرون، المحاسبة الإدارية (٢٠٠٩)، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٢٧-فلوح، صافي، وآخرون (٢٠٠٩)، تحليل القوائم المالية، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٢٨-لطفي، أمين السيد احمد (٢٠٠٦)، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الاسكندرية، الدار الجامعية.

٢٩-مشكور، سعود جايد (٢٠٠٥)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان، دار زهران.

٣٠-مطر، محمد، السويطي، موسى (٢٠٠٨)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، عمان، دار وائل للنشر.
٣١-معلا، ناجي، توفيق، راتب (٢٠٠٣)، أصول التسويق، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر.

الرسائل الجامعية:

١- أبا زيد، دعاء غسان،(٢٠١٣)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في استراتيجية التدقيق – دراسة ميدانية، جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير.
٢- الزعبي، يامن خليل، (٢٠٠٥)، " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته لشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير.
٣- السعيد، معتز أمين (٢٠٠٨)، أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
٤- السمران، هدى فرح، (٢٠١٢)، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمر في أسواق المال بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير .
٥- الشاتوني، فايز زهدي، (٢٠٠٥)، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير.
٦- الصعيدي، إسماعيل جميل، (٢٠١٠)، العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوقي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير.
٧- الطرايرة، جمال، (٢٠٠٥)، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، جامعة عمان للدراسات العليا، رسالة دكتوراه.
٨- الطلاع ،مراد سالم، (٢٠١٠)، إدارة العملية التفاوضية فى قرار منح الائتمان، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية فى قطاع غزة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير.

٩- العبد الله، منال علي، (٢٠١٠)، " التحول في القياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية" جامعة حلب، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير.

١٠-العكر، معتز برهان جميل، (٢٠١٠)،"أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة في القطاع المصرفي الأردني"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير.

١١- انجرو، إيمان، (٢٠٠٧)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، جامعة تشرين، رسالة ماجستير.

١٢- خياطة، كندة محمد نوري، (٢٠٠٨)، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم:دراسة تطبيقية على عينة من الشركات السورية، جامعة حلب، رسالة دكتوراه.

١٣- دهبي، دينا موفق، (٢٠٠٧)، "مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية " جامعة دمشق ,كلية الاقتصاد , رسالة ماجستير.

١٤- سليطين، سهام حسن، (٢٠٠١)، مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

١٥- سمية، بلجبلية، (٢٠١٠)، اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

١٦-شراب، صباح أسامة علي، (٢٠٠٦)، اثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"، الجامعة الاسلامية-غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير.

١٧-شماع، عدنان، (١٩٩١)، تغيرات القوة الشرائية وأثرها على دلالة القوائم المالية، جامعة حلب، رسالة ماجستير.

١٨- شيخ سليمان، إيناس، (٢٠١٠)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد بالتطبيق على إحدى شركات القطاع الخاص، جامعة حلب، رسالة ماجستير.

١٩-طباخة، محمد صالح، (١٩٩٨)، أثر التضخم على استهلاك الموجودات الثابتة مع دراسة تطبيقية على صناعة السجاد في سورية، جامعة دمشق ,كلية الاقتصاد , رسالة ماجستير.

٢٠- عبده، عبد الرحيم عبد الجبار احمد، (٢٠٠٦)، "الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة الدولية: حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية"، جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير.

٢١- عطا العلول، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم ظلم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين، كلية التجارة، رسالة ماجستير.

٢٢- عليان وادي، مدحت فوزي، (٢٠٠٦)، "أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)، الجامعة الاسلامية-غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير.

٢٣- غياضة، سائد نبيل سليم، (٢٠٠٨)، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات (دراسة تحليلية)، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير.

٢٤- ملحم، مطيع جهاد، (٢٠١٠)، دور القوائم المالية للعميل في اتخاذ قرار منح الائتمان ، دراسة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري، جامعة دمشق، رسالة ماجستير.

الدوريات:

١- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٩)، التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

٢- الصيح ،عبد الحميد مانع، (٢٠٠٥)، "أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية"، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين.

٣- القشي، ظاهر، والخطيب، حازم، (٢٠٠٤)، "توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

٤- حلو، سناء حسن، (٢٠٠٩)، أثر البيئة التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للتسويق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والسبعون.

٥- حمزة، محي الدين، (٢٠٠٧)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الأول.

٦- صالح، رضا ابراهيم، (٢٠٠٩)، أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد ٢، المجلد ٤٦، الاسكندرية، مصر.

المؤتمرات العلمية والندوات وورشات العمل:

١- دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (٢٠٠٤)، اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان الأردن.

٢- صيام، وليد، (٢٠٠٧)، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي، السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان.

٣- عابدين ،حمد خضر محمد "مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم"، الملتقى العلمي الدولي حول ": الإصلاح المحاسبي في الجزائر" يومي ٣٠ و٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١ جامعة الإسراء الجزائر ٢٠١١

٤- مطر، محمد والسويطي، موسى (٢٠٠٦)، أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

٥- نور الدين، احمد قايد، (٢٠١٣)، "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي ٥ و ٦ أيار ٢٠١٣.

المراجع باللغة الانكليزية:

1. A. A. Mirza, G. G. Holt, M. Orel,(2006), “International Financial Reporting Standards”, Wiley and sons Inc.
2. Ahmad Bello, (2005), " Financial Information Quality and Inflation Accounting Disclosure in Nigerian Cement Industry" ، University of Zaria، Nigeria
3. Al-Masri، Talal، “The effect of increasing inflation rates on the capital investments in Syrian business market” The Arab Academy Banking and Financial Science.
4. Aydın KARAPINAR، Figen ZAİF، Rıdvan BAYIRLI، "Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios"، Journal of Business Research، 2012
5. Belkaoui، A R، Accounting Theory، 5th Ed، Thomson، 2005.
6. Bonder, George H, & William, Hopwood S, (2000), “Accounting Information Systems”, Printice Hall International Inc, New Jersey, USA.
7. Constantinos، Katrakilidis، et all، "Asymmetric Effects of Inflation on Stock Market Prices: New Empirical Evidence Using Greek Data"، Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2144123
8. David Alexandar , Christopher Nobles, (2004), Financial Accounting an international production”, second edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London, United Kingdom.
9. Dean,G.W. (1998), A modern Phoenix, Abacus, Vol.34, Issue1.
10. Floros، Christos، Stock returns and inflaion in Greece، Applied Econometrics and International Development، Vol. 4-2، 2004
11. Garrison, Ray H & Noreen, Eric E & Brewer, Peter C, (2006), “Managerial Accounting”, Eleventh edition Crew- Hill Inc, New York, USA.
12. Georgiou, Omiros and Jack, Lisa, “ In pursuit of legitimacy: A history behind fair value accounting, The British Accounting Review, Vol .43, P.311, 2011

13. Henni, Van Greuning, (2005), “International Financial Reporting Standards – a practical guid”, fourth edition, The World Bank, Washington, USA.
14. Holgate, Peter, (2006), “Similarities and Differences A comparison of IFRS and GAAP”
15. Johnson, Jane, (2000), “Financial Accounting –reporting and analysis”, Sixth edition , USA.
16. Kaye, T.(1999), Fair market value of stock, A publication of fair market press Inc.
17. Kieso، Donald, et al, Accounting Principles, 10th edition, John Wiley & Sons، Inc ، 2012.
18. Kieso، Donald، et al، Intermediate Accounting، 14th edition، John Wiley & Sons، Inc. 2012
19. Konchitchki، Yaniv، “Inflation and Nominal Financial Reporting:Implications for Performance and Stock Prices”، The Accounting Review، Volume. 86، Number. 3، 2011
20. Latto, Anna, (2006), “Does IFRS Improve The Usefulness of Accounting Information in Code – Law Country”, University of Oulu, Department of Accounting and Finance, Finland.
21. Mojtaba Moradpour، Meirza Mohammad، Leyla Ghassabmaher، "A study on effects of fixed asset revaluation in the inflation conditions on stock prices in Tahran stock exchange (TSE)"، Basic and applied scientific research, 2010
22. Schroeder, Richard G, et al, (2001), “Accounting Theory And Analyses, John Wiley and sons inc,
23. Weetman, Pauline, Management Accounting,Second edition, Pearson Education Limited, 2010

الملاحق:

ملحق ١ الإستبانة:

قام بالتأكد من صلاحية الاستبانة:

الدكتور فريد الجاعوني: رئيس قسم الإحصاء في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

الدكتور مأمون حمدان: الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة
ماجستير المحاسبة العام

استمارة استبيان

السيد ..... المحترم

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: **تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية).**

إنني أضع هذا الاستبيان بين أيديكم أمِلاً منكم إعطاءه الاهتمام الكافي والإجابة على أسئلته بموضوعية وتجرد، نظراً لأهمية آرائكم في إنجاز هذا البحث ودعم البحث العلمي، علماً أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث وستعامل بكامل السرية.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث

عبد القادر بدرة

المعلومات العامة:

١- الاختصاص

☐ محاسبة ☐ مصارف

☐ اقتصاد ☐ إدارة ☐ إحصاء

٢- المؤهل الدراسي:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

٣- الخبرة:

☐ من سنة إلى ٥ سنوات ☐ أكثر من ٥ إلى ١٠ سنوات

☐ أكثر من ١٠ إلى ١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة

٤- المؤهل المهني:

☐ CPA ☐ ACPA

☐ Syrian – CPA ☐ أخرى

ما هو رأيك في تبنّي نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار؟						
	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تحقق نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.					
٢	توفر نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية معلومات محايدة وغير متحيزة عن قيمة الأصول.					
3	إعادة التقييم الدوري للأصول بالقيمة العادلة لا يقلل من قابلية البيانات المالية للمقارنة					
4	تعدد بدائل التقييم وفقاً للمداخل الاقتصادية المختلفة لقياس القيمة العادلة لا يقلل من اتساق المعلومات المحاسبية.					
5	تمتاز نماذج القيمة العادلة بالقابلية للفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية.					
6	تعدد بدائل التقييم وتعقّد طرق القياس للقيمة العادلة لا يحد من وضوح المعلومات المحاسبية وامكانية فهمها من قبل مستخدمي البيانات المالية.					
7	تعزز نماذج القيمة العادلة من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.					
8	تساعد نماذج القيمة العادلة الشركات في استبدال أصولها الانتاجية في نهاية عمرها الاقتصادي.					

9	تساعد نماذج القيمة العادلة مستخدمي المالية من تقييم أداء الشركات					
10	تمكن نماذج القيمة العادلة مستخدمي البيانات المالية من معرفة القيمة الحقيقية للمنشأة بتاريخ إعداد البيانات المالية.					
11	تبني نماذج القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية يجعل من مقابلة الإيرادات مع المصاريف عملية ذات دلالة					
12	تبني نماذج القيمة العادلة يمكن الإدارة من قياس تكلفة منتجاتها على نحو ملائم					
13	تساهم نماذج القيمة العادلة في إعداد موازنات تخطيطية ملائمة لتقييم أداء الإدارة					
14	تساعد نماذج القيمة العادلة الإدارة في تخطيط الربح المستهدف					
15	تمكن نماذج القيمة العادلة الدائنين من تقييم قدرة الشركة على سداد الديون بتواريخ استحقاقها					

ملحق ٢ البيانات المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية:

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - بحماة

AVOCO

قائمة الدخل

بتاريخ - ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣

البيان	إيضاحات	31/12/2013 جزئي مدقق	31/12/2013 كلي مدقق	31/12/2012 جزئي مدقق
الإيرادات (الموارد)				
صافي مبيعات الإنتاج التام	28	1,222,365,186		1,780,432,790
صافي مبيعات مخلفات الإنتاج	29	32,540,459		175,227,626
إجمالي الموارد = (٢٨ + ٢٩)		1,254,905,645	1,254,905,645	1,955,660,416
مخزون الإنتاج التام أول المدة	30	(91,044,337)		(107,834,875)
مخزون مخلفات أول المدة	31	(15,826,665)		(55,867,406)
مخزون قيد الصنع أول المدة	32	(198,866,449)		(239,024,407)
مج . (مخزون أول المدة) = (٣٠ + ٣١ + ٣٢)		(305,737,451)		(402,726,688)
إهتلاكات وسائل الإنتاج	33	(49,868,499)		(49,871,541)
مستلزمات و خدمات الإنتاج	34	(653,494,393)		(1,266,418,791)
مج . مصاريف الإنتاج = (٣٣ + ٣٤)		(703,362,892)		(1,316,290,332)
إجمالي تكلفة البضاعة المباعة		(1,009,100,343)		(1,719,017,020)
مخزون الإنتاج التام آخر المدة	35	134,663,702		91,044,337
مخزون مخلفات آخر المدة	36	9,269,237		15,826,665
مخزون قيد الصنع آخر المدة	37	108,871,784		198,866,449
مج . (مخزون آخر المدة) = (٣٥ + ٣٦ + ٣٧)		252,804,723		305,737,451
صافي تكلفة البضاعة المباعة		(756,295,620)	(756,295,620)	(1,413,279,569)
إجمالي الدخل من عمليات التشغيل		498,610,025	498,610,025	542,380,847
المصروفات (الإستخدامات)				
مصاريف البيع والتوزيع	38	(20,470,637)		(32,927,637)
مصاريف إدارية و عمومية	39	(28,072,172)		(26,940,839)
مصاريف مالية (تكاليف التمويل)	40	(13,766,069)		(10,614,224)
مج . (مصاريف البيع و الإدارية و المالية و العمومية)		(62,308,878)	(62,308,878)	(70,482,700)
صافي الدخل من عمليات التشغيل		436,301,147	436,301,148	471,898,147
إيرادات أخرى	41	196,940,016		23,883,881
مؤونة ديون مشكوك فيها	42	(15,000,000)		(10,910,987)
مسؤولية إجتماعية	43	(3,000,000)		(3,000,000)
حصة الصندوق التعاوني	44	(2,000,000)		(732,030)
مكافآت العاملين	45	(7,000,000)		(6,500,000)
تعويضات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	46	(29,500,000)		(23,000,000)
أعباء مخاطر سيارات	47	(773,660)		(730,458)
إجمالي الربح (الخسارة) قبل حجز الضريبة		575,967,503	575,967,503	450,908,553
ضريبة دخل الأرباح = (الربح الضريبي) × (١٤ %)	48	(44,618,642)	(44,618,642)	(39,461,909)
صافي الربح (الخسارة) بعد حجز الضريبة		531,348,861	531,348,861	411,446,644
صافي الربح الحقيقي للسهم بعد حجز الضريبة	ل س	35.42		27.43

صافي الربح للسهم الواحد بعد حجز الضريبة = صافي الربح بعد حجز الضريبة مقسوما على عدد الأسهم *

علما أن قيمة السهم الإسمية عدلت بتاريخ ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٢ لتصبح ١٠٠ ل س بدلا من ٥٠٠ ل س .

المدير المالي
مصطفى تركي الحسين

المدير العام
عبدالحميد حسن الساقي

نائب رئيس مجلس الإدارة
م . عبداللطيف زهير السبع

الشركة الاهلية للزيوت النباتية المساهمة المغفلة - بحماة

AVOCO

قائمة المركز المالي

بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣

البيان	إيضاحات	31/12/2013 جزئي مدقق	31/12/2013 كلي مدقق	31/12/2012 جزئي مدقق
الموجودات				
أولاً : الموجودات الثابتة				
إجمالي الموجودات الثابتة		1,494,327,826		1,491,984,971
يخفض : الإهتلاكات المتراكمة		(807,463,331)		(744,747,600)
صافي الموجودات الثابتة	2	686,864,495	686,864,495	747,237,371
ثانياً : الموجودات المتداولة				
إجمالي الزبائن		70,561,340		75,690,191
يخفض : مؤونة الديون المشكوك في تحصيلها		(30,000,000)		(15,000,000)
يخفض : مخصص حسميات الزبائن الجامدة		(2,285,995)		(2,507,119)
صافي الزبائن	3	38,275,345		58,183,072
مخزون الموجودات المختلفة	4	163,071,699		130,882,041
مخزون الإنتاج قيد الصنع و التام و الثانوي	5	252,804,723		305,737,451
الإعتمادات المستندية و أوامر الشراء و مؤوناتها	6	457,233,506		0
تأمينات و سلف و ذمم	7	4,514,077		16,148,362
حسابات مدينة مختلفة	8	11,848,970		6,883,650
أرصدة مدينة اخرى	9	3,734,897		6,001,396
النقد في الصندوق ولدى المصارف	10	995,400,927		879,851,122
إجمالي الموجودات المتداولة		1,926,884,144	1,926,884,144	1,403,687,094
إجمالي الموجودات = (أولاً + ثانياً)		2,613,748,639	2,613,748,639	2,150,924,465
حقوق المساهمين والمطلوبات				
ثالثاً : حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به و المسدد = (١٥ مليون سهم × ١٠٠ ل.س للسهم)	11	1,500,000,000		1,500,000,000
إحتياطي قانوني	12	178,307,243		120,710,493
إحتياطي إختياري	13	55,806,624		27,054,513
أرباح محتجزة	14	184,301,276		114,301,276
أرباح السنة المقترح توزيعها	15	375,000,000		225,000,000
إجمالي حقوق المساهمين		2,293,415,143	2,293,415,143	1,987,066,282
رابعا : المطلوبات المتداولة				
مؤونة مخاطر سيارات	16	1,504,118		897,446
الأرباح المدورة المعدة للتوزيع	17	76,685,705		43,832,635
أقساط سندات و تسهيلات مصرفية مستحقة	18	22,630,335		27,856,490
سندات وتسهيلات مصرفية	19	100,000,000		0
الموردون	20	0		305,233
دائنون متنوعون	21	3,211,661		2,843,878
مسؤولية إجتماعية	22	3,000,000		3,000,000
حصة الصندوق التعاوني العمالي	23	2,000,000		732,030
تعويضات و مكافآت مجلس الإدارة	24	29,500,000		23,000,000
منحة العاملين السنوية	25	7,000,000		6,500,000
مصاريف مقدرة (مستحقة غير مدفوعة)	26	51,745,973		46,708,121
أرصدة دائنة أخرى	27	23,055,704		8,182,350
إجمالي المطلوبات المتداولة		320,333,496	320,333,496	163,858,183
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات = (ثالثاً + رابعاً)		2,613,748,639	2,613,748,639	2,150,924,465

المدير المالي
مصطفى تركي الحسين

المدير العام
عبدالحميد حسن السلق

نائب رئيس مجلس الإدارة
م . عبداللطيف زهير السبع

الشركة الاهلية للزيوت النباتية المساهمة المقفلة - حماة — AVOCO

قائمة الدخل

بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢

البيان	إيضاحات	31/12/2012 جزئي مدقق	31/12/2012 كلي مدقق	31/12/2011 جزئي مدقق
الإيرادات (الموارد)				
صافي مبيعات الإنتاج التام	28	1,780,432,790		1,430,474,655
صافي مبيعات مخلفات الإنتاج	29	175,227,626		135,094,041
إجمالي الموارد = (٢٨ + ٢٩)		1,955,660,416	1,955,660,416	1,565,568,696
مخزون الإنتاج التام أول المدة	30	(107,834,875)		(121,285,755)
مخزون مخلفات أول المدة	31	(55,867,406)		(80,212,288)
مخزون قيد الصنع أول المدة	32	(239,024,407)		(17,548,681)
مج . (مخزون أول المدة) = (٣٠ + ٣١ + ٣٢)		(402,726,688)		(219,046,724)
إهتلاكات وسائل الإنتاج	33	(49,871,541)		(49,588,648)
مستلزمات و خدمات الإنتاج	34	(1,266,418,791)		(1,437,509,938)
مج . مصاريف الإنتاج = (٣٣ + ٣٤)		(1,316,290,332)		(1,487,098,586)
إجمالي تكلفة البضاعة المباعة		(1,719,017,020)		(1,706,145,310)
مخزون الإنتاج التام آخر المدة	35	91,044,337		107,834,875
مخزون مخلفات آخر المدة	36	15,826,665		55,867,406
مخزون قيد الصنع آخر المدة	37	198,866,449		239,024,407
مج . (مخزون آخر المدة) = (٣٥ + ٣٦ + ٣٧)		305,737,451		402,726,688
صافي تكلفة البضاعة المباعة		(1,413,279,569)	(1,413,279,569)	(1,303,418,622)
إجمالي الدخل من عمليات التشغيل		542,380,847	542,380,847	262,150,074
المصروفات (الإستخدامات)				
مصاريف البيع والتوزيع	38	(32,927,637)		(30,176,410)
مصاريف إدارية و عمومية	39	(26,940,839)		(36,778,514)
مصاريف مالية (تكاليف التمويل)	40	(10,614,224)		(1,431,750)
مج . (مصاريف البيع و الإدارية و المالية و العمومية)		(70,482,700)	(70,482,700)	(68,386,674)
صافي الدخل من عمليات التشغيل		471,898,147	471,898,147	193,763,400
إيرادات أخرى	41	23,883,881		16,516,008
مؤونة ديون مشكوك فيها	42	(10,910,987)		0
مسؤولية إجتماعية	43	(3,000,000)		0
حصة الصندوق التعاوني	44	(732,030)		(1,167,813)
مكافآت العاملين	45	(6,500,000)		(3,500,000)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	46	(23,000,000)		(7,500,000)
أعباء مخاطر سيارات	47	(730,458)		0
إجمالي الربح (الخسارة) قبل حجز الضريبة		450,908,553	450,908,553	198,111,595
ضريبة دخل الأرباح = (الربح الضريبي) × (١٤ %)	48	(39,461,909)	(39,461,909)	(28,300,436)
صافي الربح (الخسارة) بعد حجز الضريبة		411,446,644	411,446,644	169,811,159
صافي الربح الحقيقي للسهم بعد حجز الضريبة	ل س	27.43		11.32

صافي الربح للسهم الواحد بعد حجز الضريبة = صافي الربح بعد حجز الضريبة مقسوما على عدد الأسهم *

علما أن قيمة السهم الإسمية عدلت بتاريخ ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٢ لتصبح ١٠٠ ل س بدلا من ٥٠٠ ل س .

المحاسب
نزار غازي برادعي

المحاسب
بسّام فايز الجنباز

المدقق
خالد نصحي ربيع

المدير المالي
مصطفى تركي الحسين

المدير العام
عبدالحميد حسن السقا

عضو مجلس الإدارة المفوض
ماهر وحيد فخري

الشركة الاهلية لصناعة الزيوت النباتية حماة سورية شركة مساهمة مقفلة عامة

الشركة الأهلية للزيوت النباتية المساهمة المقفلة - بحماة

AVOCO

قائمة المركز المالي

بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢

البيان	ايضاحات	31/12/2012 جزئي مدقق	31/12/2012 كلي مدقق	31/12/2011 جزئي مدقق
الموجودات				
أولاً : الموجودات الثابتة				
صافي الموجودات الثابتة	2	747,237,371	747,237,371	807,167,004
ثانياً : الموجودات المتداولة				
صافي الزبائن	3	58,183,072		128,813,763
مخزون الموجودات المختلفة	4	130,882,041		303,843,541
مخزون الإنتاج تحت الصنع و التام و الثانوي	5	305,737,451		402,726,688
الاعتمادات المستندية و أوامر الشراء و مؤوناتها	6	0		1,786,000
أمانات لدى الغير	7	0		16,829
تامينات و سلف و ذمم	8	16,148,362		43,722,052
حسابات مدينة مختلفة	9	6,883,650		4,190,800
أرصدة مدينة اخرى	10	6,001,396		5,348,303
النقد في الصندوق ولدى المصارف	11	879,851,122		209,120,422
إجمالي الموجودات المتداولة		1,403,687,094	1,403,687,094	1,099,568,398
اجمالي الموجودات = (أولاً + ثانياً)		2,150,924,465	2,150,924,465	1,906,735,402
حقوق المساهمين والمطلوبات				
ثالثاً : حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به و المسدد = (١٥ مليون سهم × ١٠٠ ل.س للسهم)	12	1,500,000,000		1,500,000,000
إحتياطي قانوني	13	120,710,493		75,619,638
إحتياطي إختياري	14	27,054,513		0
أرباح محتجزة	15	114,301,276		0
أرباح السنة	16	225,000,000		150,000,000
إجمالي حقوق المساهمين		1,987,066,282	1,987,066,282	1,725,619,638
رابعا : المطلوبات المتداولة				
مؤونة مخاطر سيارات	17	897,446		0
الأرباح المدورة المعدة للتوزيع	18	43,832,635		22,929,494
اقساط سندات و تسهيلات مصرفية مستحقة	19	27,856,490		93,738,942
الموردون	20	305,233		1,761,469
دائنون متنوعون	21	2,843,878		1,856,227
مسؤولية إجتماعية	22	3,000,000		0
حصة الصندوق التعاوني	23	732,030		1,167,813
مكافآت مجلس الإدارة	24	23,000,000		7,500,000
منحة العاملين السنوية	25	6,500,000		0
مصاريف مقدرة (مستحقة غير مدفوعة)	26	46,708,121		49,119,564
أرصدة دائنة أخرى	27	8,182,350		3,042,255
إجمالي المطلوبات المتداولة		163,858,183	163,858,183	181,115,764
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات = (ثالثاً + رابعاً)		2,150,924,465	2,150,924,465	1,906,735,402

المدقق
خلدون مصطفى ربيع

المحاسب
بشير فايز الجنباز

المحاسب
نزار غازي برادعي

عضو مجلس الإدارة المفوض
ماهر وحيد فخري

المدير العام
عبدالحميد حسن السلق

المدير المالي
مصطفى تركي الحسين

Abstract:

The objective of this paper is to present the diverse influences of rising general price level on income measurement, financial position and the decisions of users of the financial statements of the companies listed in Damascus Securities Exchange**.**

To achieve the objectives of this study, we implemented The International Accounting Standard (29) on the financial statem ended on 2013 of AVCO Company which is listed in Damascus Securities Exchange, to find out the effects of rising general price level on these statements. In addition, a questionnaire relates to implement fair value models mentioned in the international accounting standards, in the situation of rising general price level were designed and distributed to a sample consists of auditors and accountants who are employees in most of the companies listed in Damascus Securities Exchange. We analysed this questionnaire using SPSS programme to reach conclusions which support the study.

The results of this study showed that, there's a significant effect of rising general price level on the financial position in the financial statements prepared according to historical cost approach. Apart from misstating income measurement, and disclose it in the financial statements excessively, which leads to diminish the material value of capital, and affect negatively the company's ability to maintain its productive power.

It also found that, adopting fair value models mentioned in the international accounting standards, contribute in producing financial statements more approximate to the reality, which enable companies to replace its assets, maintain its productive power and measure production costs appropriately, which helps various users of these statements in decision taking process.

Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Accounting

The Implementation of International Accounting Standards in the Situation of rising general price level in the Companies listed in Damascus Securities Exchange

(An Empirical Study)

By: Abdul Kader Badra

Supervisor:

Dr Mamoun Hamdan

2015